مركز الدراسات والمعلومات القانونية
لحقوق الإنسان



إدوارد الخراط — سمير فريد
إعتدال عثمان — على أبو شادى
أمير سالم — فتحية العسال
جميل شفيق — محمود أمين العالم
حمدى سرور — د. مراد وهبه
د. خليل حسن خليل — د. نهاد صليحة
رضوان الكاشف — وحيد حامد
رؤوف عياد — يوسف عثمان



مركز الدراسات والمعلومات القانونية
لحقوق الإنسان

حرية الإبداع وحقوق المبدعين

إدوارد الخراط	سمير فريد
إعتدال عثمان	على أبو شادى
أمير سالم	فتحية العسال
جميل شفيق	محمود أمين العالم
حمدى سرور	د. مراد وهبه
د. خليل حسن خليل	د. نهاد صليحة
رضوان الكاشف	وحيد حامد
رؤوف عياد	يوسف عثمان

طبعة عام ١٩٩٥

لكل شخص الحق فى حرية الرأى والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أى تدخل ، واستقاء الانباء والأفكار وتلقيها وأذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية .

م «١٩»
من الإعلان العالمى
لحقوق الإنسان

حرية الرأى مكفولة ، ولكل انسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير. م «٤٧»

حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الاعلام مكفولة ، والرقابة على الصحف محظورة وانذارها أو وقفها أو ألغائها بالطريق الإدارى محظور . م «٤٨»

تكفل الدولة للمواطنين حرية البحث العلمى والابداع الأدبى والفنى والثقافى ، وتوفر وسائل التشجيع اللآزمة لتحقيق ذلك . م «٤٩»

دستور جمهورية مصر العربية

الكتاب : حرية الإبداع
وحقوق المبدعين

الناشر : مركز الدراسات والمعلومات
القانونية لحقوق الإنسان

المحرر
أسامة خليل

تصميم الغلاف : أمير سالم
الصف : مركز الدراسات
والمعلومات القانونية
لحقوق الإنسان

التنفيذ الإلكتروني: عبد العزيز الشبينى

٧ ش الحجاز ـ روكسى ـ مصر الجديدة .
القاهرة . تليفون / فاكس ٢٥٩٦٦٢٢

الطبعة الأولى : ١٩٩٥
جميع الحقوق محفوظة للناشر

المحتويات

مقدمة

لم نحسب ونحن نفكر فى عقد هذه الندوة عن «حرية الإبداع وحقوق المبدعين» أننا سنأتى بجديد فى هذا السياق، فالقوانين المقيدة لحريات المواطنين أصبحت تخلق نمطا جامدا من التفكير لدى الإنسان، الذى ينشد حرية الخلق والإبداع، للإرتقاء بحياته، وأصبح مدجنا وحبيسا داخل أُطر هذه القوانين.

قانون الطوارىء، قانون الاشتباه، قانون سلطة الصحافة، قانون الجمعيات، قانون الأحزاب، وأعراف بدأت تأخذ شكل القوانين، وإن لم يكن لها مسميات، أصبحت هى الأخرى سيفا مسلطا على رقاب المواطنين، كأنها شفرات سرية، تسرى بين الناس فيستجيبون لها، وتشكل سلوك حياتهم.

هذه بداية لقضية أشمل وأعم، قضية هذا الوطن، ومصير حريات مواطنيه، وكان علينا من هذا الأشمل والأعم الذى يغرقنا جميعا، أن نخصص لعقل هذا الوطن ووجداته هذه الندوة، التى تأتى فى مناخ

تسوده رصاصات الشوارع والدماء المدفوعة ضريبة إعمال العقل فقط، إن جنون نفى العقل يزداد، وضربات الحصار تأتى من كل اتجاه، الشعر ممنوع، الغناء ممنوع، الفن التشكيلى ممنوع، السينما ممنوعة، موانع التليفزيون لا تعُد ولا تُحصى، يُوزن عقل الأمة الآن بميزان النفط.

إن محاولتنا لاتخاذ خطوات عملية هو الذى جعلنا نسعى لنجمع نخبة من أدبائنا ومفكرينا وفنانينا، لكى يضع هؤلاء المبدعون أيديهم على أصل الداء الذى يعرفونه، لكى يضعوا أيضا - فى ظل ظروف الحصار هذه - قطرات من دواء يمنع قصف أقلامهم، وتعليب أفلامهم، أو قطع رقابهم، خطوة واحدة تتلوها - ولو بشكل بسيط - خطوات أخرى عملية.

مركز الدراسات والمعلومات القانونية
لحقوق الإنسان

- ١ -

مدخل لحرية الإبداع

وحقوق المبدعين

أمير سالم

أعتقد أن سبب عقد هذه الندوة لا يخفى على أحد، بعد تلك الهجمة التى يتعرض لها العقل والوعى المصرى ولا يخفى على أحد أن ما نتعرض له لا يمس الدولة ونظام الحكم فقط، ولا يمس الأوضاع الاقتصادية والأوضاع الأمنية إنما يمس بالأساس العقل المصرى. لقد آن الأوان فى إطار فهمنا لأهمية الدفاع - بالمعنى العام - لحقوق الإنسان أن ندافع عن العقل والوعى المصرى. وإذا كان الإبداع هو عملية نتاج للقيم والمعانى الإنسانية فمن وجهة نظرنا نعتقد أن الإبداع هو حياة. إننا لن نقف مكتوفى الأيدى لأننا ندافع عن حياتنا جميعا.

هذا اللقاء فيما أتصور بين المبدعين المصريين هو مراعاة لخطوة كبرى هائلة لها أهمية قصوى فى هذه الظروف التى نحياها، إن عملية الدفاع عن حياتنا ورؤوسنا يجب أن تكون عملية إيجابية لا تقف عند حدود الكلمات، لقد أصبح الدور جماعيا، لقد أخبرنى أحد المستهدفين فى هذا الوطن فى حديث شخصى، أنه أصبح مستهدفا، فأصبح

معزولا، فأصبح محروسا بالمدافع، فأصبح قابعا فى منزله، إننا بالفعل أقوياء لكن للأسف نحن فرادى. يبدو أن ثمة حاجة لأن نتجمع وثمة حاجة إلى أن يخرج تجمعنا هذا بنتائج إيجابية وعملية.

ويسعدنا أن نبدأ ندوتنا هذه بكلمة للدكتور سمير سرحان رئيس الهيئة المصرية العامة للكتاب.

د. سمير سرحان

أنا سعيد بهذه الدعوة للكلام أمام هذا الجمع من مبدعى مصر وعقلها وضميرها. والمنوط بهم تقدم هذه الأمة وازدهارها. وأنا متفق تماما مع ما طرحه الأستاذ أمير. وإننى أشكر مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان على دعوتنا جميعا وأعتقد أنها بادرة طيبة من أن المنظمات والمؤسسات غير الحكومية تبدأ فى العمل الجاد والحقيقى من أجل التصدى لهذه الهجمة الشرسة التى نتعرض لها جميعا وتتعرض لها الثقافة المصرية، والتى تهدف أساسا - ليس فقط لتقويض كل مكتسبات الثقافة المصرية منذ عصر التنوير حتى الآن أو منذ عصر محمد على حتى الآن - إنما تهدف أساسا إلى تقويض أركان المجتمع المدنى فى مصر، وتقويض أركان المجتمع بشكل عام، نحن بالفعل نتعرض لهجمة شرسة، ونحن بالفعل نتعرض لحرب حقيقية معلنة وغير معلنة، حرب سرية وحرب علنية، وهذه الحرب تهدف أساسا إلى طعن الإبداع فى مقتل، وإذا كانت قضية الشعوب تقترن

أساسا بقدرتها على الإبداع وقدرتها على ممارسة الإبداع من خلال مناخ الحرية، فإن المراد هو أولا سلب مناخ الحرية الموجود، وثانيا هو قتل الإبداع والعودة بالمجتمع إلى عصور الظلام بحيث نصبح جميعا فى نظر هؤلاء الذين يريدون قتلنا من الخارجين عن الدين أو القانون ونحن طبعا أبرياء من كل هذا.

أنا شخصيا أحيى هذا الجمع وأحيى هذه البادرة وأتمنى أن نستمر بقوة الدفع هذه، بشكل أكثر قوة وأكثر حماسة، لأنه من المفروض أن ما يجمعنا شيء لا يمكن السكوت عليه، لأنها معركة حقيقية لابد أن نخوضها جميعا.

لقد تعرضت أنا كرئيس لهيئة الكتاب وتعرض معى المثقفين المصريين المتعاملين مع الهيئة - وهم جميعا متعاملين مع الهيئة وهى دار النشر الأم فى مصر، أقول تعرضنا لهذا التيار الذى يهدف إلى قتلنا وقمعنا بشكل حاد جدا ، نحن لا نتعرض من أفراد أو جماعات إرهابية أو غيره فقط إنما نتعرض من بعض الأفراد فى مؤسسات الدولة، بمعنى أنه فى العام الماضى وقف أحد النواب فى مجلس الشعب ، ومن المفترض أن هذا النائب يمثل ضمير الأمة ، ومنتخب من القاعدة العريضة للشعب وحريص على مصالح الشعب ، ويمسك بمجلة «إبداع» ويخرج صورة لآدام وحواء للفنان العالمى «كلمينس» مرسومة فى القرن التاسع عشر ومعلقة بمتحف اللوفر ويصرخ بأعلى صوته «إن مجلة إبداع التى تصدرها الدولة تنشر صورا عارية»، فجأة وجدت نفسى

ناشرا للصور العارية وليس ناشرا لكتب التنوير أو الثقافة الرفيعة أو الكتب التى نهدف من خلالها إلى تشكيل وجدان وعقل هذا الشعب.

قصيدة لـ «عبد المنعم رمضان» تؤخذ على أنها وثيقة للتبرج الجنسى و«الإباحة» ويصيح نائب آخر «كل هذا يحدث فى بلد الأزهر» فيردون عليه : «نعم الأزهر».

مثال آخر: وسأتكلم بكل صراحة ووضوح، حيث لا أعتبر نفسى موظفا حكوميا بل إن دورى الحقيقى هو فى معركة الثقافة. لا يمر علينا فى الهيئة يومان أو ثلاثة إلا وتأتى لنا رسالة من شخص يدعى «الشيخ جزرة» فمن هو الشيخ جزرة؟ إنه الشخص المنوط به بحث الأعمال الأدبية والفنية والعلمية فى مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، وإذا قال شيئا صدق عليه شيخ الأزهر، فالخطاب يأتى من شيخ الأزهر يخطابنا فيه بأننا ننشر الفساد وننشر الفسق وأننا كفره و«قليلى الأدب» وأننا نحيد بالقيم ونفسد القيم البيئية والقيم الاجتماعية والتقاليد والأعراف لماذا؟

لأننا ننشر شعرا لحسن طلب وعدد من الشعراء الشبان، لقد صار نشر الشعر اليوم فى نظر الأزهر عملية طعن للقيم الاجتماعية والأخلاقية والبيئية. ويطالب الخطاب كل مرة بإقالتى شخصيا وبمحاكمة وزير الثقافة فى البرلمان.

فى دار الهلال كتب «حسين أحمد أمين» مقالا فى مجلة المصور وخرجت المجلة وبداخل مقال «حسين أحمد أمين» سطر مكتوب «حسين

أمين كافر ملحد، وقد استطاعوا أن يجمعوا الطرحة الأولى من المصور وهى ٥٠,٠٠٠ نسخة. عامل فى مطبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب رفض نشر رواية لأحد الكتاب وهو من أقطاب كتاب الراوية فى مصر وذلك من أجل عبارة تصور أن بها مساس بالأخلاقيات من وجهة نظره، هو لم يقرأ الرواية كلها، لكنه نظر إلى تلك الجزئية التى بها وصف بديع جدا للقاء الحب بين الرجل والمرأة، وهذا أمر موجود فى شكسبير ونجيب محفوظ ونشيد الإنشاد وحتى موجود فى القرآن نفسه.

هذا العامل رفض أن ينشر الرواية وعصى أوامر رئيس الهيئة فكتبنا طلبا بنقله لوظيفة كتابية بدلا من الوظيفة الفنية فصار يقاضينا أمام المحاكم.

هذه النماذج تمثل هذا الإرهاب الواضح المباشر الذى يدين كل مكتسبات الثقافة، الموسيقى حرام، المسرح حرام، السينما حرام، فهل نسمى أكاديمية الفنون الإسلامية، لأن الرقص والسينما والمسرح حرام. ونحن نصدر كتبا محرمة للشعر وكذلك روايات محرمة.. إن المقصود بكل هذا هو تقويض كل المكتسبات التى نتجت عن عصر التنوير. إن سلسلة المواجهة التى تصدرها الهيئة رخيصة الثمن جدا ولاقت نجاحا هائلا، وهذا دليل على أن قلب المجتمع سليم، إن معظم الشباب والقراء ضد هذا الهاجس باسم الدين، لكنى أفاجأ بأحد وكلاء النيابة - وكنا نقيم معرضا للكتاب بكليات جامعة بنها وطنطا - يطلب الموظف المسئول عن المعرض ويخبره أن هذه الكتب إباحية ويقبض على الموظف.

لقد وجهت نيابة الساحل لى شخصيا تهمة نشر كتب الفسق والفساد - التى هى كتب حضراتكم - وما زالت القضية موجودة وكان مطلوبا منى الحضور أمام النيابة لكنى رفضت الحضور. وقيل بوضوح «سآتى به.. سآتى به حتى ولو بأمر ضبط وإحضار».. أى سيأتى بى بأمر ضبط وإحضار كأى شخص يتاجر فى المخدرات ويجلسنى أمامه ويحبسنى أربعة أيام على ذمة التحقيق، وهذا بسبب نشر ديوان لحسن طلب ومحمد سليمان.. الخ.

فى معرض الكتاب الماضى طلب الأزهر بالتحديد مصادرة هذه الدواوين. وهذا الكلام - يحسب حقيقة للرئيس حسنى مبارك - لأننى عرضت الأمر عليه وأخبرته أن الأزهر صادر ثلاثة دواوين وتفضل سيادته وقال: «لا مصادرة إلا بحكم قضائى» فنزلت هذه الكتب الثلاثة إلى المعرض فورا وبيعت كل النسخ لكنى ما زلت أعانى حتى الآن من أننى أعصى أمر الأزهر.

وأنا أعرف أن أمر الأزهر استشارى والأزهر ليس له علاقة بالرقابة إلا فيم يتعلق بالنصوص والقرآن الكريم ونصوص الأحاديث النبوية الصحيحة، فيما عدا ذلك فلا ولاية له على الإبداع.

لكل هذا ومن خلال مؤتمركم هذا ومن خلال تضافر جهودنا كلنا كمثقفين، لا يجب أن نسكت بعد الآن، بل يجب أن نصرخ وأن نصرخ.

د. مراد وهبه

عنوان جلسة أفتتاح هذه الندوة حرية الإبداع وحقوق المبدعين.. ومغزى هذا العنوان أننا نعانى حتى اليوم من حرية الإبداع مع أن المادة التاسعة والأربعين من دستور جمهورية مصر العربية تكفل للمواطنين حرية البحث العلمى والإبداع الأدبى والفنى والثقافى، وتوفر وسائل التشجيع اللازمة لتحقيق ذلك.

وقد عبر غلاف الدعوة الموجهة إلى السادة المشاركين عن هذا التناقض، أو بالأدق، هذه الإشكالية، فعلى الغلاف لفظ «الإبداع» وهو فى حالة شطب.

ومن أجل رفع هذا التناقض أو هذه الإشكالية علينا البحث عن «مدخل» يسمح لنا بممارسة الإبداع من غير تكفير وقتل، والبحث عن المدخل يعنى غياب المدخل.

فالسؤال إذن: لماذا غاب المدخل؟ وفى صياغة أخرى نتساءل: ما هى علة غياب المدخل؟ ونجيب بسؤال:

هل علة غيابه تكمن فى القوانين أم فى المؤسسات أم فى العقل؟

إن القوانين تأتى معبرة عن «وضع قائم» «Status quo» وليس عن «وضع قادم» «Pro quo».. والمؤسسات قد يكون لهاتصور لوضع قادم، ولكنها محكومة، من حيث هى مؤسسات، بوضع قائم. يبقى البحث عن علة غياب المدخل فى العقل. ولكن أى عقل؟ إنه إذا أريد للعقل أن يكون مدخلا إلى الإبداع فعلى العقل أن يكون ناقدا. والسؤال إذن: ماذا نعنى بالعقل الناقد؟ جوابنا أنه العقل القادر على كشف جذور الوهم التى يحيا عليها الإنسان. والوهم مغلف، فى الأغلب الأعم، بما أسميه «المحرمات الثقافية».. والعقل الناقد هو القادر على مواجهة هذه المحرمات، بيد أن هذه المحرمات ليست بمعزل عن قوى التخلف. ومن هنا ثمة علاقة حميمة بين قوى التخلف والمحرمات الثقافية. والسؤال إذن: ما هى طبيعة قوى التخلف فى ضوء المحرمات الثقافية؟

جواب هذا السؤال لا تحتمله كلمة تقال فى جلسة افتتاح وإنما الذى تحتمله الجلسة سؤال يمكن أن يكون مدخلا إلى حوار.

وأعتقد أن هذا السؤال صالح لأن يكون كذلك. وشكرا للداعى لدعوته الكريمة وشكرا للمدعوين لحسن إنصاتهم.

وحيد حامد

فى البداية يسعدنى أن أكون بينكم ، والحمد لله كلكم من المهتمين بقضايا الإنسان بشكل عام وبقضايا الأمة بشكل خاص ، وجميعكم من أصحاب الرأى والفكر، وكصاحب تجربة صغيرة فى الحقل الفنى بداخله الكثير من الهموم، حيث يتحدث الجميع الآن عن الإنهيار الحادث فى الحقل الفنى ، وفى الإنتاج الفنى بشكل عام، والجميع يبكون ويتألمون دون طرح السؤال المفروض طرحه وهو لماذا؟

من حق الإنسان أن يعيش الحياة كما خلقها الله. يجد طعامه ويجد ملبسه حتى النظر لابد أن يرى ما يروقه، وأهم هذه الأشياء هى : الكلام وحرية إبداء الرأى، ولكن للأسف الشديد الحظر هوالشبح الذى يمنع البشر من الإبداع أو الكلام الحقيقى هو الذى يدرك الحياة الثقافية والحياة الفنية بشكل عام وتعالوا - لنتحاسب - على المكشوف.

فى البداية كانت لدينا الرقابة الحكومية، وكان اختصاصها هو الحرص على سلامة الحكومة. بالطبع نحن نقول الدولة، والدولة تعنى

الوطن كله، لكن الرقابة كانت موجودة للحفاظ على سلامة الحكومة فقط، بعد ذلك كانت تمارس القمع، أى ممنوع المساس بالحكومة ، وسمعة الحكومة ، وكان هذا يدفعنا للتحايل. لقد تحول الأمر وتحول الفزع للرقيب الحكومى إلى أن أصيب بالغباء، لقد تحول الخوف ليصيب كل من هو مسئول فى مجاله، بحيث أصبح يضيف من عنده الكثير والكثير عما هو مطلوب منه. لقد تضاعفت القيود، ومع هذا ظلت فى إطار الرقابة الحكومية. إلى أن صرنا محاصرين برقابات أخرى أشد خطرا، وأشد فتكا، وأشد إرهابا وهى : الرقابة الدينية والتى فرضت نفسها علينا كقوة صاحبة أمر مطاع، وللأسف الشديد إن الدولة فى أغلب مؤسساتها الثقافية استجابت لما تمليه ، وخضعت لكل مطالبها باقتناع شديد، وإذا أردتم أمثلة : ففى مسلسل «العائلة» طلبت منى السيدة القائمة على الرقابة أن أحذف من المسلسل كل ما يتعلق بالإرهاب.

فى بعض الأفلام السينمائية - وأعتقد أن الأستاذ حمدى سرور موجود - كان يقول لنا صراحة «يا جماعة لا نريد أن نغضب الجماعة إخواننا».. وكان يقصد المؤسسات الدينية.. وكأنه كان يريد أن نخضع لما يريدونه. فى ظل هذا الخوف. ضاعت الكلمة وضاع الرأى وأصبح مقهورا.

هناك شىء آخر يصح أن أطلق عليه «بلوة سودة» ألا وهو الإرهاب

التجارى. الفن والإبداع المصرى أيها السادة يباع للبلاد العربية، لقد فرضت علينا هذه الدول الذوق والطباع، لقد تحول الفن المصرى إلى مجرد سلعة لا قيمة لها، لا تحمل رأيا، لا تحمل فكرا، وإنما هى لتسلية السادة الجالسين فى الخليج فى غرفهم المكيفة «يطرقعون أصابع أقدامهم».. استجبنا لهذا فحدث الانهيار الذى نعانى منه الآن.

نظرة أخرى، انظروا لكم الإصدارات من الكتب التى تصدر، الكتب الدينية والمطابع التى تمولها، وقارنوا بين سعر الكتاب وسعر تكلفته، تجدوا هناك من يسعى بخطوات قوية جدا ليعرض فكره ويعرض رأيه ويحاصر الإبداع ويحاصر الثقافة الحقيقية من كل اتجاه، ذلك إلى جانب الحرب المعلنة من خلال أشرطة الكاسيت وفقهاء المساجد ومن خلال التسلل إلى أجهزة الإعلام ذاتها.

أنا أسف جدا أن أقول إنه من المفروض أن لكل صحيفة منهج ومبدأ ممثل لها حتى لو كانت ضد ما تريد، لكن علينا أن نعرف مصدر هذا التشدد لدى هذه الجماعات .

فى التليفزيون المصرى ومنذ أسابيع قليلة خرج علينا أحد المشايخ ليقول لنا «لا يصح أن تعمل المرأة وإذا عملت تعمل على ماكينة خياطة لكن لا تعمل مهندسة أو مدرسة» لقد أذيع هذا فى التليفزيون.

فى الوقت الذى يحاسب فيه الأزهر المثقفين ويتهمهم بالكفر، لم نسمع على الإطلاق أن الأزهر تصدى لحماية الدين الإسلامى من هذه

الافتراءات الكاذبة وصحح المفاهيم الإسلامية للمواطن العادى، إنما التزم الصمت، وهذه أكبر جريمة، حيث إن المواطن العادى قد يقبل من الشيخ المعمم وقد لا يقبل من المثقف المتعلم.

واجب الأزهر أساسا هو حماية الإسلام لا اللعب بالسياسة، فالمواطن العادى من حقه أن يعرف الإسلام الحقيقى ولذلك انصرفت الأجهزة الدينية إلى اللعب بالسياسة وإلى المتاجرة بالدين، والغريب والمدهش جدا أن الدول أو أصحاب الأموال التى تقف وتمول هؤلاء، تنهانا عن الأشياء التى تفعلها.

انظروا إلى الأقمار الصناعية التى تبث من المحطات الفضائية العربية وهى تبث الرقص والخلاعة وكل شىء. والحمد لله كلنا نعلم أنها بتمويل حكومى لأن مصاريفها باهظة جدا، فكيف يحللون لأنفسهم ويحرمون علينا؟ بينما أعلم وتعلمون أن هناك من ينتقد وبصراحة ويتصدى لكل ما هو باطل سواء كان فى الفن أو فى السياسة أو فى أى شىء. إن المحنة الحقيقية للثقافة المعاصرة هى ابنة لكل هذا. إن بعض الأجهزة الرسمية التى تطالب بحماية الثقافة أحيانا ما تتراجع. إن للمال - وأقرها بصراحة - دور أساسى فى هذه اللعبة الوضيعة. إن الأخلاق فى مصر بخير بفضل كل مسلم صادق غير مدع وبفضل تقاليدنا وأصول التربية التى نشأنا جميعا عليها وأن هذه الزوبعة ما هى إلا زوبعة سياسية وأن على الدولة وعلينا جميعا كمثقفين أن نقف بحزم وأن

نصحوا ولو قليلا وأن تتطهر الأجهزة المسئولة من الخلايا الفاسدة المعروفة والمأجورة التى لا تريد للوطن إلا كل تخلف. إن مسئولية كل صاحب قلم أن يعمل لصالح الوطن، لنستطيع الخلاص مما نحن فيه لأننى أعتقد أن هذه الأحوال لن تطول بفضل صمود الفئة المخلصة لهذا الوطن.

جميل شفيق

إن قضية الفن بالنسبة لى ليست قضية جماليات بحتة، بل هى حالة من الحرية المسئولة أو الحرية التى تمس الإنسان نفسه، لقد أقمت أربع معارض ومن واقع تجربتى الشخصية سأتحدث:

كنت أرسم بالاسكندرية فإذا باسم سيد درويش يثير فىّ الخيال، وأشياء مفتقدة فى هذا الزمن، وجدت نفسى مع سيد درويش أرسم ما اسميته «على أوتار سيد درويش»، وعندما أقمت المعرض بأتيليه القاهرة، عاملتنى جمعية أصدقاء سيد درويش وهى باتيليه القاهرة وكأننى أتيت فعلا منكرا، كأن هناك من يتعدى على سيد درويش. فى المعرض السابق أراد برنامج بالتليفزيون أن يصور المعرض وبعد أن وضعوا الكاميرات نظرت المخرجة إلى اللوحات وقالت «هذا ممنوع».. قلت «ما هو الممنوع؟».. قالت «هذا ممنوع فى التليفزيون» قلت «كيف. أنا لا أفهم»؟ قالت لى «فيه إعلان»، قلت «أنتم بالتليفزيون تعرضوا إعلانات».. قالت «عليك بالذهاب إلى المختص بالإذاعة يأتى إليك

ومعه تسجيل».. وذهبت بكاميراتها. التليفزيون الألمانى صور وسجل معى تسجيلا عظيما جدا، وأذيع بالتليفزيون الألمانى، وقرأت أخبارا عن المعرض بالصحف الألمانية ورآه شخص أتى لزيارتى وطلب طبع ٤٠٠ بوستر لسيد درويش، وطلب أن يحتفظ بنسخة من شريط الفيلم ليريه للمصريين الذين يعرفهم فى ألمانيا.

إننى أذكر هذا الكلام للهم الذى نعانيه فى الفن التشكيلى، لقد وصلتنى رسالة من شاب توضح مدى عزلة هؤلاء الشباب عن التواصل مع الإبداع وتحقيق الدراسة الأكاديمية، الدراسة منذ المرحلة الابتدائية، مما يؤكد إن نشأة كل إنسان فى مصر تقوم على حرمانه من الإبداع.

واسمحوا لى أن أقرأ لكم هذه الرسالة:

عزيزى الأستاذ الكبير جميل شفيق

تحياتى الطيبة إلى شخصكم الموقر

لقد شاهدت معرضكم الثانى فى قاعة الأتيليه وسعدت جدا بما رأيته من خصوبة للفكر وتدفق للمعانى والقيم التشكيلية، لكن هناك كثير من الأسئلة أردت أن أوجهها لسيادتكم وأعتذر مرة أخرى بعد هذا اللقاء لكثرة ما رأيته فى المعرض، لم تتح لى الظروف أن أرى سيادتكم مرة أخرى بعد هذا المعرض، كذلك سيادتكم تعلم أن العمل الجيد يجتذب الإنسان أكثر من مرة حتى تأخذ الأعمال حقها الكامل من المشاهد وحق المشاهدة والتعليق خاصة أنه نادرا ما نشاهد مثل هذه الأعمال أو

نشاهد معرضا يستحوذ على جوانب نفسية وفكرية ومثيرة للإحساس. حتى يصبح الفن فى هذه الأيام ضربا من ضروب الهوس المنتشر فى المجتمع، يتأرجح على سلم الحضارة وعلى هذا المعرض أن يقاطع القيم الفاسدة ويقتلها بصاعقة المشاهدة القيمة لأعمال متحفية تستحق التقدير والاحترام.

أما إذا انتقلنا إلى السؤالين اللذين أود سؤالهما لسيادتكم فهما: أين كان الأستاذ جميل شفيق قبل المعرضين؟ ولماذا حرم الفنان جميل شفيق الساحة الفنية من هذه الإبداعات؟ وكيف استطاع الآن أن يخنق كل هذه الابتكارات على مدى السنين الطوال؟ ألم «تهرشك» حاسة الإبداع طوال هذه السنين؟ لماذا استخدمتم سيادتكم خامة واحدة لتعزف بها فوق الأوراق وهى خامة سوداوية؟ هل هذا نابعا من هالة السواد التى تسيطر على المجتمع المصرى هذه السنين؟ أم إلى طبيعة الإنسان المصرى الذى يميل إلى السوداوية وحبس النفس فى ضمير مأساوى؟ أم أنها محاولة لإيجاد طريقة جديدة للعزف ضد هذه الخامة المتنوعة الإحساس والنغمات. طريقة أحسست أنه لم يستفد منها أحد استعمل هذه الخامة فقط، أم ترى حاولتم سيادتكم تحليل عناصر الكون إلى أسود وأبيض. أسئلة كثيرة وردود أفعال تبادرت إلى ذهنى بعد مشاهدة المعرض حتى الآن. أتمنى من سيادتكم الإجابة على هذه الأسئلة وهذا كل ما أريده. وأليكم الشكر».

إلى هنا وانتهت رسالة هذا الشاب، وهو يثبت أن للمرء هم يريد أن يتحدث فيه فما الهم بالضبط؟

هذا الشاب لا أعرفه فأنا لم أره. لقد أحسست أن هناك جيلا يريد أن يتواصل وللأسف لا يعرف أن يتواصل حتى معنا نحن. لقد أدركت أننى كنت مقصرا فى التواصل مع هذا الشاب وشعرت بتأنيب الضمير. أحيانا ما نكون كاذبين مع أنفسنا، أن ندعى أننا مثقفون وأننا فنانين كبار ثم لا نستطيع التواصل مع الآخرين. إن عبأ هذه القطيعة فى المجتمع يقع علينا وليس على الآخرين.

إدوار الخراط

الحرية عندى فى الثقافة وفى الكتاب شرط ومناخ.

هى شرط الإبداع فى العمل الفنى، فمن غير حرية لن تقوم للعمل الفنى قائمة. وهى هنا ليست مجرد إحساس الفنان بالحرية، هذا الإحساس الذى أراه حتمية ضرورية من ناحية، بل مفترضة منذ البداية، ومع ذلك فما أندر ما تتحقق فى بلادنا!

فهل معنى ذلك، بالضرورة، أنه ما أندر أن يتحقق العمل الفنى فى بلادنا، وفى بيئتنا الثقافية؟

الحرية، فى العمل الفنى، عندى، أكثر من ذلك.. بمعنى أن وجود العمل الفنى نفسه هو حرية، حرية فى الاختيار، وحرية فى البناء.. وهى حرية تلقى على عاتق المتلقى عبئا آخر من الحرية، ومن هنا تنتفى المقولة الشائعة عن أن الحرية المطلقة هى الانفلات والفوضى وانعدام القانون.. ذلك أن حرية العمل الفنى تتضمن بالضرورة أخلاقية أسمى، وأصدق وأفعل من أخلاقية المواضعات الشائعة، لأن الفن عمل

طليعى يسعى إلى خير أشمل. فى العمل الفنى لا وجود للحرية إلا إذا كانت مطلقة، فى الأساس: منطلقا، وطريقا، وهدفا، على السواء. الحرية مطلقة أو يجب أن تكون مطلقة، صحيح فى النهاية أن اطلاقيتها هذه قانون متضمن ومضمر، يلهم العمل الفنى كله، ولكنه خفى، وبالتالى هو مسئولية من غير أن تكون فرضا، وهو اختيار وليس إلزاما من الخارج، ولا انصياعا لقيود مصنوعة من سلطة أخرى غير سلطة الفن نفسها. لا قيد على الحرية إلا الحرية نفسها، لا شرط للحرية إلا حرية الآخر.

لكن إذا كانت هذه هى شروط قيام العمل الفنى، بالحرية، وفى الحرية، أى فى داخل الحرية، فإن شروط ازدهار تلقى هذا العمل الفنى وتوافر الاستجابة له هو مناخ الحرية فى الثقافة، وفى المجتمع بشكل عام، وهو المناخ الوحيد الذى يجب أن يكون سائدا، دون أدنى تحفظ.

ذلك المناخ لا يوجد إذن إلا بالحرية القائمة على احترام الآراء الأخرى، أى إنها حرية قائمة على تسييد الحوار والعقل، وليس على الإنصياع لمتطلبات آليات القوى النفسية والاجتماعية المدمرة: قوى ظلامية التعصب، وتأكيد الذات فى نوع من العمى عن وجود الآخر، وعن نور التسامح، والسعى إلى الإستئثار بالسلطة السياسية فحسب، بل بسلطة فرض طريقة التفكير نفسها، وفرض حكم التكفير الذى يعيد ممارسات محاكم التفتيش وإرهاب الضمير.

من الواضح أن آليات القهر والقمع آليات ليست داخلية فقط وإن

كانت جوانياتها من شروط قيامها، أى أن آليات السلطة الخارجية البرانية «البرانية بأكثر من معنى» تعمل عملا أساسيا هنا «كما أن آلية الحرية ليست داخلية فقط» .. إن الآليات العميقة - آليات الكبت والتزمت والخوف والتحسب والتحوط والهرب هى آليات نفسية وجوانية - ولكنها أيضا تستند إلى أنواع من السلطة الخارجية، بل تقوم بها، تتراوح من سلطة الموروث إلى سلطة النص المكرس أو المقدس، ومن سلطة قهر «الأنا» العليا إلى سلطة الظلم الاجتماعى، ومن سلطة الحس العام السارى خفية فى تضاعيف النفس والمجتمع على السواء، والذى قد يكون أحيانا - بل غالبا - أقسى وأشد صرامة من أجهزة القمع المعلنة السافرة، إلى سلطة القوانين سيئة السمعة، وما بين طرفى هذا القوس من مختلف آليات القهر على تعددها ورهافة مقدرتها على التسلل والانسراب، أو جفائها وغلظتها وفجاجتها الخشنة شاكية السلاح وبارزة المخالب.

لابد، عندى إذن، أن تتضافر فى المقابل آليات الداخل والخارج، النفس والمجتمع، آليات النص المفتوح والتلقى الحر، كلها، لكى تضع اللبنات الأولى والأساسية لحرية الثقافة والإبداع، بل لوجودها الحق.

نتيجة ذلك أن المبدع المفكر الحر عليه أن يدفع الثمن دون تردد.

ربما كان فشل الجهود التنويرية التى استغرقت منا ومن ثقافتنا سنوات هذا القرن كله، وسقوط مشروع العقلانية والحوار المفتوح، فيما يبدو على الأقل، هذا الفشل أو السقوط ربما كانا راجعين لنكوص الذين

تصدوا لهذه المهمة الفكرية عن التمسك بالحرية بكل معانيها، وقبولهم التنازل مرة بعد مرة مما يكاد يفضى بنا، الآن، إلى براثن الظلامية والردة الحضارية.

تعددية المواقف والاتجاهات والابداعات على ساحة الحرية، لا يمكن أن تكون ثابتة أو جامدة أو قالبا فى مواجهة قالب، بل يجب أن يكون هناك فى تصورى نوع من المرونة والتفاعل الحر والتشكل المستمر وفقا لإملاء العقلانية أساسا، والقيم الكبرى المساوقة لها، مترتبة عنها بل نابعة منها، قيم السعى نحو العدالة والكرامة الإنسانية وقبول ذوات الآخرين، والقيم الأخرى، وتفهمها ما دامت لا تتنافى مع العقل، دون نزول عن إيمان بحقائق ما، ليست مقذوفة علينا من عالم مثالى سطرت فيه كل الألواح المحفوظة بل هى مصاغة صياغة متصلة لا تهن، بإدراك حر وبإيجابية قادرة على التمثل والاستجابة لتحديات جديدة.

وحتى إذا كان «الآخر» - فى ميدان الثقافة والفكر والإبداع وحده - ظلاميا، قمعيا، لا عقلانيا، فلا مفر من التعامل معه - ثقافيا - بإدراك أن الحكم الوحيد - الحق - هو العقل.

وإذا كان بيت الشعر الشائع قد أصبح الآن مبتذلا ويكاد يفقد قوة ضربته:

وللحرية الحمراء باب   بكل يد مضرجة يدق

فإنه على الرغم من فصاحته التقليدية الخاوية يظل صادقا وحقيقا.

فلنتمسك بحرية الإبداع والثقافة أكثر من تمسكنا بالوجود نفسه.

هناك فى مقابل القمع، دائما، صرخة الحرية المحرقة، تخفت أحيانا، وتجلجل أحيانا، ولكنها لا تموت ولا تنطفىء.

هذا كله يشير إلى أنه يمكن أن يكون للإبداع وظيفة رئيسية. هذا كله يشير إلى منطق هذه الحاجة، منطق هذا الطلب الذى يبدو مستعصيا على الزمن، وعلى التقلبات والتطورات الاجتماعية. إنه يجب أن يكون للإبداع وظيفته، ومن وظيفته الوفاء بذلك التمرد، ذلك النداء للحرية.

أما الصيغة التقنية فى الإبداع، فأريدها ـ تلك الإرادة الملتبسة التى تأتى عن طواعية وعن تعقل معا ـ أريدها حرة إلى مدى حدود الحرية، وليس للحرية بالتعريف حدود. أريدها أيضا صاحبة قانونها الخاص. لا أفرض على المبدع شيئا إلا مسئولية إبداعه، لكنى أتطلب هذا السعى اللاعج الدائب الذى لا يتوقف أبدا نحو ما أسميه «الحقيقة»، أو على الأرجح، «حقيقة» ما «بغير ألف لام التعريف».. وهى «حقيقة» موضوعة دائما موضع الشك لا موضع اليقين المغلق. هذا السعى هو الذى ندعوه بالصدق الفنى.

ولتكن هذه الحقيقة أو تلك ذات أقنعة سبعة ولكن كل قناع منها إنما هو منسوب إلى حقيقة، أى أن كل قناع منها فيه جانب من جوانب هذا الجوهر، أو هذا الكنز الذى يقع وراء أربعين بابا مرصودا لا تتفتح إلا بقوة الفن.

ارتباطى «حرا» وإيمانى «غير المفروض علىّ من آلية خارجية» بما هو

مقوم للإنسان: حريته التى لا يمكن أن تهدر، توقه إلى العدالة وإلى الجمال، نشوته بالحس، وصوفيته بالمطلق، مأساته الكونية المحتومة كإنسان، وقدره المجيد فى مجابهتها، تكافله الحميم مع خلصائه فى المجتمع، وفى الحياة، وفى الكون، كلها لب حقيقته غير المغلقة، وكلها موضوعات أو تيمات، ولعله لا يمكن أن يفى بها الوفاء الحق إلا العمل الفنى.

مخارج من الأزمة الإنسانية كأنها الأبواب الضيقة فى الأساطير القديمة لابد من ولوجها إلى جوهر الكنز المرصود المراوغ باستمرار، هو أيضا كنز الحرية غير الجامد، كنز نحن نصوغه باستمرار ولا نلقاه جاهزا مصنوعا، كنز لدن هو من صنعنا نحن، لا من صنع قوة أخرى.

وهو ما يفضى بى فى النهاية إلى مقاربة مسألة «المطلق» كقيمة كبرى فى الإبداع العربى الحديث وفى الرواية العربية الحديثة على الأخص، أى «المطلق» نقيضا للحرية بالتعريف.

أتصور أن هناك أزمة صحية، بل لعلها ضرورية،. فى مقاربة الإبداع عندنا لهذه القضية. المشهور إلى حد الابتذال أن المطلقات المحظور المساس بها أو تناولها، عندنا، إلا بيد الحذر والتحوط والتوجس، الطابوهات الثلاثة، هى الدين والجنس والسياسة، وهى مطلقات مترابطة فى نسق قمعى يأخذ شكل المؤسسة الاجتماعية.. ولكن المبدعين الحقيقيين يتململون بدرجات متفاوتة إزاء هذه المحظورات، ويتلمسون الطرق والوسائل لمقاربتها - فى ظل الواقع السياسى والاجتماعى الذى

تنتفى فيه الحرية الفعلية تماما أو جزئيا، وبخاصة فى ظل ما يسمى بالصحوة الإسلامية الجديدة، التى تتخذ شكل الردة الحضارية والتى يرتفع مدها بأقدار متفاوتة فى البلاد العربية الآن، وهى التى ليست إلا قناعا للعمل السياسى، بالقمع والإرهاب، تحت ستار الدين.

ليس ثم هم إبداعى أفدح وأكثر ضرورة من هم مواجهة هذه الطابوهات.

أزعم أن الإبداع الحداثى قد أخذت يقارب هذه المطلقات التابوهات، ويتحداها أحيانا وأن الخضوع لسطوتها لم يعد بدوره تاما وغير قابل للإنتقاض. وأزعم أن ازدهار الإبداع والكتابة والرواية بخاصة، لعله يقترن باقتحام هذه المناطق المحظورة، لا تمردا وانتقاضا فقط، بل من الممكن أن يكون ذلك على سبيل القبول والإيمان أيضا، وليس، بأى حال، على سبيل الانصياع والإذعان، أى إننى أزعم أن من أولى إن لم تكن أولى مهام الإبداع العربى الحديثة هو هذا بالتحديد: المساءلة، ووضع القضايا والمفهومات، والتصورات الفلسفية والعقيدية على السواء، كلها، ودون استثناء، دون أى استثناء، فى موضع الحرية، سواء انتهى ذلك المسعى بالنقض والإنكار، أو بالاعتناق والانضواء، وإنما دائما عن مسئولية واختيار.

على هذا المستوى يمكن أن أدرج القيم الكبرى فى ثقافتنا تحت مواجهة هذه المطلقات ـ التابوهات الثلاثة، وأن أرى أن الإبداع ليس

مطالبا بأن يحمل هذه القيم فقط، بل أن يسائلها أيضا ـ ومن ثم يؤكدها ـ كقيم، أيا كان وجه مقاربته لها.

إننى أجد من أسباب أزمة الثقافة، عندنا، وبالتالى أزمة الإبداع، أن موقفنا من المطلق والنسبى، موقفنا من المحظور والمفتوح، مازال موقفا ملتبسا إن لم أقل متخلفا ومترديا.

هناك فى التراث العربى كما كان فى التراث الغربى، مشكلة الوجود الحاد «للمطلق» المطلق الذى لا يجوز المساس به! المطلق الذى يفرض على الإنسان سيطرته وسطوته النهائية! المطلق الأوحد ضابط الكل! المطلق الصمد الكلى، الأول والآخر! المطلق الذى لا يمكن التفكير فيه!

وهى مشكلة يمكن أن تؤخذ على مستويين: مستوى الخبرة الفردية، وهذه قد يكون موضوعها الدين أو الفن أو الفلسفة، ومستوى الخبرة الحضارية أو الثقافية، وهذه موضوعها المسائل الاجتماعية.

أزعم أنه مما يعوق الإنسان بصفة عامة خضوعه لهذا «المطلق» ولسطوته، هذا معزز بالتاريخ. كل ازدهارات الحضارة الإنسانية كانت خروجا عن هذه السطوة، وكانت تأميدا لحرية الإنسان، وترسيخا لمحاولته المتصلة أن يسيطر هو بنفسه على مصيره، وأن يتواءم مع الطبيعة، أى أن يوجد التناسق بين الإنسانية وبين الطبيعة، ولنقل بوضوح وصراحة إن ازدهار الثقافة العربية القديم وازدهار الثقافية الغربية الحديث كان ومازال مشروطا بحرية وضع كل «مطلق» موضع

المساءلة، والبحث العقلى الحر، وإن الازدهار المنشود لثقافتنا وإبداعنا اليوم مازال - من بين شروط أخرى - مشروطا بهذا الفكر النقدى الحر.

هذا يؤدى بنا مباشرة إلى مشكلة «العقلانية».. فلا شك أن من أسباب أزمتنا المحيقة انحسار «العقلانية» فى ثقافتنا، وفى هذه المنطقة من العالم. لست أدعو إلى توحد العقل أو استئثاره بالميدان.. فالإنسان ليس عقلا فقط، ولكن الذى يمكن أن يهدى المسيرة ويرشدها، هو العقل وحده، الإمام حقا فى الكتيبة الخرساء، كما قال شيخنا أبو العلاء، ولا أنفى - ولا يمكن أن أنفى - الدور الذى تقوم به القوى النفسية أو الجوانية، خيرة أو شريرة على السواء، فليس هنا مجال للحكم الأخلاقى، ولكن الوعى بهذا الدور، أى «الوعى باللاوعى»، هو الذى يمكن أن يخلص أو ينقذ أو يهدى مسيرتنا وأن يثرى ثقافتنا.

بمعنى أنه ليس بالعقل وحده يعيش الإنسان، ولكن بغير العقل سيظل فى ضلال مبين. هذا كله يدور فى فلك المستوى الثقافى، ولكن الأساس هو المشكلة الاجتماعية، فإذا سلمنا أن هناك قمع يأتى من سيطرة «المطلق» وسطوته، فكيف يستغل هذا القمع؟

يستغل لأسباب اجتماعية، ويؤدى بدوره إلى تفاقم الأزمة الثقافية فى حلقة متشابكة ومتفاعلة.

ومن هذه السيطرة المزدوجة لفكرة المطلق من ناحية وتجسيدها فى سيطرة المؤسسة الاجتماعية من ناحية أخرى توارثنا تلك الكتل الصماء

فى ثقافتنا الشعبية وفى ثقافة النخبة على السواء: كتل حجرية تقيد الوعى، وتكمم الإبداع، وتكبل الحركة، وتئد الحرية، وتطلق قوى القهر والوحشية والغضب، قوى اللاوعى المدمرة، ولكننى أسارع إلى القول بأن تراثنا العربى الإسلامى، وفى تراثنا المصرى الشعبى، وفى وعينا الحى الراهن، إدراكا لقيمة الحرية والتسامح.

ولعل من أكثر الحلول وضوحا لأزمتنا الثقافية الآن، حل المواجهة بين هذين الصفين من القوى، القائمين بالفعل فى داخل هذه الأزمة: قوى المطلق واللاعقلانى والخرافى من ناحية، وقوى النسبى والعقلى والإنسانى من ناحية أخرى. هذه المواجهة التى تعكس وتؤثر على نوع آخر وأعمق فى نفس الوقت، من المواجهة والجدل، والصراع، أعنى بها المواجهة على المستوى الاجتماعى، بين قوى وآليات الاستغلال والقمع والعدوان والتعصب والظلامية من ناحية، وبين قوى وآليات السعى إلى الحوار والتسامح والعدل والكرامة والحرية من ناحية أخرى.

ثقافتنا، ومن ثم إبداعنا، تحمل فى باطنها ازدواجية المطلق والنسبى، دون حوار، دون ندية، ولم تصل إلى حل لهذه الازدواجية المدمرة، وليس من حل لأزمة ثقافتنا إلا فى قيمتين اثنتين أساسيتين معا: قيمة العقل، وقيمة الحرية، أما فى الإبداع فهى قيمة الحرية أولا وأساسا، ولكن لا قيام للحرية إلا بالعقل مضمرا وجذريا.

د. سعيد العشماوى

أشكر المركز الذى أعد هذه الندوة وأعتذر عن أننى لم استطع متابعة أعمال الندوة بالأمس واليوم، لكنى أدركت الاتجاهات من خلال استماعى إلى المداخلات التى تمت.

المقصود باسم الندوة هى حرية التعبير، حقوق والتزامات كل من يتجه للتعبير وهذه الحقوق لا يمكن أن تحصى. ويجب أن يعطى الجميع الحق والحرية فى التعبير عن ذاته.

نقطة أخرى، هؤلاء الكتاب الذين يقفون ضد أى فرد يريد التعبير عن ذاته من خلال النقد أو حرية التعبير، يجب علينا التوجه نحو تغيير المناخ الاجتماعى، لأن هذه الندوة من أسس المجتمع المدنى، التى تسعى لتغيير البيئة الاجتماعية، ويجب رفض أى اتجاه يزعم احتكار المطلق لأن أى اتجاه من هذا القبيل يدمر نفسه ويدمر عقيدة الوطن ويدمر الوطن، أما حرية التعبير والإبداع فمقصود بها أن لا أحد يمتلك المطلق، لكل حرية التعبير، والتحكيم يكون للتاريخ.

أما بالنسبة للنقاط القانونية فإن المصادرة فى مصر محددة، والأصعب من المصادرة القانونية؛ المصادرة الاجتماعية والمصادرة باسم الدين والمصادرة باسم الأيديولوجية، لأنها تمنع المفكر من التفكير، لأنه إذا فكر أراد أن يكتب، وإذا كتب لا يجد وسيلة للنشر، وإذا نشر فإنه معرض للمحاسبة. فحق المصادرة محدد تماما فى مصر. كموقف الرئيس من قانون الطوارىء، نجد أن عبد الناصر صادر شفاهة رواية «أولاد حارتنا» ولم يستخدم قانون الطوارىء، وبجانب قانون الطوارىء نجد قانونا آخر هو قانون لمجلس الوزراء منوط به منع أى عمل أدبى أو فكرى يعبر عن مساس بالآداب أو الأمن العام.

نجد أيضا بعض المواد الموجودة فى قانون العقوبات وخاصة المادة ١٦٠، وقانون القيم وبكل أسف فإن التعديلات الأخيرة لم تتناول هذه المادة الخاصة بإهانة الدين، هل هى مناقشة للدين أم مناقشة للتاريخ أو الفقة أو تقديم صورة فيها إسقاط على الدين.

فالقيم هى نتاج للمجتمع، وهذه نصوص مطاطية من الممكن أن تطبق على أى شخص، كاتب أو رسام أو شاعر، ويجب علينا أن نطالب بتعديل هذه النصوص، وأنا أؤكد على المادة ١٦٠، النقطة القانونية الأخرى هى القانون ٣٢ لسنة ٦٤، حيث أرى أنه لا يجب أن تكون هناك مصادرة إلا من قبل المحكمة الجنائية ويكون حكم المحكمة نهائيا وفقا للمادة ١٦٠، لقد أصبح أى فنان يتهم من أى فرد بدعاوى جنائية

بالطريق المباشر، ويؤدى هذا إلى وضع الفنان فى المحاكم فى وضع لا يحسد عليه، ونحن نرفض أن يكون حق تحريك الدعوى الجنائية من قبل الأفراد فيجب أن يتم هذا من قبل النيابة العامة، إن كنت أصلا أطالب بإطلاق حرية التعبير.

أما بالنسبة للقانون الخاص بالجمعيات وهو ٣٢ لسنة ٦٤، فأنا لا أنصح أى جمعية فى مصر أن تنظم أعمالها وفقا لهذا القانون، لأن هذا القانون يحول أى جمعية إلى جمعية حكومية خاضعة للشئون الاجتماعية، ويصير القانون سيفا مسلطا على مدير الجمعية والأعضاء، وكنت قد أسست أنا ود. رفعت السعيد ود. ميلاد حنا ود. يونان لبيب رزق جمعية الوحدة الوطنية، وما حدث أن الجهات الأمنية وضعت عقبات، فبحثنا عن شكل قانونى يغنينا عن قانون ٣٢ لسنة ٦٤، أى أننا نبحث عن إحياء المجتمع المدنى ومؤسساته، والتى لا تخضع للإشراف الحكومى ولكن تخضع لرقابة الضمير.

النقطة الأخيرة هى قانون حق المؤلف.

لقد كنت ممثلا لمصر فى وضع القانون فى اليونسكو فى عامى ١٩٨٧ و١٩٨٨؛ وكان القانون معدا وقدمت مذكرة مستفيضة لحماية حقوق المبدعين فى مصر والعالم العربى، ولكن للأسف لم يؤخذ بها.

أخيرا نستطيع أن نتكلم عن حرية التعبير دون أن نتحدث عن النشر، فالحكومة المصرية تحتكر كل وسائل النشر من إذاعة وتليفزيون وصحافة وجانب كبير من نشر الكتب.

إن ما يذاع بالتليفزيون يساعد على تخلف العقل المصرى، يساعد على نمو تيارات مضادة للوطنية والإنسانية، لقد فشلت الصيغة التقليدية وكل خطط النشر فشلت فى أن تصل بالمجتمع للحد المعقول من الرقى والإنسانية والعدالة، وتقديم مصر والإسلام بصورة رفيعة أمام العالم، لكننا صرنا فى صورة سيئة، وأرى أن ذلك قد ينتهى بأن تصبح مصر فى عزلة عن المشرق والمغرب، المشكلة هى كيف تستعيد مصر وجهها الحضارى. إن هذا لن يكون إلا بإطلاق حرية التعبير والبحث عن حقوق الإنسان المصرى.

د. عبد الهادى الوشاحى

ظل النحت المصرى المعاصر، يقدم أشكاله ونماذجه منذ عهد الفن المصرى العظيم، ثم قدر له الصمت وظلت مصر عاجزة عن أن تعبر عن نفسها بأسلوبها البسيط.

وأشار محمود مختار - بعبقريته الفذة - باستهلال رحلة النحت المصرى عام ١٩١٩ ويعتبر امتدادا أصيلا للفن القديم، وهؤلاء هم الذين أرهقت مشاعرهم وساقتهم أقدارهم للاشتراك فى البناء الاجتماعى، فتحقق هذا الانسجام البالغ بين الحياة القومية والأثر الفنى، وتألق فن النحت المصرى، وتمثالا سعد زغلول بالقاهرة والاسكندرية شاهدان على ذلك، ثم تعثرت رحلة النحت مرة أخرى.

وفى رأيى أن المتاحف والمعارض الخاصة بالفن التشكيلى، أصبحت مثل المكتبات العامة، قاصرة على الدارسين والباحثين فقط، وحيث إن الفن التشكيلى بصفة عامة والنحت بصفة خاصة يتحقق وجوده الطبيعى فى الهواء الطلق، الذى هو موقعه الطبيعى، فى الفراغ العمرانى الذى يتمثل فى الحدائق وبعض الميادين الهامة والأماكن العامة.

ولما كان من المسلم به أن الفن لابد له من متلق، وهذا المتلقى يمثل العلامة الضرورية والعضوية فى المجتمع، وبما أن الفراغ العمرانى هو وسيط بين الفنان والمتلقى، فلابد لهذا الفراغ أن يكون متاحا للإبداع وللرؤية البصرية للمتلقى، وبدونها سيتقلص الإبداع، ويموت المبدع، ويفقد المتلقى حقه الطبيعى، أى إنسانيته.

لقد ساد حين من الدهر، ومازال يسود فى مصر المحروسة مفهوم خاطىء، .. بأن الفنانين التشكيليين، مهمتهم الأساسية هى تزيين وتجميل الأماكن العامة، وهذا المفهوم مرفوض بشدة، لأننا لا نعمل «حلاقين ومجبراتيه»، وكما تعلمون أن الفن التشكيلى يشارك فنون الإبداع الأخرى فى تربية وتكوين عقل ووجدان الإنسان، بل نستطيع القول بأن قلق وتوتر الإنسان المصرى المعاصر فى سلوكه، وارتباكه الشديد فى حياته اليومية، مرجعه إلى عدم وجود أعمال نحتية فى الأماكن العامة. ولا أعتقد أننى مبالغ فى ذلك، فإن الإنسان يستجيب للأشياء القائمة أمام حواسه، فينتج التناسب والتناسق بين اللون والشكل والكتلة. والإنسان لا تصرفه مشاغل الحياة اليومية عن تأمل مظاهر الجمال، وكثيرا ما يحدث نتيجة لتأمل الإنسان لمصادر الجمال أن يتحول إلى مسالم ودود إحساسه رفيع بالمتعة والجمال، فى حين لا يؤدى عدم الارتياح إلى مثل هذا التناسب إلى خلق إحساس بالنفور يغلب عليه شعور بعدم الارتياح والضيق، يصل به إلى حالة من القلق

والتوتر. ومما لا شك فيه أن الانفعالات النفسية تتحكم فى سلوك الإنسان وتؤثر على نوعه وعلى درجته. وبناء على ذلك فإن التلوث البصرى عند الإنسان المصرى المعاصر يشكل أعباء نفسية تؤدى إلى خلل فى الأعصاب، يتولد عنه الشعور بالقلق والتوتر.

هذا البعد المأساوى معناه أن حياته غير مطمئنة وغير مستقرة فيرتفع معدل القلق والتوتر وبالتالى يصبح تحكمه فى سلوكياته أقل.. وهناك ارتباط وثيق وتأثير متبادل بين السلوك الإنسانى وبين البيئة الجمالية البصرية.. وكما أن السلوك ذاته يحدد خصائصه البيئية المحيطة، فإن تلك البيئة تحافظ على سلوك الإنسان، لذلك فإن الإنسان فى مدينة كالقاهرة يعيش فى حلقة مفرغة ما بين التلوث البصرى والتوتر، وكلاهما يزيد من سلوكياته غير المنضبطة.

إننى أرى أن الفن التشكيلى بصفة عامة والنحت بصفة خاصة يتميز عن سائر الفنون الأخرى جميعا على مستوى التلقى، لأن المتلقى لأى فن من الفنون بخلاف الفن التشكيلى عليه أن يبذل مجهودا ويتوجه بنيته لاستقبال هذا الفن لا أن يدخل دارا للأوبرا، أو يذهب إلى السينما أو المسرح، فإن الفن التشكيلى وخاصة النحت هو فن الفراغ العمرانى، فالأعمال النقدية التى توجد فى الحدائق العامة أو أماكن التجمع الطبيعية والميادين الهادئة تجعل المكان به شعور بالألفة وتكون فى حد ذاتها عرضة للتأمل وتصل رسالتها للمتلقى بصورة عفوية سواء أراد أم

أبى، وتؤثر فى صياغة عقله وهو لا يدرى، حتى لو كان من المهتمين بهذا النوع من الفن.

إلى أن تأتى لحظة يحصر فيها نفسه غارقا فى تأمل هذا العمل أو ذاك، واستطيع القول بأن وجود الأعمال النحتية فى الأماكن العامة تحرض الإنسان على التأمل والتفكير ويصبح قادرا على الانتظام فى الإيقاع الإنسانى، قادرا على أن يعيش حياة سوية.. ففى لحظة ما وبطريقة غير مباشرة تتضح الرؤية للإنسان عن أسلوب أفضل لحياته غير الأسلوب الذى تعود عليه دون أن يدرى، لذا فأنا غاضب ولست مندهشا من صاحب القرار فى هذا البلد، الذى يقضى ويتجاهل حق الإنسان المصرى فى معايشة حق الإنسان فى الأماكن العامة.

- 2 -

القوانين وعلاقتها بحرية الإبداع

حمدى سرور

فى الحقيقة أنا لا استطيع أن استوعب ما هى علاقة قانون حق المؤلف بحرية المبدعين، إلا إذا كان القصد من هذا القانون، بعض الانتقادات أو بعض السلبيات التى تعوق حرية الإبداع.

من وجهة نظرى ربما يكون قانون حق المؤلف - بالرجوع للقانون ١٥٤ - لم ترد عليه تعديلات كثيرة فى الفترة الأخيرة، وهو قانون يعتبر من القوانين الرائدة على مستوى العالم العربى، وأزعم أنه ربما يكون على مستوى العالم أيضا، فى إعطاء المبدعين حقوقا مادية وأدبية، دون تدخل من الدولة ولا يكاد ينقصه إلا تقوية أو تشديد الحكومة على القرصنة، أو على الاعتداء على حقوق المؤلف والمبدع، أما بالنسبة لبعض المواد التى تم تعديلها فى الفترة الأخيرة مثل قانون ،٣٨، فإن المقصود بها ضم بعض المصنفات مثل الفيديو كاسيت، إلى قانون حماية حق المؤلف لكى تتمتع بالحماية، ومعها أيضا مصنفات الحاسب الآلى. وتم فعلا ضم هذه المصنفات إلى قانون حماية حق المؤلف،

اعتبرت من المصنفات المحمية فى القانون، وإن كانت هناك بعض الانتقادات، فعلى سبيل المثال هناك مصنفات التصوير المرئية والمصنفات السينمائية، وما يماثلها من مصنفات يصدر بتحديدها قرارٌمن وزير الثقافة.

بعد هذا القانون طالب قرار وزير الثقافة، المصنفات الفنية بتحديد ما هى مصنفات التصوير المرئية، والمصنفات السينمائية، وما يماثلها من المصنفات التى تخضع للحماية بصورة قاطعة لا لبس فيها، حتى لا يكون هناك مجال للمنازعات فى هذا المجال.

لقد أضيف للمادة الخامسة فقرة خاصة بالتنازل عن حقوق الاستغلال المالى، وكان القانون ١٥٤ الموجود أصلا، يأخذ بالموافقة على هذا الحق بمجرد الكتابة، أو بإذن كتابى فقط، ثم أضيفت بعض عبارات منها: مع «تحديد نوع وطريقة الاستغلال»، وبالمادة السادسة أضيفت فقرة كان الهدف منها استيعاب المستحدثات العلمية التى طرأت على نشر المصنفات والخاصة بالمصنفات السمعية والبصرية، أى موضوع الكاسيت، أو الفيديو أو اسطوانات الفيديو أيضا، وما يمكن أن يُستحدث من تقنيات علمية - تنقل هذه المصنفات عبر الأجهزة المختلفة.

أضيفت أيضا مادة ربما كانت سبباً لبعض الانتقادات عند صدور القانون، وهى أن «كل من يزاول نشاطا من أنشطة استغلال المصنفات

الفنيـة سـواء كـان صـاحب حق أصلى على المصنف أو من حلفائه أن يحصل على ترخيص بمزاولة هذا النشاط سواء كان هذا النشاط متعلقا بالتـصـوير أو التـسـجـيل للنسخ أو العرض أو الآداء.. الخ، أى كل من يمارس أى نشاط من أنشطة استغلال المصنفات السمعية والبصرية على وجـه التـحـديد وليـست المصنفـات المقـروءة، لابد أن يحـصل على ترخيص من وزارة الثقافة.

هناك إدارة، تقوم بالترخيص مقابل ألف جنيه لمدة سنة أو سنتين أو ثلاثة، كما جاء فى القرار الوزارى، وكان هناك تعقيب على هذه المادة، على أنها قيد على ناشرى أو أصحاب الحقوق لهذه المصنفات.

وهذه الفكرة لم تحقق الغرض المطلوب منها ألا وهى تنقية «السوق» من الأشرطة الخاصة بالمصنفات السمعية والبصرية من بعض الدخلاء، أو من ليس لديهم فكرة عن الأعمال الفنية. التى تحد القرارات الوزارية من نشاطهم، أو تضع قيودا وضوابط فنية وموضوعية ومادية تسمح أو لا تسمح بالدخلاء أو مدعى الثقافة والفن للدخول فى هذا الاتجاه.

ورغم صدور هذه القرارات فليس مطلوبا من الشخص سوى أن يقدم بطاقته «وفيش وتشبيه»، ثم يدفع الرسم المقرر وهو ألف جنيه عن كل نشـاط مـن الأنشطة التـى يزاولهـا، بمعنى أنه لو أن هناك شركـة إنتـاج وتوزيع وبيع، فإن على الشخص أن يدفع رسمياً عن كل نشاط، ويدفع ألف جنيه تخصص لصالح صندوق التنمية الثقافية. عقوبة هذه المادة

فى حالة المخالفة، الحبس والغرامة فى حدود من ألف إلى ثلاثة آلاف جنيه، والحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو إحدى هاتين العقوبتين.

أيضــا المادة «٤٨» التى توجب الإيداع على كل المصنفــات التى وردت فى قانون حماية حق المؤلف، كل المصنفات الأدبية أو الفنية أو السمعية والسمعية البصرية يجب أن يودع نسخ منها كما يقول القانون. ويحدد وزير الثقافة طريقة الإيداع وكيفية تنظيم هذا الإيداع والمكان، وأسلوب تلقى هذه الإيداعات.

ويتضح لنا أن القانون ١٥٤ الذى أدخل عليه تعديل بالقانون «٣٨» يهدف بشكل أساسى إلى تشديد العقوبات، فبعد أن كانت عقوبة القرصنة أو الاعتداء على حقوق المؤلفين لا تتجاوز من عشرة إلى مائة جنيه عند المخالفة، أصبحت العقوبة الآن لا تقل عن خمسة آلاف إلى عشرة آلاف جنيه، عن كل مصنف اعتدى عليه، كما شددت عقوبة الحبس أيضــا وصــارت ثلاث سنوات، مع إمكانيــة مـصــادرة النسخ بالكامل، والأجهزة التى استخدمت فى ارتكاب الجريمة، وغلق المنشأة التى قامت بهذا العمل لمدة أقصاها ستة أشهر.

هذه إطلالة سريعة على قانون حماية حق المؤلف، ولا أتصور أن لها دخلاً كبيراً بما يطالب به المبدعون من حريات خاصة بالفكر، وليس الحريات الخاصة بالنواحى المادية.

أما عن قوانين الرقابة على المصنفات الفنية؛ فلقد حدث فيها تعديل

ربما كان باستعجال شديد جدا ، وهناك بعض الانتقادات التى وجهت ونحن معها أيضا، مع هذه الانتقادات ومع القائمين بها لأنه تم تشديد العقوبات على المخالفين بصورة أكبر مما كان فى الماضى، وأصبح الحبس والغرامة أشد، وأصبح أيضا كل عمل من الأعمال الخاصة بمزاولة النشاط الفنى فى جميع مراحله، بدءا مما إذا كان تصوير أو تسجيل أو بيع أو نسخ أو نقل أو تداول أو إيداع، أصبحت تدخل فى باب الجرائم التى يمكن أن يعاقب عليها، إذا لم يحصل صاحبها على ترخيص من وزارة الثقافة التى تتبعها الرقابة المركزية على المصنفات السمعية والبصرية.

ولعل أصل مسمى قانون الرقابة، الذى كان يسمى قانون الرقابة على الحقوق السينمائية، والمسرحيات والأوبريتات قد أصبح الآن «الرقابة على المصنفات السمعية والبصرية» لكى تستوعب كافة المصنفات أو كافة وسائل النشر من المصنفات سواء كانت سمعية أو سمعية بصرية، ومنها على سبيل المثال شرائط الفيديو وشرائط الكاسيت، واسطوانات الليزر، سواء كانت فيديو أو كانت مصنفات سمعية. لقدأصبح التظلم من قرار الرقابة مقصوراً فقط على حالات الرفض أو سحب الترخيص وعلى التجديد.

كان القانون فى الماضى يبيح التظلم من قرار الرقابة أيا كان إذا لم يرض بها صاحب الشأن، أما الآن فإن التظلم يتم فقط فى حالة

الرفض، أو عدم التجديد، أو سحب الترخيص، وفى غير هذه الحالات لا يجوز لصاحب الشأن أن يتظلم، وإن كان هذا لا يمنع من استخدام حقه فى اللجوء للقضاء الإدارى وهو حقه الطبيعى المكفول له فى القانون.

وأضيفت مادة جديدة خاصة بالرقابة على المصنفات الفنية، وهى تحديد فترة الإعلانات الخاصة بالمصنفات الفنية، والمصنفات السمعية، والسمعية البصرية، بحيث تكون فى منتصف الشريط ولمدة لا تزيد على خمس دقائق وما قبل الشريط، أو ما بعد الشريط يمكن أن يوضع فيه أى قدر من الإعلانات. هذا ما حدث بالنسبة للتعديلات التى طرأت على القوانين.

يبقى سؤال علىّ أن أجيب عليه: هل من الضرورى الرقابة على المصنفات السمعية والسمعية البصرية؟ أقول: أنا مازلت عند رأيى، أنه بالنسبة لروح المجتمع المصرى الذى تسوده أمية، ويسوده أيضا رقابة أخرى غير منظورة ورقابة دينية - يجب أن يكون هناك جهاز للرقابة مستنير - بمعنى أن من يتولى الرقابة وعناصرها وكوادرها يجب أن يكون على درجة عالية من الثقافة، والاستنارة، والإيمان بحرية الرأى والتعبير، وأن تكون هناك حدود متفق، عليها بين المبدعين وبين أجهزة الرقابة حتى تسير عجلة الحياة الفنية والحياة الأدبية بصورة أفضل مما هى عليه.

وإذا كـان وجـود الرقـابة يزعج الفنان، فـأنا أقـول إن وجـودها أيضـا لحماية الفنان فى كـثيـر من الأحـيـان، ولعل القـضايا المطروحـة على المحـاكم فى بعض صـورها تؤكـد أن صك الرقـابـة؛ أو هذا السند الذى يحصل عليه المؤلف، أو المبدع، يحميه من كثير من ترسانات القوانين الأخرى فى قانون العقوبات، وقوانين أخرى كثيرة نجد فيها نصوصاً تتـيح للمـواطن أن يهـاجم العمل الفنى، ويرفـع دعـوى أمـام القـضـاء، ويطالب بوقف أو بمنع عـرض الفـيلم، بمقـولة أنه مــخـالف للدين أو مـخالف للأعـراف، وقد رأينا صورا كثيرة فى المحاكم تدعمها أحيانا بعض الأجهزة الرسمية الدينية، التى لا دخل لها بأعمال الرقابة.

رؤوف عياد

أنا أشكر مركز الدراسات والمعلومات القانونية لاستضافتى لأول مرة فى هذا الحشد الكبير جدا من أساتذتنا من المثقفين والادباء، وأشكر الأخ الصديق أمير سالم على الدعوة، وسأتكلم مثلما تحدث جميل شفيق بالضبط. أنا لى علاقة بشىء مهم جدا، إلا وهو حرية الإبداع فى مجال الصحافة، وأخطر مجال فى الصحافة هو الكاريكاتير.

فكرة الرقابة عموما التى ظللنا نعانى منها سنوات طوال، أحسبها لسنوات عمرى الصحفى؛ كانت رحلة طويلة جدا من الممنوعات أحيانا، ومن الخشية أحيانا، من أشياء قد تضر ليس الدولة، ولكن الحكومة، فكل الحكومات المتعاقبة كانت تخشى دائما أشياء غير محسوبة، أو غير محسوسة لدى القارىء. خارج نطاق الإطار الصحفى إنما يحسمها الرقيب أولا، ثم عندما أزيلت الرقابة بقرار فوقى أصبح الرقيب هو رئيس التحرير؛ الذى أصبح أكثر شراسة من الرقيب نفسه، هذا الأسلوب نمّى لدى رسامى الكاريكاتير نوعًا من القهر الشديد تجاه كل ما

يرسمون، ولكن كان علينا أن نتحايل للمرور، لم تكن هناك رقابة لدينا، أحيانا فى بعض صحفنا سواء القومية، أو غير القومية، لكن الذى أريد أن أتطرق له فى هذه الندوة العظيمة، هو أخطر ما نتعرض له الآن، وهو الرقابة التى تأتينا من الخارج، وليتها أتت من الداخل، قوى ظلامية شديدة البأس تجبر جميع الرسامين، وأنا منهم ـ تحت ضغط أيضا ـ الظروف الاقتصادية القاسية جدا ـ أن يلجأوا إلى العمل فى صحف ومجلات لا داعى لذكر اسمها، لكنها مجلات مدفوعة الثمن، ويصرف عليها مبالغ كثيرة وتعطى أيضا لكل العاملين فيها مبالغ كثيرة، ويفاجىء الرسام بأن المحظورات التى لا يمكن الاقتراب منها، لا تتفق أصلا مع طبيعة إبداعه على الإطلاق، وأشياء بالطبع لم نكن نتمنى أن نقع فيها، أو لم تخطر على بال، أنا كرسام كاريكاتير أعمل أحيانا فى مجلة مشهورة ملونة، عشرات المجلات، لا أستطيع أن أرسم شخصا ينتحر، أو أرسم إنسانا يستحم فى «بانيو» أو كلباً يسير بجوار مواطن، كل هذه ممنوعات، رجل يخنق زوجته، الخنق ممنوع، كل هذه الأمور تحدث ارتباكا لدى الفنان، يؤدى فى النهاية إلى أن الإنسان يقع فى يد هذه القوى الظلامية نتيجة لشظف العيش الذى نعيشه، أن نمتنع عن الرسم فى صحفنا القومية التى تدعى أن هناك مناخا للحرية، لى مثلا رسم يقول إن حكومتنا ليست رأسمالية ولا اشتراكية حكومة عشوائية، فمنع الكاريكاتير، هل هذا واقع أم لا؟

إذن حرية الإبداع تتضاءل فى ظل ما يحيط بنا، وما يهاجمنا، وما زال يهاجمنا من هذه المؤسسات الظلامية التى تريد أن تقضى على كل ما هو جميل فى مفهوم الفنان بشكل مطلق. وأتصور أن القضية أخطر من أن تكون مسألة ممنوعات فقط، ليست مسألة مرحلية، إننى أخشى أن تؤدى إلى منهج يظل هو السائد، ويتحول أيضا إلى صحفنا ومجلاتنا وكل مطبوعاتنا، أن يصير رسم الكلب حرام. فكيف لكل هذه المجلات أن تستعين بكل هؤلاء الرسامين وهى تفترض أن الرسم حرام؟!!

علي أبو شادي

لقد لمس الفنان رؤوف عياد نقطة خطيرة جدا فيما نعانيه سواء كنا كتاب أو مبدعين ألا وهى، مسألة حرية الكتابة، وحرية التعبير، أو حرية أن تكتب بالصياغة التى تجرم، أو تحرم فى أماكن كثيرة جدا. فى المطبوعات العربية بشكل عام لابد أن تجلس وبجوارك القاموس من أجل تحاشى هذا، أو تحاشى ذلك، وعندما تنظر إلى المطبوعة أو المقالة التى تكتبها تكتشف أنها ليس لها معنى، أو على الأقل يكون معناها أقل كثيرا جدا مما يقصد الكاتب، إذا تصور أنه يريد أن يقول بحرية وبرأى مفتوح جدا.

كل المقالات التى أكتبها تتعرض مرة بعد أخرى للإساءة، حتى لو أن القاموس ليس فى ذهنى بالقدر الكافى فيمكن أن أتحاشى أشياء أنا أعرفها، لكن لا أستطيع أن أتحاشى «اسم فيلم»، مثلا تقول: «عفريته هانم» فعليك أن تغيره إلى «هانم» فقط وتحذف كلمة «عفريته»، فيلم «الراقصة والسياسى»، صار «السياسى» فيلم «سمارة الأمير» صار «سمارة» لهذا فإن القارىء سوف يتصور أن الكاتب جاهل ولا يعلم اسم الفيلم، إن قاموس الشطب قاس جدا ومروع.

الجزء الذى ذكره الأستاذ حمدى بصفته مهندس التعديلات الأخيرة فى القوانين، وهو الذى له بعض الملاحظات عليها، أقول له لماذا وصلت المسألة إلى حد قهر المؤلف، وقهر المبدع فى حقه فى التظلم وتحويل المسألة إلى مجرد تظلم من شخص وعلى المتظلم اللجوء للقضاء الإدارى، إن النص غير واضح لأن من حق المبدع أن يتظلم من أكثر من شىء، فالتعديل يجيز التظلم من قراراته فقط وبلا أى تحديد

حمدى سرور

ردا على سؤال الأستاذ على أبو شادى

المقصود بذلك هو أننا نحجب الكثير من التظلمات غير الجدية لأن لجنة التظلمات يرأسها نائب رئيس مجلس الدولة ومعه أربعة منهم نقيب السينمائيين، ورئيس قطاع الإنتاج السينمائى فى هيئة الاستعلامات، ووكيل أول وزارة الثقافة ممثلا للمجلس الأعلى للثقافة، مثل هذه اللجنة لا تضيع وقتها. لأى شخص حذفت له كلمة فيتظلم ولهذا جعلوا القرارات التى تصل إلى لجنة التظلمات ثلاثة أنواع: أما الرفض والمقصود به رفض المصنف أو عدم التجديد، وهذا يساوى الرفض بمعنى انتهاء موعد التنفيذ، أو مدة سريان التنفيذ التى انتهت، أو سحب الترخيص إذا كان الفيلم أو العمل قد أجيز فيصدر قرار بسحبه طبقا للمادة «٩» من القانون.

إن على الرقيب أن يقدم استقالته إذا فرض عليه أن يسحب الفيلم بعد أن أجازه، أو أجاز أى عمل آخر، ويجب على من يحتل هذا المنصب أن يكون على درجة من الوعى لا يلجأ فيها للحذف أو المقص إلا فى أضيق الحدود.

على أبو شادى

أعتقد أن تاريخ الرقابة واضح جدا، وهذا التاريخ يقول عكس ما يقوله أ. حمدى سرور تماما، على سبيل المثال، قبل تولى أ. حمدى سرور مسئولية الرقابة كانت السيدة الفاضلة الحاجة/ نعيمة حمدى قد تولت الرقابة وكان لها قرارات، وكم كانت هذه القرارات معوقة، وكانت تطلق على نفسها المرأة الحديدية فى مجال يجب أن تكون فيه قاضيا وليست صاحب مزاج شخصى فى أى قرار، إن المشكلة تكمن فى ارتباط هذا بمزاج الرقيب، وثقافته، وباختياره، إن ما يقوله أ. حمدى سرور بخصوص موضوع «الأفيش» يمكن أن أطلق عليه رضوخ لهذه الجماعات «يقصد الجماعات الإسلامية» إن هذا الكلام يجرنا إلى تكريس فكرة الأفيش، على أنها فكرة أخلاقية، أو على الأقل يصير متوائما مع ما تفرضه هذه الجماعات، إنها نفس الرقابة التى كانت توافق على أفيشات منذ عشرين سنة مستفزة أيضا للشارع، لقد صارت هناك قوى بالشارع تحدد شكل الأفيش وليست الرقابة.

مصطفى درويش

رأيى أن فتوى مجلس الدولة أشد خطورةمن قانون الرقابة، خاصة أنها تأتى من هيئة قضائية، تتيح للأزهر أن يتجاوز اختصاصاته، ويكون هيئة عليا لها حق خاص فيما يبدع وما لا يبدع، هذه نكسة كبرى. الغريب أنه بعد صدور الفتوى صدر قانون فحواه أن أعضاء مجلس الدولة يمكن أن يظلوا بالخدمة إلى سن الرابعة والستين، مما أتاح لصاحب الفتوى أن يمكث أربع سنوات، هذه الفتاوى حقيقة رمزية لكن لا توجد جهة إدارية امتنعت عن تنفيذ هذه الفتاوى.. لماذا؟

لأنها ناحية أدبية، هؤلاء لهم نفوذ ضخم من الناحية الأدبية ومعظمهم مستشارون للوزراء.

إن القرار ٢٢٠ لسنة ١٩٧٦ أشد خطورة من قانون الرقابة على المصنفات الفنية الذى أصدره د. جمال العطيفى. وسأقرأ لكم شيئا واحدا منه:

«عدم إظهار صورة الرسول صلى الله عليه وسلم صراحة أو رمزا

وأهل البيت والعشرة المبشرين بالجنة وصور المسيح والأنبياء عموما، على أن تراعى كل ذلك الجهات الدينية المختصة».

وحتى لو كان الرقيب متحررا فإنه لا يستطيع أبدا أن يتجاوز الموانع الطبيعية، فالذى حدث أن جمال العطيفى جمع هذه الموانع وأصدر بها القرار الوزارى رقم ٢٢٠ لسنة ٧٦، إن الأمر هو كيف تترك السلطة تقديرية للرقباء ليكونوا مستنيرين. إن الرقباء يسيرون نحو مزيد من الارتداد للخلف، ولهذا لابد من مناقشة هذا القرار مع فتوى مجلس الدولة.

سمير فريد

إن مصر ظلت مائة وخمسين سنة أو أكثر، تصدر النور لهذه المنطقة التى تعيش فيها، وعشرين سنة تستورد الظلام، إن ما نعانى منه اليوم هو وليد سنوات طويلة، وصل لذروته بمحاولة اغتيال نجيب محفوظ، وهذا أمر مستورد؛ بمعنى أنه من أفغانستان، من باكستان، من مفكرين سواء كان اسمهم المودودى من باكستان؛ أو جماعات تجار المخدرات بأفغانستان، كل هذا أتى من الخارج إلى مصر. المسئولية هنا مسئولية الدولة المصرية، الدولة المصرية تركت مصر لهذا الهجوم الظلامى من حولنا، إن أبسط الأشياء تلك التى تحدث عنها على أبو شادى، المقالات التى ينشرها بالخارج وتخضع للحذف.؛ إذن ما الذى يجعل جميع مثقفى مصر أو بنسبة تصل إلى ٨٠٪ يكتبون فى هذه الصحافة. الذى يجعلهم يكتبون فى هذه المجلات والجرائد هو عدم تقديرهم،. دار الهلال تلك المؤسسة التى مر على إنشاءها أكثر من ١٠٠ سنة تدفع ثلاثين جنيها فى المقال لأستاذ الجامعة وللفنان «يا فرحتى»، إذن ما هى

قيمة الـ ١٠٠ سنة؟! مثل ما هو قيمة الخمسة آلاف سنة حضارة إذا كانت المسألة قد وصلت إلى محاولة قتل نجيب محفوظ. ما الذى يجعل المثقفين المصريين يتعاملون مع هذه الجهات؟ هذا هو السبب الوحيد ولا يوجد أى سبب أخر، المسألة هى مسئولية الصحافة، عندما تدفع مؤسسة الأهرام ٥٠ جنيها لكاتب القصة فى مجلة نصف الدنيا، أو مائة جنيه فهذه مسئولية مؤسسة الأهرام، وهى مؤسسة ليست فقيرة، ودار الهلال ليست فقيرة، والدولة المصرية ليست دولة فقيرة. دولة مصر تتصرف على الصعيد الدبلوماسى والقنصليات والحفلات طوال السنة مثلها مثل فرنسا بالضبط، ما تنفقه على الملحق الثقافى المصرى فى باريس مثل ما يحصل عليه الملحق الثقافى البلجيكى، لقد وصل الأمر أن الكاتب المصرى فى حاجة ماسة إلى العمل، فى حاجة لأن يواصل حياته اليومية، إلى الاستعانة بهذه المجلات، ودور النشر والصحافة الخليجية، والسعودية، واللبنانية، والعراقية، والليبية، وهى ألعن من الصحافة السعودية. الصحافة الليبية ألعن بكثير من الصحافة السعودية، لا فرق عندى بين رجعى متخلف، وثورى متخلف، مسئولية الدولة المصرية ومؤسساتها، وليست الدولة هى حكومة عاطف صدقى أو حسنى مبارك أنا أتكلم عن مسئولية المؤسسات الموجودة، حتى لو كانت مؤسسات خاصة، حتى لو كان البنك الأهلى المصرى، حتى بنوك القطاع الخاص مسئولة عن الوضع الثقافى فى مصر. إن هذا الاستيراد

للظلام وهذا السماح بهجوم هذه التيارات على مصر هو ما أوصلنا إلى ما نحن فيه اليوم.

إن الفيلم المصرى مثل الكاتب المصرى بالضبط، والفيلم المصرى يحتاج لعرضه بالخارج حتى يغطى تكلفته، لماذا؟ لأننا دمرنا السوق الداخلى، الآن لا ينتج فيلم دون ضمان سوق السعودية والخليج والمغرب وتونس..الخ.

فى يوم من الأيام كان الفيلم المصرى يغطى تكلفته من الداخل ويحقق أرباحا، كان الفيلم المصرى يتناول «امرأة على الطريق» و«الوسادة الخالية» و«أنا حرة» ويوزع سرا فى السعودية. فكنا هنا نصنع رسالة.

لقد استغنت الدولة المصرية عن أكبر عالم ذرة د. يحيى المشد - أول عالم وأزهى عالم ذرة مصرى. ورغم قتل د. المشد بتحطيم جمجمته فأنا متفائل، متفائل لمجرد وجودنا، مائة شخص كانوا أمام المستشفى ليلة محاولة قتل نجيب محفوظ كانوا مائة شخص، هؤلاء المائة قوة فى نظرى.

على مصر حتى لو اضطر الأمر أن نغلق على أنفسنا، أن ننسى الفكرة العروبية، وننسى هذا الانتماء العربى، ونسترد وضعنا كبلد متحضر ومتقدم، علينا إعادة تقليد كل ما هو ثابت فى معتقداتنا من ثلاثين عاما، لا نحاول أن نصل إلى ما وصلت إليه الجزائر، أو

السودان. نحن نستطيع أن نقاوم حتى الآن، يمكن أن نقاوم ونتجنب هذا المصير.

إن الصحافة المصرية الآن هي جهاز قمع، أكثر من القوانين التي نتحدث عنها، أسهل شيء عند الصحفي المصري أن يقول «امنعوا فيلم كذا»، لقد أصبح هذا أمرا سهلا.

فيلم «المهاجر» من الذي طالب بمنعه؟ الصحافة وليست الحكومة، فاستسهال المطالبة بالمنع من ضمن الأمراض الخطيرة. المسئول عنها هذه الصحافة، بهذه المؤسسات العملاقة الضخمة التي يجب أن تتطور بأي شكل من الأشكال.، إنني أرصد الصحافة المصرية التي تساعد على انتشار هذه التيارات في مصر.

سيد حجاب

إذا كان من المسلم، به أو من الممكن فعلا أن يكون للمجتمع حق فى ممارسة الرقابة على ما ينشر، فمسألة اختزال حق المجتمع فى أجهزة الدولة مسألة تستدعى إعادة النظر، المجتمع ليس هو الحكومة، المجتمع هو الحكومة والمعارضة والهيئات الأهلية، كل ما يشكل البنية الاجتماعية فى عمومها.

الحادث أن الحكومة التى يحق لنا أن نطرح التساؤل حول مشروعية تمثيلها للمجتمع، استلبت حق المجتمع فى ممارسة الرقابة على الإبداع الفنى.

يقينا فى مسيرة الرقابة هناك رقباء مستنيرون، أى يقينا مصطفى درويش نقطة مضيئة، حمدى سرور فى حدود خبرتى ومعرفتى الشخصية كان نقطة مضيئة جدا، وتصدى للرقابة التى استلبت حقا لنفسها دون المجتمع، التى هى رقابة الأزهر، جزء كبير من أشرطة التطرف المعروضة فى السوق كانت تعرض بتصريح خاص من

الأزهر، الذى استلب لنفسه هذا الحق دون رقابة، حتى الحكومية التى كان يرأسها حمدى سرور. وأعتقد أنه تعرض لهجوم شديد كان وراءه هؤلاء الناس الذين يقف ضدهم. لكن المسألة يجب أن تتجاوز شخص الرقيب للبحث عن صيغة جديدة يمارس بها المجتمع بكامله فكرة الرقابة، هذه واحدة. أما الثانية: فيوجد فى القوانين الخاصة بحماية الملكية الأدبية، نص لا أفهم حتى الآن ما ضرورته وما مغزاه؟ بالنسبة للمجال الذى أعمل فيه وهو مجال «الأغنية». الأغنية مصنف أدبى وفنى من حق المؤلف والملحن، الملاك الأصليون للمصنف الذى اسمه أغنية، مؤلف، شاعر، ملحن، موسيقى.

فى حالة النشر الأولى مطلوب موافقة الاثنين معا. لكن يظل للموسيقى وحده الحق فى إعادة البيع مع الحفاظ على المستحقات المادية للطرف الآخر، الذى هو الشاعر، الذى هو أيضا مبدع أصيل مثله مثل الموسيقى، بالعكس إبداعه أكثر ارتباطا بالفكر مباشرة من إبداع الموسيقى، الذى ينحو نحو التجريب، بما يعنى أن إبداع الشاعر مهدد أن يباع لجهات لا يرضى عنها، وليس من حق الشاعر أن يعترض لأن حقوقه المادية مكفولة.

هاتان هما النقطتان اللتان أحب أن ألفت النظر إليهما.

صلاح عيسى

فى الحقيقة أنا لا أوافق على ما قاله أ. حمدى سرور، بشأن علاقة موضوع حقوق المؤلف بالندوة، بصراحة هذا هو الموضوع، القضية قضية سوق وقضية حقوق، وما نسميه بالسيطرة النفطية على الإبداع المصرى، والضغوط، سواء كان الإبداع فى الكتابة، أو الكاريكاتير، أو السينما، أو الفيديو، أو حتى الأغنية. هذه السيطرة المادية هى التى تؤدى إلى منظومة من الجماليات، تفرض على المبدع المصرى إذا أراد أن يعود عليه إبداعه بعائد مادى أو يجد حتى من يخاطر بتمويله.

مسألة الحقوق المادية للمبدع هى مسألة فى منتهى الفوضى، وسأتحدث عن النقطة التى تخصنى، وهى حقوق النشر بالنسبة للكتب وبالنسبة للثقافة المكتوبة، هذا شىء بشع، أعنى ما قيل عن شرب الناشرين للويسكى فى جماجم المؤلفين، هذه مسألة حقيقية بالفعل. لقد أصبح الناشرون فى بيروت بفضل التكنولوجيا يسرقون الكتّاب المصريين، ومن خلال اتحاد الناشرين المصريين الذى استدل على

ناشرين مصريون يقومون بتزوير كتب ذاهبة لليمن بالتعاون مع ناشرين يمنيين.

الدار الصحفية التى لا تدفع للكاتب إلا خمسين جنيها، رئيس مجلس إدارتها يحصل على ألف دولار فى اليوم حين يصاحب كبار المسئولين فى رحلاتهم للخارج، ويأخذ فى السنة ما لا يقل عن مليون دولار، ولذلك فهم يقاتلون من أجل أن يمدوا سن الخدمة إلى سن خمسة وستين، ويشرعون قانونا خاصا بهم، ولهذا فأنا أعتقد أن هذه المسألة المادية مهمة جدا.

ولى بعض التحفظات.

إن الصحافة فى السعودية والخليج قضية أخرى، لأن بعض الصحافة العربية فى الخليج، وفى دول عربية أخرى احتضنت المثقفين المصريين فى فترة الصراع بينهم وبين السلطة المصرية فى السبعينات، وأتاحت لهم وللكثيرين منهم سواء فرص عمل أو فرص تعبير عن آرائهم بشكل حر، وحين يميل التيار فى الأمة كلها إلى الانحدار فإن هذا الانحدار ليس له علاقة بأن العرب يفسدون مصر أنا أخاف من هذه الفكرة بعض الشيء.. فكرة أن العرب يفسدون مصر والصحافة الخليجية تفسد المثقفين المصريين وتفسد الكتاب المصريين، هذا أمر غريب، وما أريد أن أقوله إن المسألة إما حالة نهوض فى الأمة كلها أو مسألة انهيار عندنا وعندهم. الذى فى صحافتهم ليس أسوأ مما فى

صحافتنا، وفى هذه النقطة أريد أن أؤكد على أن استقلال المثقف مسئولية كل مثقف، ومسئولية كل مبدع، ومسئولية كل كاتب، وحسب خبرتى لم يستطع أحد أن يفرض علىّ ما أقوله، ولا يستطيع أحد أن يفرض على الإنسان ما لا يريد، وليس بالضرورة أن أحصر نفسى فى المنطقة التى أشعر فيها أننى لست حرا.

أما عن موضوع الرقابة فهناك نقطتان: الأولى أن البعض يتحدث عن أنه ضد الرقابة تماما من حيث المبدأ.

وأنا ضد هذا الكلام من حيث المبدأ، لأن هذا الكلام إذا كان لك فهو عليك، من يقول إنه ضد الرقابة، من حيث المبدأ يبنى كلامه على أنهم تاركين أشرطة التطرف، تاركين كتاب عذاب القبر ونعيمه، بمعنى هل نريد رقابة أو لا نريد؟ ما يُترك لنا سوف يترك لهم، أم نترك الأمر للجميع ومن يريد أن يقول شيئا فليقله. أو يكون هناك مشترك اجتماعى عام، هناك قيم عامة متفق عليها، تكون الأساس للموافقة وللمنع.، أنا لا أفهم مثلا أن هناك شخصا يكتب كتابا يطعن فيه الأنبياء وأدافع عنه، واعتبر أن هذا من حريته كمبدع، أو يصنع فيلما جنسيا، إن أقل ما يقال أن هناك عواطف تحيط بهؤلاء الأنبياء، من حق هؤلاء المواطنين وهم زملاء لى فى الوطن أن احترم مشاعرهم وأقدرها.

هذا شىء آخر غير ما يقوله المتطرفون والمتزمتون.

لابد أن تكون هناك مشتركات وطنية وقومية عامة تكون أساسا

للحرية، لأن للحرية دور، أنا لا أحصل على الحرية من أجل أن أقول ما أشاء أو أفعل ما أشاء، لكن لدى شيء محدد ووظيفة محددة أمارس من أجلها هذه الحرية.

إن المبدع الذى ليس لديه مسئولية اجتماعية فى أعماقه، وهو يمارس إبداعه ليس بالضرورة أن أدافع عن حريته بشكل مطلق، إذن نتفق على مشترك قومى عام. هو مشترك لا يخص الحكومة فقط، ولا يخص المجتمع فقط، ولكن يخص كل الفئات المعنية بهذا الموضوع.

لقد قابلت جمال العطيفى عند صدور القرار ٢٢٠ لسنة ٧٦ قلت له: لماذا أصدرتم هذا القرار؟ قال: لأن شيوخ المساجد أقلقونا وأحدثوا لنا ضجة فقلنا نصدر لهم هذا القرار لنسكتهم وفعلا امتدحوه بعد ظهوره، وحيث يوجد تشريع مضر فلابد من إلغاءه، لأنه يمكن المقاضاة به وأخذ أحكام قضائية بشأنه، ويمكن أن يلزم الموظف الحريص على ألا يخالف القانون، فإذن نحن فى حاجة إلى الاتفاق على مشترك لمعنى الحرية، فى الثلاثينات كان من الممكن أن يصدر شخصا كتابا يقول لماذا أنا ملحد؟ الآن لا يمكن ذلك، إذن لابد ونحن ندافع عن حرية الإبداع أن نضع فى اعتبارنا كل هذه الأمور.

رضوان الكاشف

لقد تحدث الأستاذ صلاح عيسى والأستاذ مصطفى درويش فى نقطة شديدة الأهمية، وهى مسألة فقدان المعيار الذى نحتكم إليه دائما فى كافة مشاغلنا ـ وفى اعتقادى أن هذا سببا رئيسيا لفهم ما نحن فيه.

الإشكال ليس فى وجود مؤسسة الرقابة، أو فى وجود عدد كبير من المؤسسات الدينية وغيرها التى تحكم حركة الإبداع، الإشكال يكمن فى أن هذه المؤسسات لا تحتكم إلى معايير محددة تسير عليها. الدستور نفسه بعد صدوره يتعرض لفقدان روحه الحقيقية، بالقوانين التى تشرع بعد ذلك وتنفذ بالفعل، إن فكرة الحرية تتعارض مع مجمل القوانين الإستثنائية، ما الذى يضمن أن النقابات لا يتم الضغط عليها فى اتجاهات ضد الإبداع؟

لقد حدث هذا بالفعل، ومثلما قال أ. سمير فريد، إن الصحافة المصرية هى أعظم محرض على المنع، ومن هنا فإن جميع التفاصيل التى تقرر أن الأزهر اليوم هو جهة رقابية وتقرر دوره، هذا الأزهر ذاته

هو الذى قدم لنا فى فترة من فتراته الشيخ على عبد الرازق وقدم الطهطاوى الذى كان أول المتحدثين عن فكرة الدستور.

إذاً نفس هذه المؤسسات تتحول فى ظروف أخرى لمؤسسات معادية للإبداع، إننا فى فترة تفتقد الأمة فيها لمعيار يعكس وعيها.

هذه النخبة تتعرض لهجمة عنيفة فيما يخص وعيها الذاتى، الوعى بالذات بمعنى ما هى العناصر الثابتة فى هذه الأمة؟!. منذ وجدت وتشكلت كأمة لا يوجد وعى بها، وعندما يحدث لها هزة تختلط عندها المعايير ومن هنا تبدأ الفوضى، لقد كان هناك سمة مصرية تمثل حياة مختلفة، حيث أن مصر تختلف عن بقاع كثيرة فى الوطن العربى، من هنا كان أهمية الدور الذى لعبه طلعت حرب حيث شيد بجانب صناعة النسيج صناعة السينما هذه الصناعة تتعرض اليوم لهزة وهذه الهزة عميقة - هى التى تتبع كل فوضى فى حياتنا وتجعل أى شخص يسير فى الشارع من حقه أن يراقبك، ويصعد لمنزلك، ويقرع بابك، ويأمرك للنزول للصلاة .. إلخ، هى التى تجعل عامل المطبعة يغير فى حروف الكتابة، أن تجعل المجتمع كله يراقب بعضه البعض وليس مجرد المؤسسات.

لقد حدثت لى تجربة أثناء تقديم سيناريو فيلم «ليه يا بنفسج» عندما ناقشنى الرقيب وهو شاب رقيق جدا لكنه متأثر بالعقلية السائدة فى المجتمع، يناقشنى ليقول لى أن علاقة الكلب بالطفل شبيهه بقصة سيدنا

إسماعيل والكبش فأخبرته أن الأمر ليس له علاقة على الإطلاق بقصة سيدنا اسماعيل والكبش، الذى منع ابنه من أن يذبح ..، هذا الرقيب الشاب لم يدفعه أحد باتجاهى، لكن ما دفعه هو أنه فهم هكذا بالفعل. إن مجتمعنا الآن لا يزال به عناصر قوية فى تاريخه، لذلك يصبح دور الفنانين، ويصبح دور الكتاب، إحياء الروح الخاصة لهذا الشعب، وتنبيهه إلى أنه يتعرض لمسح هويته وشخصيته التى ميزته عبر التاريخ.

علاء حامد

أبدأ من نهاية حديث الأستاذ صلاح عيسى، لأنه وؤيته خطيرة جدا ويترتب عليها أن الانسان يصبح مجرد حيوان ناطق، لقد تكلم الآن وقال «نحن لا نقف مع كاتب يهاجم الأنبياء».

والسؤال هو .. من يقرر هذا؟ الرعاع، الصحافة المأجورة، صحافة الخليج، من يقرر هذا؟ المؤسسة التى تحكم على هذا العمل إذا كان يهاجم الأنبياء أو الأديان، هذه المؤسسة هى الأزهر، هذه المؤسسة التى تعوق النهضة الفكرية المصرية، فالمبدع خلق حرا، لا فضل لأحد عليه فى حريته، الله أعطانا الحرية كاملة وكان يستطيع أن يمنعها!!. إذاً الحرية شيء عزيز على الإنسان، وليس لإنسان أن يمنعك أن تمارس هذه الحرية.

إن تجربتى قاسية جدا، وأنا لن أعرضها مجرد عرض سوف أتحدث عنها من خلال فكرة الضوابط التى تفرض على المجتمع، فما هى النتيجة؟ الأزهر يقول : ممنوع، صحافة ممنوع، تليفزيون ممنوع، فما الباقى؟

المؤسسات التى توزع كتابى الأخير منعت توزيعه. أنا أشك فى هذا العنوان، كان يجب أن يقال، قمع حرية الإبداع ولا حقوق للمبدعين. هذا هو العنوان الأصلى فى مصر؟

من له الحق فى أن يحدد للمبدع طريقا معينا للكتابة؟ من له الحق فى الرقابة؟ أمر واحد فقط هو الرقابة الداخلية، هذه الرقابة الداخلية التى تموت الآن نتيجة الضغوط ونتيجة المصادرات ونتيجة كل ما يحدث الآن فى الساحة المصرية ضد الكاتب وضد المبدع من عنف، سُجِنْتُ واعتقلتُ وتمت محاكمتى مع الداعرات، وقفت فى قفص من أجل الكتاب الأول. حُكِمَ علىَّ بثمان سنوات والحكم معلق الآن، وفى أى وقت يستطيع الحاكم العسكرى أن يُدخلنى السجن، هذا قمع لحرية الإبداع، كتابى الثانى قدمته المحكمة إلى الأزهر ليقول رأيه فى الكتاب، ومازلنا حتى الآن فى المحكمة، إن ما يحدث يترتب عليه نتيجة خطيرة، هذا الرقيب الخطير، رقيب يمنع الإنسان من الكتابة. رقيب يخيفه، يقول له هذا صواب وهذا خطأ، وفى النهاية تتحول كما قلت أن الإنسان مجرد حيوان ناطق يسمع فقط، لكنه لا يستطيع الكلام.

فتحية العسال

أود أن أبدأ بطرح عدة أسئلة ولن أقول رأيا محددا، طالما أنا جالسة وأقرأ أمامى «حرية الإبداع وحقوق المبدعين»، إذا حرية الإنسان، واسمحوا لى أن أسألكم.. هل كل الأشياء التى نتكلم عنها والواقع الذى نحن بصدده والذى نعانى منه هو نتيجة أم سبب؟ أنا أقول أنها نتيجة، ونسأل أنفسنا كمبدعين هل الإنسان المصرى يعيش فى جو ديمقراطى؟ إن المسألة تبدو كما نحن أمامها الآن ونظل كل فترة نعلق على شىء خارج السبب الحقيقى، فالرقابة لسان حال سلطة ما والصحافة والتليفزيون، أنا أعمل بالتليفزيون، لم يمنع لى عملاً أبدا لكلمة مكتوبة، ماذا أقول للقانون؟

إنهم يصنعون العمل فى السر. الأستاذ رؤوف عياد قال كلمة مهمة جدا، إلغو الرقابة ذات يوم عن الصحافة. كيف يختارون رئيس التحرير، أنهم يختارونه وبداخله الرقيب، بمجرد أن يعتلى الكرسى يتلبس حال السلطة وحال الرقابة، إن المسألة لا تحتاج إلى كلام كثير،

لكن نحتاج أن نقول كلمة واحدة، الرقابة تنتقل من رئيس التحرير لقطاع الإنتاج فى التليفزيون، قطاع الإنتاج يختار من يريد. لمن أذهب إذاً، هذا الموقف لا يخص المؤلف فقط، لكنه يخص الممثل أيضا، كافة الأشياء يختارها شخص، فمن الذى وضع هذا الشخص فى مكانه. السلطة؟ إن حرية الإبداع تحتاج إلى ربط الأمور ببعضها، فأى مناخ حر سيتحرك فيه الكاتب، مجتمع غير مقيد، لابد لنا أن نخرج بميثاق عام من لقاءنا هذا، إن ما يحدث لنا جميعا يحتاج إلى وقفة، لو استطعنا قبل انتهاء لقاءنا أن نجيب على السؤال ماذا نفعل؟ طالما أن الداعى إلى هذه الندوة هو مركز لحقوق الإنسان لابد لنا من وقفة عند حقوق الإنسان فى مصر.

شفيع شلبى

أولا أشكر مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان على دعوتى للمشاركة، وبالنسبة للقوانين وعلاقاتها بحرية الإبداع أرى أن هناك ترسانة من القوانين كان ينبغى أن تطرح تحت هذا العنوان، من بينها ما جرى فقط فى السنوات الأخيرة من تعديلات على قوانين العقوبات فيما يمس حرية التعبير وحق الكلام.

أو ترسانة القوانين المصطلح تسميتها «سيئة السمعة» أو فى قوانين المجلس الأعلى للصحافة، أو فى المصادرة الممتدة منذ عام ١٩٣٤، على حق المصريين فى إنشاء إذاعتهم الوطنية الحرة المستقلة غير الحكومية، رغم أنه ما بين عام ١٩٢٤ - ١٩٣٤، شهدت مصر مواكبة لما جرى فى العالم، وعلى أثر إنشاء أول إذاعة ناطقة فى العالم عام ١٩٢٠، التى نشأت بالولايات المتحدة الامريكية، شهدت مصر إنشاء ثمانية وعشرين محطة اذاعة رغم أننا كنا فى ظل الإستعمار البريطانى.

وفى ٣١ مايو ١٩٣٤ ومنح امتياز الإحتكار لشركة «ماركونى» البريطانية، وتواكب منحها هذا الامتياز بالاحتكار الحكومى، لأنها سميت باسم الإذاعة اللاسلكية للحكومة المصرية، فواكب احتكار ملكية الاذاعة أخطر وسيط عرفه الإنسان، وشهد ميلاده هذا القرن. آلت احتكاره وملكيته للحكومة رغم أن المصريين ـ وكان المثقفون والفنانون والمفكرون وغيرهم قد شيدوا هذه القلاع كما شيد المثقفون الذين بدأوا مع بداية القرن خلال أنصار التمثيل والسينما، وقادوا طلعت حرب إلى انشاء استوديو مصر وإلى انشاء مسرح الأزبكية، وإلى انشاء مطبعة مصر وغيرها من قلاع الثقافة، التى بُنيت على مدى النصف الأول من القرن ولم نستطع أن نضعه فى ظل احتكار الإدارة على مدى النصف الثانى من القرن.

فى أعقاب الهزيمة سنة ١٩٦٩ أدركت الدولة أن من أسباب الهزيمة، هذا الاحتكار الحكومى لأجهزة الراديو والتليفزيون، وأنشأت فى ظل وزارة هيكل قانون إتحاد الإذاعة والتليفزيون كخطوة ومقدمة تتجاوز بها آثار الهزيمة، وتمكن أهل الفكر والعمل من أن يديروا أدواتها وتنتقل من حيز الوصاية الحكومية والتوصية المباشرة للسلطة، كخطوة أولى. بعد عشر سنوات أو أقل وفى عام ١٩٧٨ الغيت وزارة الثقافة والإعلام على أثر عودة الرئيس السادات من القدس، وإيماناً بأن هذا الاحتكار الذى كان باسم الشرعية الثورية ينبغى أن يتم إنهاؤه، وأن

يمتلك أهل الشأن وأهل الاختصاص فى كافة الميادين مؤسساتهم فكان القانون ١٣ لسنة ١٩٧٩ . وقد سلمت مقدمته التى تشرح فلسفته أو جوهر فلسفته، كما عرض فى مجلس الشعب وأقر آنذاك. وبعد أن ألغت الدولة وزارة الإعلام قررت أن ترفع الوصاية الحكومية والتوجيه المباشر، وأن تعيد السلطة لقائمة المفكرين والمبدعين فى كافة الميادين وأهل الاختصاص من رجال القانون وأهل الفن والاقتصاد وغيره.

اليوم الراديو والتليفزيون مازلا مستمرين ببساطة شديدة طبقا لقانون ١٣ لسنة ١٩٧٩، لقد تم إساءة استخدام التشريع سنة ١٩٨٩ وباستمرار احتكار الإدارة، كل ذلك لا يمكن أن يتم إلا بضرب منظومة هذه القوانين وامتلاك السلطة التى خولها القانون للمثقفين وللمبدعين، وعدم التفريط فيها وتركها لعناصر الإدارة لتجهز بها على العقل.

القانون أو القرار الجمهورى رقم ١٥ لسنة ١٩٨٠ الذى أنشأ المجلس الأعلى للثقافة بعد إلغاء وزارة الثقافة سنة ١٩٧٨، أيضا كان يفترض أنه نواة لمؤسسة تقرر شئون العقل وشئون الثقافة، إدارة ديمقراطية من قبل أهل الشأن والمثقفين غير أن أولئك الذين أهدروه وجمدوا حركته منذ اللحظة الأولى لإنشائه، بل منذ اللحظة الأولى لإلغاء وزارة الثقافة، أى سيطرة الإدارة.

عندما نتحدث عن قوانين الرقابة والمصنفات، هذا القانون غير دستورى أساساً، فهو يمنح سلطة القضاء لمن؟ إنه يمنح سلطة القضاء

للسلطة التنفيذية، التى تقضى فى أمر فنى وتنفذ، وهو شأنه شأن كافة قوانين الرقابة، فالقانون القائم هو كما أشار أ. حمدى سرور تم تعديله فى عام ١٩٥٤، فإن كل ما فعله هو نقل الاختصاص من وزارة الداخلية (القلم السياسى) للمكتب المخصوص بوزارة الإرشاد القومى ووزارة المعارف العمومية.

وفى عام ١٩٩٢ وبناء على طلب الولايات المتحدة يتم تبديله بالقانون ٣٨ لسنة ١٩٩٢، وبمقتضى هذا التعديل مُنح وزير الثقافة سلطات أعلى، حتى بالنسبة للقرار الجمهورى ١٥٠ لسنة ١٩٨٠ والذى يعطى السلطة للمجلس الأعلى للثقافة وهو المتمثل فيه نقاباتنا ومؤسساتنا الأهلية والشعبية والجمعيات وغيرها من سلطات رسمية أو السلطات اللازمة، إن رقابة التليفزيون تلغى وجود العمل الجماعى كله بمختلف رموزه من المفكرين والفنانين على اختلافهم. لقد انتهى عصر الرقابة بإبداع البشر لهذه التقنيات والأدوات.

إننى عندما أتحدث عن الرقابة لابد لى أن أتحدث عن القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ الذى عدل هذا العام ١٩٩٤، بناء على طلب أمريكا أيضا بالتهديد بمنع المعونات.

د. محمد على مرشد

إن المبدع يرفض وصاية الرقيب، لأن العملية الإبداعية نفسها تقتضى هذا، لابد من إلغاء الرقابة لينطلق الخيال، إن البعض من مصلحته أن تظل الرقابة ما عدا المبدع، لأن المبدع يريد أن ينتج.

إن التحجج بأمية الشعب المصرى، حجة غير قائمة، لأن الأمية هى أمية القراءة والكتابة، فى حين أن المصنفات هى السينما والمسرح والتليفزيون، هذه ليست كلمة، المصنفات صوت وصورة يستطيع المواطن أن يقرأ الصورة ويسمع الصوت، لا يحتاج المواطن أن يسمع الكلمة. ومن هنا فإن جزئية أمية الشعب المصرى غير موجودة، الشعب المصرى واعى جدا، لكن المشكلة هى ما يعرض عليه وما لا يعرض عليه.

إن الرقابة بشكل أساسى تمثل مصلحة الدولة وليس مصلحة الشعب، ماذا يعنى رقيب موظف، كل ثقافته وظيفية؟ ماذا يعنى أن يحكم على عمل مبدع أفنى حياته فى الثقافة والإبداع؟ ومن يعطى فرداً سلطة أن

يراقب الآخر؟ هذا خطأ كبير وعلينا تداركه، لابد من عمل تصنيف لهذا الموظف، ولابد له من دورات تدريبية لخلق لغة مشتركة بينه وبين المبدع، هل تتخيلوا أن الطلاب الذين أدرس لهم فى أكاديمية الفنون عندما أعطيهم الحق فى الورشة الإبداعية لينطلق خيالهم بلا رقيب، لا يستطيعون تصور هذا وليست لديهم القدرة على الإبداع إلا بعد فترة من الوقت، هنا ادرك مدى الفرق فى مرحلتين للإبداع مرحلة الرقابة، ومرحلة بلا رقابة، فى الثانية يتألق إبداعه أكثر.

سلوى بكر

أرى ككاتبة أن موضوع القوانين هو مسألة وقت، إنها نمرٌ من ورق، الآن الذى يريد مشاهدة الأفلام التى بها كل الممنوعات يستطيع أن يشاهدها، ونحن مقبلون على مرحلة «العالم قرية صغيرة» والأقمار الصناعية والقنوات الفضائية، كل هذا سيجعل الرقابة شيئا مضحكا، ببساطة ستتحول إلى تراث، وإذا كنا بالفعل مجموعة من المثقفين والمبدعين يجب أن نصر على أن الفكرة لا تدحضها إلا الفكرة والكلمة لا تواجه إلا بالكلمة، إن النظام القيمى هو المشكلة الخطيرة الآن فى موضوع حرية المبدع وموضوع الرقابة، ذلك النظام الذى يكرس عقل التعليم وعقل الإعلام، فالإعلام فى رأيى هو الحزب الحقيقى للسلطة، الفاعل والمروج والمكرس لكل وجهات نظرها، والتعليم يلعب دوراً خطيراً جداً فى تكريس نظام قيمى متخلف، وتخليق إنسان لا يقبل الاختلاف ولا يقبل وجود آخر مغاير أو مختلف عنه، لابد لنا أن نعيد النظر فى مناقشة ظاهرة الحرية التى نعانى منها من الداخل ولا نفسرها بما هو خارج عنها، وأذكركم أن الشيخ الغزالى والشيخ القرضاوى هما اللذان أشعلا الفتنة فى الجزائر، اذكركم بذلك.

سعيد الكفراوى

فى الحقيقة ثمة قوانين وأعراف وعادات تحدث فى مصر، تبدأ من البيت والمدرسة والمسجد وأمراض الواقع الذى نعيش فيه، تعلمنا من خلالها معنى القهر والخوف وتربى داخلنا ما يسمى بالرقيب الذاتى.

نحن كمبدعين لا نستطيع ممارسة عملية الإبداع فى ظل هذه الترسانة من القوانين الملزمة وغير الملزمة، وحتى تتم العملية الإبداعية فى مناخها الصحى علينا أن نتأمل واقعنا العام بكل ما فيه من قيم وأشكال متصارعة لأفكار تتصادم بغير موضوعية، وتثبت النظرة الواحدة والرأى الواحد لمجمل ما يدور فى المجتمع من أفكار. نحن لا نستطيع أن نتعامل فى إطار تلك الظروف المفروضة علينا مع حرية غائبة تكفل للكاتب ممارسة الإبداع، نحن نعيش الآن ما يسمى بثقافة الأزمة التى ذات صلة تاريخية بحقبة من المصادرة والمنع والرفض، والمنع مرة بترويج الأفكار المغيبة، ومرة بالاعتقال والتهميش.

نعانى أيضا من سيادة حقبة اختلاط النهايات بالبدايات، حيث يتم

الهروب من مواجهة أزمات الحاضر باللجوء لصياغات الماضى، حيث تغيب العقلانية ويفرض الغيب الذى كان نتيجة لخروجه، الصراع الدموى الذى تشهده الحياة.

أيضا نحن لا نستطيع أن نتكلم عن إبداع حقيقى يكون تعبيراً عن حاجة الإنسان فى هذا الوطن، إلا باعلاننا موت الثقافة المسيطرة الجاهزة القائمة على تغييب وعى الأمة لصالح توجهاتها السياسية والاجتماعية والثقافية.

نحن أيضا لا نستطيع ممارسة حرية النقد وحرية الإبداع فى مثل هذا الواقع الذى يعتمد على تعددية زائفة هشة محصورة داخل أبنية أحزابها، غير داعية لتشكيل رؤى المستقبل إلا إذا مارسنا واعترفنا أن الثقافة هى إعادة لاكتشاف الواقع، وكشف لكافة سلبياته، والنظر من خلال هذه الثقافة للمستقبل بطرح أسئلة المصير والهوية والتراث والمعاصرة. وبغير شك تظل الثقافة هى فعل الحرية، ويظل التعبير الحقيقى لتلك الحرية، لا ينمو إلا بوجودها ولا يقوم إلا بالقطيعة الكاملة مع مجمل ثقافة السلطة السائدة، التى تمارس عبر قنواتها المتعددة والمغلقة دائما أمام الابداع الحقيقى فى مصر. كما أضيف: إن غياب النقد الذى صنع فترة تاريخية سابقة يغلق الآن الطرق أمام الابداع الجديد المهمش ويشهد عليه الحصار والغموض وعدم التفكير فى الواقع.

أحمد الشيخ

هناك قهر آخر ومنع آخر وحجب آخر أكثر من الرقيب بكثير، هذا القهر المتمثل فى عدم قدرتك على نشر إنتاجك الابداعى، مما يدفع المبدع للشك فى نفسه، هناك مؤسسات تسعى للصدام بيننا وبينها، فهناك أشياء من المفروض أنها تبللور وتسجل ويمكن أن تحدث سمعة طيبة، وهناك أشياء تكشف الواقع وتتغلغل فيه ومن اللازم ألا نهمشها. إن حقوق المبدع مصادرة، ربما يعود هذا الأمر لأننا لا نعمل فى مؤسسات لها القدرة على الدفاع عن إبداعنا. إن الأعمال الإبداعية يُحجم ثلاثة أرباعها والربع الباقى الذى يخرج هو الذى ينتج، إننا ككتاب نعانى من عدم مساندة مؤسسات حقيقية للدفاع عن حرياتنا، ونعانى من مشاكل كثيرة جدا تصل إلى شكلٍ من شكل الحياة، إن ما نكتبه يصل ببطء شديد جداً إلى الناس.

حمدى سرور

تعقيب سريع على القرار الوزارى رقم (٢٢٠) الملىء بالمحظورات، التى إذا ما طُبقت، لن يخرج أى عمل للنور. صدور هذا القرار كان فى أعقاب ما سُمى بعقدة «المذنبون». د. جمال العطيفى استنكر إباحة هذا الفيلم والتصريح به، ثم أحال الرقيب السيدة اعتدال ممتاز ومعها آخرين إلى المحكمة التأديبية، وأعتقد أنه جزاء. وظل العمل بهذا القرار من سنة ١٩٧٦ حتى ١٩٨٤، وفى أعقاب الحملة الصحفية التى نادت بمنع فيلمى «خمسة باب» و«درب الهوى»، شكلت لجنة أسمها «اللجنة الاستشارية العليا» ثم طرحت اللجنة الاستشارية العليا نفس القواعد الموجودة فى المادة (٢٢٠). وذكرت فى هذا القرار الذى صدر فى عهد المرحوم أ. عبد الحميد رضوان، منذ عام ١٩٨٧ - ١٩٨٨ هناك قرار لو طبقناه فعلا لن يصدر أى عمل، إن هذا القرار به من المحظورات المكثفة ما يجعله شديد الوطأ على الأعمال الفنية والمصنفات.

لقد نحينا هذا القرار وتغاضينا عنه ولم نطبقه، وأعتقد أن معظم

الأعـمـال الفنيـة فـى مـصـر من ١٩٨٣ لم يطبق عليـهـا أى من هذه المحظورات بصفة إجمالية.

إلى أن وصلنا لموضوع الأزهر - كان الخلاف الذى تناولته الصحف بعد صدور القانون ٣٨، أن الرقابة مختصة طبقاً للتعديلات التى طرأت عليه بكافة المصنفات السمعية والبصرية، وبالتالى فكافة الأحاديث التى تُلقى كتابة أو شفاهة ولم تسجل على أشرطة خاضعة للرقابة، وكان المقصود بها فعلاً محاولة محاربة هذه الأشرطة، التى بدأت منذ الثمانينات أيام الشيخ كشك أو من قبل الثمانينات فى عهد الرئيس أنور السادات. بدأت هذه الأنشطة، بعض المحلات بدأت تضع المسجل وتذيع أشرطة الشيخ كشك التى تتناول كل القضايا، لكى تحتويها الرقابة أو لكى نخضعها للرقابة، وبدأنا بالفعل للنزول للسوق لجمع هذه الأشرطة باعتبار أنها لا تحصل على ترخيص، والشركات كانت تتجه للأزهر وتأخذ منه ما يشبه الموافقة وبالفحص والدراسة تبين أن الأزهر لا علم له بمثل هذه التراخيص، لأن دوره يقتصر على الأحاديث النبوية والقرآن الكريم، والعقوبات مشددة فى القانون ١٠٢ لسنة ١٩٨٥ الخاصة بمراجعة المصحف الشريف والأحاديث النبوية، وهناك حكمة من وراء ذلك وهى أنه لا يجب التحريف فى الكتب المقدسة ويجب أن تُراجع بمعرفة السلطة الدينية أو المؤسسة الرسمية الدينية الموجودة، لكن ليس لها أن تتدخل ضمناً فى عملية التفسير أو الحديث، حتى ولو تناول

مسائل دينية، فأنا أتصور أنها تخضع للرقابة، قد نستفسر أو نستفيد برأيهم، لأنه ليس لزاماً علينا فى أى قانون ولا فى قانون الرقابة أن نلجأ إلى هذه السلطة بأى شكل من الأشكال، ولكن الرقباء السابقين وأنا، ومن أتى بعدى حينما نجد أنفسنا أمام مناقشة قضايا تختلف فيها الآراء، وحتى لا يقع الرقيب في موقف لا يحسد عليه كنا نتجه للأزهر كرأى استشارى، حدث خلاف بيننا وبين الأزهر لقد ضبطنا أشرطة وضبطنا بعض الشركات، وكان هناك جهة أخرى - لا داعي لذكر اسمها - كانت تؤيد هذه الشركات فى أنه يكتفى بالحصول على موافقة الأزهر الشريف، ودار بيننا حوار على صفحات الصحف، هذا الحوار الذى أدى بشيخ الازهر أن يرسل كتابه الشهير إلى رئيس لجنة الفتوى والتشريع، وكان من المفروض على الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع قبل أن تصدر فتواها أن تعود إلى وزارة الثقافة كى تستطلع الرأى وترى أى الرأيين تنحاز إليه. لكنها لم تفعل وفوجئنا بصدور هذه الفتوى، عند صدورها صرحنا فى جمعية حقوق الإنسان وقلنا أننا غير ملزمين بها ولن نعمل بها.

وبعد الفتوى مباشرة بدأت مشكلة فيلم المهاجر، كنت قد طلبت من المخرج وكاتب السيناريو أن يتقدموا بشكوى لنقابة المهن السينمائية، كى تحقق مع كاتب السيناريو الذى لجأ إلى أن يشكوهم، لقد فوجئنا بخطابات متوالية من الأزهر وجهات أخرى تطلب السيناريو وتطلب

الفيلم أثناء التصوير، وفوجئت بخطاب من الأزهر بعد صدور الفتوى يطلب وقف التصوير ووقف الترخيص بالفيلم تماماً، فلم أرد عليهم واعتبرت الموضوع منتهى ونحيت الخطاب جانباً كأنه لم يأت.

بعد ذلك شكانى لوزارة الداخلية، ولا أعلم ما علاقة وزارة الداخلية بوزارة الثقافة حتى يشكو لوزير الداخلية لأننى لم أنفذ قراره وأوقف تصوير فيلم المهاجر.

فيلم آخر طلبه شيخ الأزهر وكان ردى الوحيد عليه «هذا الفيلم وافقنا عليه بمقتضى السلطات الممنوحة بمقتضى القانون ٤٣٠».

لكن الخلاف مازال قائما حول فتوى الأزهر، هى غير ملزمة لنا، بالعكس إنها تحمل عبارات مطاطة، أى أنهم يقولون إن وزارة الثقافة هى صاحبة الحق فى الترخيص إلا أن الشأن الإسلامى من اختصاص الأزهر. ولازالت القضية منظورة أمام المحاكم وإنى أتسائل هل ستصدر المحكمة حكماً يهدم كل الخطوات التى تمت؟ لكى نتحرر من هذه الفتوى أو نتحرر من هذه الرقابة الجديدة. كل ما أفهمه، إذا كانت هناك أفلام لا تعجب الأزهر أو كتب لا تروقه، عليه بانتاج أفلامه هو وكتبٍ يصدرها للرد على الكتب التى تصدر ولكن ليس من حقه مصادرتها.

- 3 -

المؤسسات الرسمية وغير الرسمية وأثرها على حقوق المبدعين

د. عبد المنعم تليمة

نحن نقدم هذه الجلسة من أجل النشاط الإنسان الإيجابى، من أجل الإنسان الذى هو أحد أهم مكونات هذا العالم، الإنسان حالة إبداعه، وحالة فتح أبوابه للحرية، حالة تحرير الإرادة الإنسانية من معوقاتها الداخلية والخارجية، نحن نمنح الوقت لكم، لهذه المنصة التى ننتظر منها الكثير، ننتظر هذه المقدمات الموضوعية، التى نأمل أن نخرج منها - أيضا - بنتائج موضوعية.

إعتدال عثمان

أرجو أن تسمحوا لى أن أتحدث عن تصورى ككاتبة؛ تشغلنى قضية الحفاظ على حرية الإبداع والفكر بالمعنى الايجابى البناء، الذى يُعد لدينا جميعا حقا أساسيا للمبدع، ليس بوصفه فردا هامشيا ضمن مجموعة الكتاب المعرضة بصورة متزايدة للتهميش، وإنما من حيث أن الكاتب صاحب كلمة ورسالة، تعبر عن أرقى أشكال الانتاج الثقافى والفكرى فى هذا الوطن.

إن تاريخنا الممتد الطويل ودور مصر الحضارى وثقافتها العريقة يفرض على الكاتب التفكير الواعى المسئول بصوت مسموع، والعمل على تضافر الجهود من أجل التوصل إلى سبل حماية الكاتب والدفاع عن حقوقه إزاء الهجمة الشرسة التى يتعرض لها الكتاب.

وإذا كان الدستور المصرى قد نص على حرية التعبير، فإن هذا الحق يتعذر تطبيقه بصورة فعالة وملموسة فى حالة تعدد جهات الاختصاص فى المؤسسة الرسمية وغير الرسمية، المفوض إليها تقويم العمل الأدبى،

وتحديد شروط الكتابة والأسباب التى تدعو إلى مصادرة العمل الإبداعى ومنع تداوله.

والكاتب، صادق الموهبة والانتماء، يجد نفسه محاصرا بضغوط كثيرة متزايدة، تجعله مستهدفا فى حياته ورزقه ومكانته الأدبية فى الوقت الذى تتداخل فيه مهام المؤسسات الرسمية التى ينتظر منها العمل على تنظيم الحريات، بما يضمن حقوق المبدع فى التعبير أصلا، ثم حماية حقوقه الأدبية والمالية بعد ذلك. وفى المقابل نجد رواجا لأشكال الأدب التى تقرها الذائقة الأدبية المستقرة بحيث تنتشر الأعمال التى لا تكلف القارىء، أو المشاهد، أو المستمع جهدا خياليا، أو ذهنيا أيا كان نوعه.

ولا يملك المبدعون إلا أن يتساءلوا :

كيف يمكن لنا أن نفكر ونكتب ونعيش ونموت بوصفنا رجالاً ونساءً نملك عقولنا وننتمى إلى أناس هذا الوطن وإلى ثقافته ومقوماتها ونطمح إلى أن تكون الكلمة جسرا يصل بين الكاتب والقارىء بما يحمل أثرا حقيقيا وإضافة مثرية للفرد والمجتمع معا؟

إن ذلك التساؤل يتعلق بمفهوم الحرية وعلاقة المبدع بالمجتمع وفق ما أتصوره، منظورا ايجابيا بناءً، فالحرية حقوق والتزام فى الوقت نفسه. من حق الكاتب اختيار الموضوع الذى يكتب فيه ومن حقه اختيار كيفية معالجته لموضوعه، بصورة فنية بما يبلور الرؤية الأساسية

التى يريد تجسيدها. وما دام الكاتب يطالب بهذا الحق فينتظر أن تكشف القراءة الأدبية لعمله عن موهبة حقيقية وعمق فكرى، يمكن الاستدلال عليهما بالنسبة للقارىء العادى، ويؤكدهما استقبال العمل الجاد بما يستحق من اهتمام نقدى ومناقشة موضوعية، تضىء للمبدع وللقراء جوانب العملية الإبداعية، أو تتناول قصورها بصورة بناءة، وتلك هى بعض الحقوق التى يتوقع المبدع أن توفرها المؤسسات الرسمية وتسهم فى تدعيمها المؤسسات غير الرسمية مثل الجمعيات والتجمعات الثقافية المختلفة.

ومن هذا المنطلق لمفهوم الحرية أتصور أننا نستطيع الاتفاق على أنه ليس هناك ثمة قضية من قضايا الإنسان وأوجه حياته الروحية والنفسية والحسية والفكرية، غير صالحة لاختيار المبدع، أو أن الطابع الانتقادى لأشكال القهر السياسى والاجتماعى غير ملائم لظروف المجتمع، فتلك كلها موضوعات تمثل جوهر الإبداع الأدبى ومحوره. لكن عمق التناول ودرجة النضج وجدية المعالجة وأصالة الموهبة تمثل من ناحية أخرى المعايير التى يقاس بها الأدب وتحدد قيمته.

بعبارة أخرى أقول إن تقويم الأعمال الإبداعية لا ينبنى على مزاجية الرأى، أو المصالح الضيقة فى غياب معيار مهم هو القيمة الأدبية. وعلى الرغم من أن القيمة الأدبية مسألة تقديرية تدخل فى الاتفاق والاختلاف حول تحديدها اعتبارات كثيرة، فلعلى أستطيع هنا أن أطرح

تصورا لما يُعد الأثر الحقيقى للإبداع وأدرك أن هذا التصور ليس شاملا، أو مانعا لما عداه.

إن الأثر الحقيقى للإبداع بالنسبة لى هو ما يضيف إلى خبرة الناس بالحياة ويعمق احساسهم بالعدل والجمال والخير ويثير لديهم الأفكار والرؤى المجددة والمخصبة للعقل والوجدان معا، ومن ثم لواقعهم الاجتماعى، بما يدفع الناس إلى تبين المصلحة الحقيقية للحرية، والأثر المتمثل فى القيمة الأدبية يدوم بعد انقضاء حياة الكاتب نفسه، وهو لا يصدر إلا ذات المبدع المحررة والقادرة على تجسيد رؤيته فى حيوية وصدق يحملان بصمته الخاصة.

وبهذا المعنى فإن حرية التعبير تقابلها مسئولية الكاتب تجاه المجتمع. وهى مسئولية تتضمن التزاما يفرضه الكاتب على نفسه ولا يفرض عليه. أما المصادرات القبلية فإنها تؤدى إلى إعاقة الخيال وتجميد العقل، فيتعذر على الكتاب رجالا ونساءً أن يفكروا لأنفسهم، ويعبروا عن أنفسهم بصدق وأمانة. وإذا ما تهددت حرية التعبير فى المجتمع فإن ذلك يؤدى إلى الخضوع لطبائع الاستبداد وتعطيل إمكانيات الحوار المتعقل حول القضايا الخلافية.

إننى ككاتبة لست متشائمة إزاء الأزمة الحالية الشرسة، التى تتعرض لها حرية الإبداع وأثرها السلبى على حقوق المبدعين، وليس موقفى من باب التمنيات، ذلك أننى أؤمن بقدرة الأقلام النزيهة والعقول المستنيرة

على الدفاع عن الإنسان، مبدعا كان أو فردا عاديا فى المجتمع. إننا نملك تراكما تاريخيا طويلا حققه أبناء هذا الوطن الذين أخلصوا للكلمة الحرة، وعلينا الإفادة من تلك الخبرة التاريخية من خلال منظورنا نحن، على الرغم من الآثار السلبية التى نشهدها فى أكثر من مجال.

يوسف عثمان

تمتد يد القمع بالنسبة للإبداع إلى منافذ كثيرة فى هذه الأيام سواء كان ذلك فى التأليف أو النشر أو التسويق. وهذه الممارسات تنطبيق على التليفزيون والإذاعة والجهات المنتجة الأخرى، لذلك لابد من إعادة النظر فى حقوق المؤلف، سواء كان ذلك على المستوى الأدبى أو المادى، لأن بعض هذه الجهات تعطى لنفسها الحق فى إعادة نشر أعمال المؤلف دون الرجوع إليه وهو ما يخالف القانون.

وإذا أتينا لدور التوزيع والنشر وهو الدور الذى أشرت إليه فى البداية وأشرت أيضا إلى غيابه، وينطبق هذا على جهات النشر والبحوث والدراسات، وسوف أتحدث عن مجال الإنتاج التلفزيونى لأننى أخبره جيدا، فمثلا لو نظرنا إلى الممنوعات فى مجال إنتاج الأعمال التلفزيونية الآن سنعرف كيف تتم مصادرة الفكر، فهذه مثلا قائمة ببعض الممنوعات :-

- عدم وضع الممثل لسلاسل ذهبية فى يده أو رقبته.
- الاحتشام فى ملابس السيدات.

- منع التدخين بكافة صوره .
- عدم القسم بغير الله .
- عدم احتضان الممثل للممثلة .
- تجنب المشاهد التى تُظهر الممثل والممثلة على السرير.
- منع الرقص بكافة أنواعه .
- تجنب تصوير مشاهد على البلاج .
- منع التهكم على رجال الدين .
- عدم التعرض للسياسة وعدم التعرض للأنظمة السياسية بكافة أنواعها .
- عدم استخدام الكلمات النابية والعبارات السوقية .
- عدم التعرض للسحر والشعوذة .
- المحافظة على الروابط الأسرية .
- عدم الإساءة لرجال السلطة والأمن .
- منع غناء السيدات .
- عدم استخدام أغانى إلا بموافقة الناشر.
- محظور تصوير صوان العزاء .
- استخدام بإذن الله وإن شاء الله للدلالة على المستقبل .
- الإتكال على الله وحده دون سواه فلا تستخدم «الإتكال على الله وعليّ» .

- عند إلتقاء شاب وفتاة لابد أن يكون فى حضور شخص ثالث.

هذه بعض نماذج الهيمنة التى يمارسها الإنتاج أو رأس المال، فهى أصبحت بالفعل تحدد للمبدع ماذا يكتب وكيف يفكر. ثم يأتى بعد ذلك دور الأزهر والمؤسسات الدينية غير الرسمية، وأنا لا أفهم - كمسلم - كيف يكون الأزهر جهة مصادرة، والغريب أن مجلس الدولة منح الأزهر الحق فى الحكم على الإبداع هذا مع احترامى للجانب القانونى فى هذه الفتوى، التى تمنح شيخ الأزهر التدخل فى كافة تفاصيل حياة الشعب المصرى، وإذا كان المسلمون يمثلون الأغلبية، فإن الأقلية بهذا المعنى لن تُمنح الحق فى تمثيل ثقافتها.

والخلاصة أن هذه العوامل مجتمعة تعوق عملية الخلق والإبداع وتقلص من حرية المبدع، بل تهدد كيان المجتمع بكامله، ورغم هذا فنحن نريد التوسع فى الأشكال الرقابية والبيروقراطية القاتلة، وترسانة قوانين سلفية جميعها ضد القيم الجمالية للإبداع الحقيقى.

وعن دور النقابات الفنية المصرية، فهى نقابات مهنية والنقابات المهنية فى مصر ليست مستقلة تماما، لا من ناحية التشكيل ولا من ناحية حرية نشاطها، فهى تابعة بشكل أو بآخر لوزارة من الوزارات، هذا بالإضافة إلى أن أعضاء أى نقابة، الذين يشكلون الجمعية العمومية، ليسوا بعيدين عن المؤثرات الفكرية والثقافية السائدة، وهو ما يجعل فكرة التأثير بالسائد واردة، ومع ذلك فقد حاولت نقابة المهن السينمائية التى

أشرف برئاستها، أن تشهر موقفها المتعلق بحرية الإبداع وحقوق المبدعين، فهي تسعى للحصول على بعض المكاسب الجزئية في هذا الصدد، سواء فيما يتعلق بقانون الرقابة أو فيما يتعلق بالحقوق المالية للمؤلفين، وهذا موضوع أشمل تنعكس آثاره على حرية الإبداع وحقوق المبدعين، وهو موضوع أزمة السينما المصرية التي تتعرض الآن للإنهيار والتوقف، وفي هذا الإطار تمت الندوة التي عقدت في جريدة الأهرام في أوائل عام ١٩٩٤ وتم إتخاذ عدة اجراءات مع الوزير، كما قامت النقابة بتوزيع بيان صادر عنها في مهرجان القاهرة السينمائي الأخير، وقد تضمن البيان كشفا مباشرا عن دور الأجهزة الرسمية في تعميق ومفاقمة أزمة السينما المصرية، رغم أن النقابة لا تقف مكتوفة الأيدي أمام ما يحدث وتطرح حلولا جذرية للمشكلة، لا يتلفت إليها أحد. وفي هذا الإطار دعت النقابة الكثير من المثقفين المصريين للمشاركة في لجنة الإصلاح الأساسية لهذا الموضوع، رغم أنني في كل الأحوال أوكد أن قدرة النقابات المهنية على التأثير الفعلي في موضوع حرية الإبداع وحقوق المبدعين، تتوقف على حجم ومساندة المثقفين المصريين - عموما - لها - والمساندة هنا لا تعني الإبداع بالضرورة ولكنها تعني أن يكون الموقف موحداً بدرجة كبيرة حتى يكون أكثر تأثيراً، وهذا موضوع لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال النقابات المستقلة ومن خلال المثقفين المصريين والجمعيات الأهلية وغير ذلك.

فتحية العسال

الكلمة هى العمود الفقرى للإبداع. وإذا كانت الكلمة فى مكانها الطبيعى، فإن المناخ العام أصبح يفرض على المبدع تلوين وتشكيل كلمته حسب السائد، لذلك فإن الكلمة إن لم تكن لمجتمع متحرر فإنها لن تصل أبدا.

وإذا تحدثنا عن الإنتاج التليفزيونى والرقابة على سبيل المثال، فإننا لن يمكننا فصلها عن جهات الإنتاج العربية، لأن ما يمارسه علينا الآخر نمارسه أيضا على أنفسنا، رغم احترامى لبعض المؤلفين الذين يحاولون الإفلات بنصوصهم بدون تدخلات.

وهناك أعمال كثيرة يتم مصادرتها لصالح الأفكار السلفية، ثم نأتى بعد ذلك ننعى لأنفسنا أننا تهاونا، والغريب فى الأمر أن أجهزة المنح هى أجهزة المنع، أى أن الدولة هى التى تخلق ظاهرة الإرهاب، ثم بعد ذلك تحاول وضع الإبداع فى مواجهتها.

والحقيقة التى أستطيع الجزم بها أن الإرهاب نتيجة وليس سببا.

نتيجة للفساد القائم الذى تمارسه الدولة، لذلك لابد أن نؤكد أن الدولة لا يمكنها الإستغناء كلية عن الإرهاب، لكنها ضد الكتابة الجذرية، ضد قوامها وبنيتها، ولذلك فدعوتى ومطلبى هو أن تتجمع القوى المختلفة من جمعيات وخلافه، لتتخذ موقفا موحدا ضد هذه الظاهرة.

د. نهاد صليحة

أنا أتحدث من واقع وجودى فى الجامعة كمعلمة، ومحتكة بشكل كبير بالحركة المسرحية الشبابية فى العاصمة والأقاليم، والذى لفت نظرى غيابها عن هذا المحفل، رغم دعوة جهات علمية عديدة إلى هذا المنتدى.

لدينا فى المجتمع العلمى أصبحت هناك ردة عظيمة، أشاهدها بنفسى من خلال الأسئلة التى تلقى على من قبيل تحريم الفن والغناء والرقص والموسيقى وما إلى ذلك، فبدلا من أن أبدأ بتعليم الطلبة المناهج الدراسية، أبدأ باقناعهم بموضوعية وصحة العلم الذين يتلقونه داخل الجامعة وهذه الفنون جميعها كنا ندرسها فى الستينيات دون هذه المنغصات.

إن ما يحدث لأطفالنا منذ الصغر هو عملية قولبة حسبما تريد سلطة القمع، بداية من الأسرة وحتى الجامعة، لذلك فعند ما يأتى هذا الطالب إلى الجامعة - بعد هذه السن - فإنه يصعب على الأساتذة التعامل مع

هذه البُنى العقلية، وإذا كان المعلم يملك من العلم والصبر ما يكفى للعمل، فإنه يكون مضطرا لإعادة تفكيك هذه العقلية تماما، لإعادة صياغتها بما يتواءم مع مناهج العمل الحر المستنير.

وإذا تحدثنا عن الإبداع كحالة فردية، فهو حالة لا تمثل مشكلة كبيرة، لأن الكاتب يكفيه أن يملك غرفة خالية ومكتبا لإنجاز عمله بصرف النظر عن معوقات النشر، لكن الأمر سيكون مختلفا بالنسبة للإبداع الجماعى كالمسرح مثلا، فكيف يتسنى لمجموعة من الشباب الموهوبين الذين ليس لديهم أى إمكانيات لعمل عرض مسرحى. هذا بالفعل غير ممكن حتى لو فكروا فى استئجار جراج لإقامة عروضهم، فى هذه الحالة ستقوم سلطة الدولة باعتقالهم ومنعهم من العمل فضلا عن غياب مصادر التمويل.

هذا فضلا عن كوارث أخرى تحل بإمكانياتنا التعليمية والتخلى عن الأدوار التى كانت تقوم بها، فمعهد الفنون المسرحية مثلا يقبل خمسة عشر طالبا سنويا من تعداد الشعب، الذى يبلغ ستين مليونا وليس هناك معاهد أخرى للتمثيل ولا تعليم الفنون، وفى ظل القوانين الرقابية وقوانين النقابات أصبح من المستحيل تصعيد المواهب الشابة، التى تملك القدرة على تقديم ما لديها. إن اللافت للنظر أن النجوم الكبار الذين عاصرناهم منذ ثلاثين سنة لازالوا هم نجوم اليوم، وهذا ليس معناه عقم التجربة الإبداعية، لكن معناه الوحيد هو غلق كافة مساحات الإبداع

أمام الشباب، فلا يتصور أن تكون مصر خالية من المبدعين الحقيقين طيلة ثلاثين عاما.

إن المعوقات أمام المبدعين الشبان معوقات كثيرة، ومتعددة، والدولة هى التى تقوم بوضعها، فعلى سبيل المثال لا يذيع التليفزيون - على الإطلاق - المسرحيات التى ينتجها قطاع المسرح التابع للدولة، لكنه يقدم باستمرار أعمال المسرح التجارى الهابطة والمسفة وبدون أسباب واضحة لذلك. وإذا نظرنا لحركة الفن المسرحى فى الجامعات نجدها غير موجودة بالمرة، وإذا وجدت فإن ما يراه هؤلاء الشبان من معاناة فى تمويل أعمالهم، يقضى على كافة طموحاتهم فى تكرار أو تنفيذ التجربة.

صلاح عيسى

الموضوع الذى أريد الحديث عنه هو موضوع حرية الصحافة والصحفيين، فى ظل نظام يعتبر نفسه معصوما، لا يتقبل النقد، ولا يتقبل سوى السيطرة على كافة مناحى الحياة بشتى صورها.

إلا أن هذه السلطة أصبحت تجد من ينازعها فى هذه العصمة التى أختارتها لنفسها، ونحن الذين نقف بين شقى الرحى. حكم يعزل كل من يشاركه فى إصدار القرار، ولا يتعامل مع الشعب الذى يحكمه إلا كمجموعة من الرعايا لا المواطنين، وهذا هو حكم اليوم والأمس القريب والبعيد، هذا الحكم الذى تصارعه الآن قوى أخرى هى الإسلام السياسى، إن الذين يحكمون ليس لديهم الرغبة فى إضفاء مزيد من الحرية وكذلك الجماعات الاسلامية ليست لديهم أى برنامج عن الحرية، ولهذا نستطيع أن ندرك أن كل فكر مستنير وأى قوى سياسية مستنيرة تعيش الآن مهمشة تماماً وجماعة المبدعين جزء من الجماعة المهمشة الآن، فى هذا الإطار تبدو مشكلة حرية الصحافة والقوانين التى

تحكم حرية العمل الصحفى داعية للاهتمام، لأن هذا المجال يتطلب أكبر قدر من الحرية، وفى واقع الأمر إن ما يقال عن تمتع الصحافة بالحرية فإن هذا أمر غير صحيح بالمرة، فالذى يحدث بالفعل أن الصحافة تتحدث لكى تسمح للحاكمين بالانفراد بالحكم والسلطة، وهى تعمل على التنفيس المحسوب الذى لا يؤدى إلى انفجار، وذلك ما يسميه المرحوم فتحى رضوان «حرية الصياح داخل الأقفاص»، فالقفص مغلق على الصياح ولا حركة خارج القفص، وذلك واضح فى محاولة دمج كافة السلطات فى السلطة التنفيذية مثل السلطة التشريعية والقضائية، ولعبة استصدار التشريع من أجل تحقيق أهداف معينة وآنية التى تُفصَّل فى بعض الأحيان من أجل شخص بعينه، أن يصدر الحاكم القانون ليخص به شخص محدد، وأنا أشير فى ذلك الصدد لقانون «محمد حسنين هيكل»، فقد صدر قانون يحرم على الصحف نشر ما كتب فى صحف أو كتب أخرى هذا القانون فى منتهى الخطورة على الإبداع وقد صدر هذا القانون لمنع ما يكتبه هيكل فى الصحف الخارجية وتقوم بإعادة نشره بعض صحف المعارضة فى مصر. ولا يستطيع الباحث أيا كان، أن يرجع إلى كتاب تمت مصادرته وفقا لهذا القانون.

كذلك سوف نجد فى السنوات الأخيرة فقط والتى يدعى أنها أعوام حرية الصحافة، صدرت عدة قوانين لتنظيم الصحافة فى منتهى الخطورة، مثل محاكمة الصحفيين أمام المحاكم العسكرية، هناك

تعديلات أدخلت على قوانين تتعلق بالنشر تتسم بخطورة شديدة، كذلك محاكمة الكتاب عن قضايا تتعلق من قريب أو بعيد بالمخابرات أو القوات المسلحة، فالبعض يحاكم عن نشر أية موضوعات من هذا النوع وقد تكون حدثت في الخمسينات مثلاً.

فلا يجب نشر أى خبر عن القوات المسلحة إلا بإذن مسبق، فإذا نشر دون هذا الإذن من القوات المسلحة يقدم الصحفى للمحكمة العسكرية دون القضاء المدنى.

وأشير أيضا إلى أن بعض المؤسسات التى لا تنتمى للحكومة قد دخلتها أيضا هذه العقلية، هناك حكم أخير صدر ضد فيلم «حكمت فهمى» وهو حكم قائم على فكرة محددة وهى أنه ليس من حق أى باحث أو مخرج أن يتناول سيرة شخص إلا بإذن أسرته، فالفيلم صودر ليس لأنه يخالف الحقيقة، فحيثيات الحكم كانت على أساس أن حكمت فهمى لم تعط إذن للمخرج والمؤلف لكى يحولوا قصة حياتها لفيلم، فى هذا السياق تظهر الأحكام المتعلقة بالأديان وسيرة الأنبياء مثل فيلم «المهاجر» وهنا تقابلنا مشكلة أخرى وهى أن أى مواطن يعتبر نفسه ممثلا للمجتمع، فيقوم برفع قضية ضد الفيلم على أساس أن الفيلم يجسد الأنبياء، وتحكم المحكمة بمصادرة الفيلم أو وقف عرضه.

وفى هذا المناخ الصعب تظهر أحكام تبعد عن نص القانون تحت دعوى حماية المحرمات وهى تضع الكثير من العقبات أمام حرية الابداع.

إن قوانين النشر فى مصر تضع عبء الاثبات على الصحفى، فعندما ينشر الصحفى موضوع ما عن حالة فساد وهو متأكد أن مصدر أخباره مصدر موثوق فيه، وقد يرى الصحفى الوثيقة أو المستند الذى يثبت ذلك، ولكن لا يستطيع الصحفى أن يحصل عليها، وبالتالى يتهم الصحفى بجريمة القذف وتصدر عليه الأحكام ومن هنا فإن عبء الإثبات لا محالة واقع على الصحفى.

كذلك فإن الحكومة إذا أرادت إخفاء أى قضية فإنها سرعان ما تضعها فى ملف القضايا المحظور نشرها وحظر النشر له سبب محدد فى القانون وهو ألا يخدم متهم، أو يغير حقيقة، وفيما عدا ذلك لا يحق لأحد حظر النشر، وأغلب القضايا التى يحظر النشر فيها هى القضايا التى تخص فساد الحكومة.

المشكلة الأساسية الأخرى هى التى تتعلق بما يسمى مؤسسات المجتمع المدنى، فنحن منذ عشرين عاما أو يزيد نحاول عمل جمعية للمثقفين أو المبدعين ولم نستطع، والمشكلة أن القائم بمثل هذه المؤسسات هم عبارة عن نخبة، إن النقابات المهنية بالذات يجرى دمجها فى الوزارات وبالتالى فإنها تفقد استقلالها بدرجة تجعلها عاجزة عن أن تقوم بدورها، فالنقابات ومنها نقابة الصحفيين وهى أكثر النقابات نشاطا وحيوية، وإن كان الأصل فى إنشاءها هو الدفاع عن آداب المهنة وتنظيم أشكال ممارستها، والدفاع عن المصالح الاقتصادية

للأعضاء، ولكن هذه النقابات لا تهتم بالقضايا المهنية، فالحكومة كل عام تأتى بنقيب وتعطيه أموالاً وشقة وعلاوات وأراضى للمصايف وإلى هنا ينتهى دور النقابة. لقد تحول مندوبو الصحف فى الجهات الحكومية والوزارات إلى مندوبين لهذه الجهات فى صحفهم فمثلاً مندوب الأهرام فى وزارة الزراعة ينشر صفحة اسمها «الزراعة» عبارة عن إعلانات، للوزارة ويأخذ عمولة إعلانات ودعاية، أى أن الصحفيين يتحولون لمندوبى إعلانات، ذلك جزء من خطة سياسية لتحويل الصحفيين لمندوبى إعلانات للجهات الحكومية.

كذلك اتحاد الناشرين الذى يجب أن يدافع عن تقاليد المهنة، أصبح يضم مجموعة من الناشرين منهم من يزور الكتب، بل ويعدل بعض ما كتب فيها، بل والمادة يتم نشرها دون إذن المؤلف ولا يجد جهة تحذره أو اتحاد يمنعه من مزاولة المهنة.

مجاهد العزب

هناك هوة شديدة بين جيل الرواد الأحياء من الفنانين التشكيليين وشباب المبدعين، وهناك أيضاً ما أستطيع أن أطلق عليه (الاقطاع الابداعى)، توجد (ابعاديات) فى الساحة، وعلى سبيل المثال هناك فنان فاضل يطبع كتالوج معرضه وتصرف عليه ثمان هيئات، وشباب المبدعين لا حول لهم ولا قوة، إن ما أريد قوله بالفعل هو تبنى صناع القرار الثقافى، للإتجاهات الفنية العبثية بل الأغرب من ذلك أنهم يسايرون فكرة العبثية الانسانية.

لابد من فك الحصار النقابى عن الجمعيات الأهلية، وتعديل مفهوم الثقافة الجماهيرية إلى مفهوم الثقافة التى أصبحت بلا هوية، تعديل ذلك ليصبح القادم إليها مبدعاً وله إنتاج معروف وأستشهد هنا بما وضع فى لائحة نوادى الأدب، وتعديل مفهوم المركز القومى للفنون التشكيلية بالنسبة لصالون الشباب.

عبد الحكيم حيدر

لا أعتقد أن الابداع بعيد كل البعد عن مسألة المعيشة، الكلام عن الإبداع يتم كقيمة ليست آنية. الإبداع قيمة تخدم الآن وأيضا تخدم الأزل.

إن المبدع كيان خاص، لو لم يخدمه آنى، يخدمه أزلى، لو لم يخدمه آنى يخدمه التاريخ. وإذا ما تعاملنا مع المبدع على أنه يبحث عن لقمة العيش، فسننفى قيم كثيرة جدا، سننفى قيم شخص مثل جمال حمدان، سننفى القيم الجميلة التى تعذبت فى هذا الوطن فى سبيل الحفاظ على قيمة كلمتها أو عملها، أنا مع المواطنية بشكل انسانى جداً، كموظف بسيط. ولكنى مع الابداع حتى ولو شردت، النقطة الأخرى نقطة المثقفون والسلطة السياسية التى تحرك هؤلاء من خلف ستار سياسى قد يكون غير متطور. لكن يؤدى فعله حتى فى اجتماعنا فى أى شكل من الاشكال. أنا أعتقد أن هناك سلطة المثقف نفسه، وأذكر من الحالات أو الطرائف كثيراً مثل مسألة إعادة طبع أولاد حارتنا، أنا أعتقد

أنه لا الحكومة ولا الجماعات الاسلامية نادوا بوقف أولاد حارتنا، هم مجموعة من المثقفين اجتمعوا فى أروقة وغرف مغلقة وحبكوا هذه المؤامرة لمنع أولاد حارتنا، إذاً هناك سلطة مثقف على مثقف.

شفيع شلبى

هل نتفق على أن نعمل عملا مشتركاً نلغى خلاله تلك القوانين التى تعوقنا، قانون الجمعيات ٣٢ لسنة ١٩٦٤، تتكلم عن الأتيليه، تتكلم عن الجمعيات الثقافية، تتكلم عن الجمعيات الفنية، تتكلم عن حقنا نحن المصريون فى تكوين مؤسساتنا الحرة.

قانون المجلس الأعلى للصحافة بما يقيد من حقوق الصحفيين فى إصدار الصحف، وحق المصريين فى إنشاء مؤسساتهم أرجو أن نتفق على هذا، قد نتقدم إلى الخلف، إلى ما كنا عليه منذ سبعين عاما فيما يتصل بحقنا فى امتلاك وسائط العصر الراديو والتليفزيون، فى مواجهة هذا الاحتكار القائم عمليا منذ ٣١ مايو ١٩٤٠، وأن نعود إلى ما كنا عليه من ثمانية وعشرين محطة اذاعة، لبنان التى لا يزيد عدد سكانها على المليون نسمة تمتلك مائة وخمسين محطة تليفزيون، تركيا لديها أحدى عشر محطة فضائية، ايران سبعة واسرائيل ثلاثة، أنا انادى بأن نكون مثل ما كنا عليه سنة ١٩٣٤ فى مصر بكسر هذا الاحتكار، أدعى

أنها مسئوليتنا نحن المصريون ونحن المثقفون وقد أعادت الدولة السلطة الينا - بموجب القانون ١٣ لسنة ١٩٧٩ [illegible]

إن النقابات جميعها مازالت على أرضية الاتحاد الاشتراكى، نحن ننساق فى الدفاع عن سلطة لحساب سلطة، وكأننا وكأنى فى كرسى للإدارة الحكومية أن تتبنى هى وحدها سيف الرقابة علينا جميعا، فلنحدد مطالبنا ونتفق عليها ولنعمل بشكل مشترك.

هذا الكتاب إهداء من
مكتبة يوسف درويش

محمود أمين العالم

سأبدأ بجوهر القضية التى هى المؤسسة الدينية، المؤسسة الدينية التى تصنعها وتنميها وتشجعها السلطة وتمتطيها لمصلحتها، وتحاربها بشكل أو بآخر، ولكنها وظيفة من وظائف السلطة فى تقديرى، وأنا أتحدث عن المؤسسة الدينية بشكل عام، المؤسسة الدينية المتمثلة فى الأزهر، والمتمثلة فى الجماعات، المؤسسة الدينية التى هى الايدولوجية السائدة فى مجتمعنا، التى تعيش وتمتد فى أنحاء هذا المجتمع، هذه المؤسسة ذات خطابين، متناقضين، لكنهما يحققان جوهرا وهدفا واحدا، إنها لا تفكر فى المجتمع، إنها لا تفكر فى القطاع العام، إنها لن تتخلى عن أوامر البنك الدولى، وهو تقليل وتخلى عن دور الدولة عن الإنتاج والخدمات سواء الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية بشكل عام. إذاً الدولة تتخلى عن كل أدوارها، ولم يبق من الدولة إلا وظيفة أساسية، هى الدولة القمعية، لكى تحمى البنية الاقتصادية الجديدة المستوردة من الخارج، أو المستنبتة من داخل المنظمات الخارجية، ماذا تفعل لكى

تدافع عن هذا المشروع التفكيكى للمجتمع وللتراث وللمستقبل أيضاً، ترد عليه بالقمع ولكن هناك أشكال مختلفة من القمع، القمع البوليسى القضاء والسجون، وهناك الأخطر وهو القمع المعنوى، وفى تقدير أنها تستفيد من المؤسسة الدينية لتخفى قمعها الحقيقى، قمعها البدنى والمعنوى.

أنا أرى أن الخلاف بين المؤسسة الدينية وبين الدولة هو خلاف شكلى، لكنها وظيفة من وظائف السلطة، امتداد بشكل أو بآخر لمصلحة السلطة التى تسعى بهذا الميراث الايدلوجى المقدم لقمع الفكر.

إن قضية الابداع لا تتعلق بقضية الابداع الفردى، فى الفن والأدب والشعر والموسيقى مع أنها تتعرض لهذا، لأن هذه هى الفعاليات الحقيقية للإبداع، قضية الإبداع الحقيقى فى مصر هى قضية التبعية، لدلك لابد أن يصبح المجتمع ميدانا للإبداع ويحقق التقدم والتطور، بهذا الأساس يجب أن نوجه القضية.

فريدة النقاش

إن التشوهات التى أحدثتها قوانين الصحافة أدت لشيء آخر خطير جداً وهو أن تقنين حق إصدار الصحف فى مصر أدى إلى أن مجموعات من أصحاب الأموال الخليجيين بشكل خاص، يحصلون على تراخيص إصدار الصحف فى الخارج ثم تطبع فى مصر.

ولأن هذا الأمر يعتبر إضافة جديدة للصحفيين المصريين، الذين يذهبون للعمل فى الصحف التى تنشؤها دول بلاد الخليج وخاصة السعودية، الذى يحدث أن هناك مساحة واسعة جدا للتعبير بينما تضيق الحرية، بمعنى أن هناك صحفا كثيرة جدا ومجلات كثيرة جدا وعدد هائل من الصحفيين العاطلين، وهذا شكل جديد من أشكال تشويه حريات التعبير فى الصحافة المصرية.

المسألة الأخرى هى المتلقى ومعالجة قضية الإبداع، كأنها قضية خاصة بالمبدعين، بالعكس. إن الإبداع نقطة فردية، وأريد أن أؤكد

على نقطة وهى أن قضيتنا تكون ناقصة، لو لم نر حرية المبدع كأحد الحريات العامة فى المجتمع المصرى.

لأن حرية المبدع لا يمكن أن تتوفر بينما حرية الجمهور مقيدة، الجمهور الذى يوجه له المبدع انتاجه، حريته أصلا مقيدة، التعبير المباشر، حرية التظاهر، حرية الاحتجاج، حرية التنظيم، حرية إقامة الأحزاب. كل هذه الحريات مقيدة، تقييداً كبيرا جدا رغم التعددية الوهمية التى نعيش فيها، وأنا أتصور أنه لو كنا سنقدم ورقة أو نقاط عمل فلابد أن نتوقف بشدة أمام كافة القوانين المقيدة للحريات، بدءاً من حالة الطوارىء، قانون سلطة الصحافة، قانون الجمعيات، قانون الاشتباه، قانون الاجتماع. سلسلة من القوانين التى تقيد حرية الجمهور وليس حرية المبدعين فقط.

- 4 -

حوار مفتوح حول كيفية النهوض بحرية الإبداع وحقوق المبدعين

محمود أمين العالم

فى البداية لابد من التنويه بأهمية المناقشات العميقة والمتنوعة والجادة، التى دارت حول بعض المواقف العملية لمواجهة ظاهرة حرية الإبداع وحقوق المبدعين.

نحن نريد أن نتجاوز مرحلة تحليل الظاهرة إلى مرحلة البحث عن آليات مشتركة نتسلح بها لمواجهة الأزمة، والنظر إلى مجموعة توصيات الأساتذة الحضور. ولدى الآن بيان أو مقترح بتوصية، أعده مركز الدراسات والمعلومات القانونية المنظم لهذا المؤتمر، وسنطرحه عليكم للاستفادة برأيكم.

يلقى البيان أمير سالم

لم يعد مقبولا استمرار تخريب المجتمع المصرى ككل، وتخريب كافة مكتسباته فكريا وثقافيا، والذى بلغ حد تشويه الوعى والعقل المصرى.

ولم يعد مقبولا الاستسلام لمخطط تقسيم الوطن والناس، وتكفيرهم، بسبب الدين، أو الرأى، والتحكم فى ذلك بالاعتداء على حق الحياة، ولقد أصبح الإرهاب الفكرى مقدمة ونتيجة للعنف والتطرف فى المجتمع،

وأصبح اصطياد الرموز الفكرية والثقافية، والتهديد علنا باغتيالهم ماديا، واعتباريا أمرا عاديا لا نجده فقط فى منشورات ونشرات الجماعات المتطرفة، بل قد يتم ذلك عبر المؤسسة الإعلامية والصحفية ذاتها، إننا لا نبغى غير حياة لائقة، وتكوين وجود إنسانى قادر على أن يحيا بحرية، ويتنفس بحرية، ويحدث عما يرى، ويتحفظ بصوت عال.

وإذا كان الإبداع والتعبير عن الرأى والفكر يقود إلى خلق حياة منتجة تتصف بالأصالة، والقيمة والجدة، والحداثة، والفائدة من أجل المجتمع، فإنه فى حرية الإبداع، وحرية التعبير عن الرأى، حياة لنا ولمجتمعنا.

وما دام أصحاب الرأى والكلمة لا يملكون وسيلة للتعبير بالريشة والقلم، فقد آن لنا أن نشرع أدواتنا فى مواجهة الهجمة الظلامية على مجتمعنا، وسندافع عن حريتنا فى ممارسة التعبير عن الرأى والفكر دفاعنا عن حياتنا.

وفى بياننا هذا نحن المجتمعون فى ندوة «حرية الإبداع وحقوق المبدعين» فى نهاية عام ١٩٩٤ لن نرفع

مطالب أو نناشد أحدا، ولا نتوجه بتوصيات لمؤسسة رسمية أو غير رسمية.

إننا نعلن تأسيس مكتب دائم للكتاب والفنانين والمبدعين، للدفاع عن حرية الرأى والإبداع وحقوق المبدعين، ويعتبر هذا المكتب نفسه فى حالة انعقاد دائم، ليتصدى لأى انتهاك لحرية التعبير والإبداع، أو أى انتهاك يتعرض له الكتّاب والفنانون والمبدعون بسبب ممارستهم لحقوقهم فى التعبير والإبداع، ويكون للمكتب الدائم رصد تلك الانتهاكات وتلقى الشكاوى عنها ودعوة المثقفين للتصدى لها.

لقد آن الأوان لينتفض المثقفون المصريون، لقد آن الأوان لكى يتجمعوا دفاعا عن حاضر ومستقبل مجتمعنا.

صلاح عيسى

الحيثيات التى أتحدث عنها هى حيثيات العمل الجماعى ضد قوى الظلام التى باتت تشكل خطرا على حرية التعبير ثم تنتهى إلى شكل ليس له كيان، وقد حدث أن اجتمعت الناس فى مسرح البالون إبان محاولة اغتيال نجيب محفوظ وانفض الاجتماع كما انعقد.

لذلك فأنا أرى أن نسعى من أجل إنشاء منظمة طبقا لقانون ٣٢ للدفاع عن حرية التعبير وعن الإبداع.

وإذا نظرنا لما قلناه، فهو خال تماما من تعريف الإبداع فى مواجهة القمع، وما هى الحرية المراد الدفاع عنها وما هى حدودها؟ حتى نستطيع الاتفاق على منطلق واحد للحكم، فلماذا تكون المطالبة بالحرية مشروعة بالنسبة لرواية ما؟ ولا تكون مشروعة بالنسبة لشريط للشيخ كشك مثلا؟ ما هو المعيار الذى احتكمنا إليه؟ وما هو المحك؟ كيف نستطيع تمييز الإبداع عن غيره فى هذا الخضم؟ إذن نحن فى حاجة إلى مرجعية، والإطار العملى لهذه المرجعية هو تحديد ماهية الإبداع وحدوده، وما القوانين التى تنظم ممارسته فى المجتمع؟

لذلك فنحن محتاجون لدراسة قانون حقوق المؤلف، وقوانين الرقابة لنحدد ما الذى نريد وما الذى لا نريد، وتكون هذه النتائج هى المرجعية فى صراعنا مع الدولة من خلال الجمعيات والنقابات والمنظمات. ولن يتم هذا سوى من خلال مؤتمر علمى يدرس وينقب ويحدد المشترك العام فى هذه الحريات التى ننادى بها.

د. رضوى عاشور

أنا أريد لفت النظر إلى رسالة هامة ألا وهى المؤتمرات والندوات التى تعقد وتنفض بدون طائل وبدون أن نجنى من وراءها شيئا، وأرى

أن يهتم المبدعون بإبداعهم، لأن هذا هو العمل الحقيقى، وأنا لا أدعو للعزلة، لأن المبدعون بهذا الحال يهدرون إمكانياتهم بأيديهم.

حسين عبد الجواد

فى رأيى أن جميع الأعمال الإبداعية سلعة تحتاج إلى رأسمال لإنتاجها، كالفيلم والمسرحية والكتاب وغير ذلك من الأنشطة الفنية. إذن لابد أن يكون هناك نمط إنتاجى، فهل ننتج أعمالنا بمواصفات المجتمع الاشتراكى أم بمواصفات الإنتاج الرأسمالية، أنا أرى أن هناك ازدواجية فى هذه المعايير، فلا نحن خضعنا لآليات السوق ولا دعمنا القطاع العام ليقوم بدور بارز فى العملية الإنتاجية، وتتراوح دعوات القبول والرفض لنمطىْ الإنتاج معا وفى وقت واحد.

وأنا أرى الخضوع لاقتصاديات السوق من خلال نظام ديمقراطى، لأن جميع ممارسات الدولة على المستوى الثقافى والإعلامى؛ هى ممارسات شمولية فيقوم التليفزيون مثلا باحتكار الإنتاج الفنى وتوريد العمل الفنى بطريقة تؤدى إلى قصور رأس المال، الذى يعطل بدوره عملية الإنتاج ولذا لابد من خصخصة التليفزيون.

علاء حامد

أولا: أنا أريد الابتعاد بموضوع الندوة عن أى أهداف سياسية، أو دفعها نحو أى مشروع أو توجه سياسى.

ثانيا: الندوة التى نجلس من أجلها الآن هى ندوة عن حرية الإبداع وحقوق المبدعين، والدعوة لتأسيس مكتب دائم للكتاب والفنانين، وأنا بين يدى الآن ثلاثة أحكام الأول صادر فى ٩١/١٢/١٥ بسجنى ثمان سنوات، والثانى صادر فى ٩٣/١٠/١٢ بحبسى لمدة سنة، والثالث صادر فى ٩٤/٧/١١ بفصلى من العمل وكل هذا لأننى أكتب، كل هذا من أجل رواية.

فلماذا لا نقوم بعمل محكمة فكرية فى هذا المجتمع، للتحقيق فى دعاوى الاعتداء على حرية التعبير وهذا هو اقتراحى الوحيد.

سمير فريد

الملاحظ من عنوان الندوة «إبداع ومبدعون» هو تقييم نقدى قد يكون مجاله ليس هنا فى هذه الندوة، أما موضوعنا فهو حرية التعبير سواء كان هذا التعبير إبداعا، أو ليس كذلك، ولذلك فأنا اقترح حذف كلمة «إبداع وميدعون» من كافة وثائق المؤتمر.

وقد كان أهم الاقتراحات فى هذه الندوة هو المطالبة بإلغاء الرقابة على المصنفات الفنية، باعتبارها أحد معوقات الإبداع وأنا اقترح إلغاء هذه الرقابة تماما، لأنه لم يعد هناك مبررا للدفاع عن حق الدولة بحكم تخلفه التشريعى والإدارى، واقترح أن تكون هناك هيئة تابعة للحكومة،

تسمى «الهيئة العامة للحماية الفنية والاجتماعية» بمعنى أنها هيئة تحمى حقوق الفنان والكاتب وتحمي أيضا حقوق المجتمع وتكون ممثلة من جميع الأحزاب والقوى السياسية، ونسبة تمثيل لكل جهاز رقابى كما فى إسرائيل التى تتمتع - مع الأسف - بنظام من أرقى أنظمة الرقابة، ففى بريطانيا مثلا يرأس هذه الهيئة مجموعة من كبار المثقفين والمفكرين.

محمود أمين العالم

أنا أريد أن أتنافش حول نقطتين أساسيتين، أولهما الإبداع، ففى علم الجمال فى النقد الأدبى، كلمة إبداع كلمة غير علمية، تستخدم لتحديد الأعمال الأدبية والفنية، ولكن حين تستخدم كلمة الإبداع نحرص على عدم تجاوزها للمألوف والسائد.

ثانيا: عدم توجهنا للسلطة فى مطالبنا مفاده أن السلطة لن تحل مشكلة ولن تتقدم هذه المطالب للأمام إلا بنضال المثقفين وأن تكون هناك آلية تنظم هذه المطالبة.

محمد عبلة

لدى تساؤل عن عدم حضور رئيس لجنة الثقافة بمجلس الشعب لهذا المؤتمر، لماذا لم ندع هؤلاء إلى هنا، حتى نكتشف مدى المهانة التى نحن فيها لمجرد تمثيل هؤلاء لنا.

إنعام محمد على

أنا أرى أن هناك تيــارا آخــر يلغى دور الإبداع، ألا وهم طبــقــة المنتجين الفنيين الذى حولوا مـجموعة المواهب الصاعدة إلى عمالة رخيصة لتفصيل المسلسلات والأفلام الهابطة، يساعدهم على ذلك مـجموعة من النقاد والمأجورين، الذين سفهوا كل قيمة من خلال أعمالهم الدعائية لتمجيد بعض الأسماء الرديئة.

شفيع شلبى

تعددت فى الشهور الأخيرة - إثر حادث نجيب محفوظ - المؤتمرات والندوات التى ألقت بكم هائل من التصريحات، وكانت هذه المؤتمرات تتمثل فى ست نقابات وثلاثة اتحادات تمثل المنصة، وتمثل المثقفين المصريين واسم نجيب محفوظ، وقد تمخض هذا التجمع فى نهاية الأمر عن فأر مذعور، كجمعية تخضع للقانون ويكون هدفها الدفاع عن الثقافة كاتجاه مغاير ونقيض.

وما أرجوه فعلا هو تطوير الفكرة، من فكرة مكتب دائم إلى ما يسمى بلجنة تنسيق بين النقابات المهنية، تلك التى نظمت المؤتمر العام السنوى للنقابات المهنية فى كافة أنحاء مصر على مدى خمس سنوات، وأنشأت فى اجتماع دولى بمثابة إدارة أو بديل لغيبة اتحاد النقابات المهنية، وآلية مكتب التنسيق تتمثل فيها كافة النقابات المهنية. وفى

المؤتمر الأخير الذى عقد فى ١٥ و١٦ أكتوبر ٩٤ عشية الاعتداء على نجيب محفوظ، تعاون القائمون على لجنة التنسيق وساهمو فى التحضير لهذا المؤتمر.

فكيف لنا أن نطور مفهوم المكتب الدائم للدفاع عن حقوق المبدعين حتى يكون هناك فاعلية، أنا لا أتحدث عن خصخصة الفن ولكنى أتحدث عن الاحتكار الحكومى، أتحدث عن الإدارة الديمقراطية فى المؤسسات الحكومية، لابد لنا أن نتحدث عن أنفسنا كجمعيات أو نقابات ويجب أن نطور من روح عمل هذه الجمعيات، سواء فى تنظيمها أو فى اختيار من يقومون عليها، يجب أن يكون فى عملنا ممثلون للمؤسسات التشريعية.

سيد حجاب

سأعود للبيان مرة أخرى لأنه يسعى بالمبدعين للحوار مع أنفسهم والتعامل مع الواقع، إن عملية كبت الإبداع تبدأ من النظام التعليمى وتنتهى بالقوانين التى تحد من حرية المبدعين، لابد للبيان من أن يؤكد على ربط تطور المجتمعات بحرية الفكر والتطور العقلى بشكل عام، دون أن يكون جزء من معركة النظام مع نفسه فى مواجهة الإرهاب.

إن أصحاب الرأى والكلمة لا يملكون وسيلة للتعبير عما بداخلهم، لأن الدعوة لإنشاء مكتب دائم هى دعوة مهمة ويجب تحديدها بوضوح،

بمعنى تحديد المهام والمسئوليات وحشد الجمعيات الأهلية والجميع للدفاع عن قضايا وهموم المثقفين.

رضوان الكاشف

أتصور أن اختصاصات المكتب هى مواجهة أى محاولة من محاولات الدولة لكبت حرية الأفراد فى الإبداع، ومن هنا أتت الدعوة للندوة لجميع المبدعين فى مجالات الفنون المختلفة، ونريد أن يتعود المبدعين على ما يفعلونه إذا ما انتهكت حقوقهم، نحن غير مؤهلين وغير مطالبين بوضع قوانين أو القيام بدور الدولة إذا ما تصورنا وجود دولة متحضرة تحمى حقوق المبدعين.

نحن مجموعة من الأفراد التى تعمل فى الإبداع ونحن لا نستطيع تقييم أى إنتاج، هل هو إبداع أم لا، فنحن نؤمن بالوطن الذى يتمتع فيه الناس بحقوق وأفكار تؤمن بفكرة السماحة، والناس تفكر فيه بحرية. نحن منحازون لذلك تحديدا.

أنا لا أحمى الشيخ «كشك» فنحن فى حرب وتجمع الثقافة يمكن أن يعدل الموازين، أنا أصنع إبداعا وما أتصور أنه حماية للوطن ضد الهجمات الظلامية. وليس تحريضا لهدم الوطن، أنا أنحاز لكل من يحاول إبراز وجه مصر الحضارى أيا كان انتمائه السياسى، أو الاجتماعى فلكل حريته فى أن يظهر الوجه المثير لمصر، إن فكرة

المكتب الدائم هى حماية المبدعين بمعنى أنه يتصل بالصحافة والمحامين فى حالة وقوع اعتداء على المبدع، وليست وظيفة المكتب أن يحكم على الفن، فلا داعى لأن نخلط هذا الدور بدور الدولة، فما الذى يدعونى لأن أعقد حلقة بحث لتبحث ما هو الإبداع، لكن ما يهمنى هو حماية المبدعين والمثقفين، الذين أبدعوا لحماية الوطن فعلىّ أن أعمل على حمايتهم.

مارلين تادرس

إن عنوان هذه الندوة محدد بـ «حرية الإبداع وحقوق المبدعين» فيجب أن نكون محددين ولا نخرج عن موضوع الندوة.

وأسجل اعتراضا آخر على فكرة الإبداع، فأنا اختلف مع الباقين حول أن حرية الإبداع هى حرية الفن عموما، أرى أننا لسنا بصدد حرية الإبداع فقط، ولكن للدفاع عن حرية الرأى والتعبير، دفاعى عن حرية الآخرين فى التعبير، لا يهم ما كتبه علاء حامد من ناحية المضمون ولكنى أدافع عنه من منطلق أنه حر فى التعبير عن رأيه، أنا لا أقيم عمل المبدعين، فمن يقيم أعمالهم هم النقاد، أنا لا أناقش شرائط الشيخ كشك من حيث أنها تدخل فى نطاق الإبداع أم لا. نحن هنا بصدد «حرية العمل الفنى».

د. عبد المنعم تليمة

أنا ضد مصادرة رواية، ولكن ماذا عن إبداع العلماء الذين يضيفون نظرية جديدة، الإبداع هو كل صياغة علمية أو فكرية وليس كل عمل فنى فقط، أى أنها تنقل التفكير ومن ثم يجب أن ندافع عنها.

وأنا أرى بشكل عـــملى أن التطوير من الممكن أن يتم عن طريق لجنتين، لجنة التنسيق بين المنظمات والاتحادات الفنية والفكرية القائمة، وهذه اللجنة تمثل وعاء هام جدا وضرورى، ولجنة تنسيق دائمة بين القوى المثقفة المصرية تمثل وحدة مثقفة.

اللجنة الأخرى. لجنة تعد لحلقة دراسية لا تكتفى بدراسة القوانين السائدة، ولكن بدراسة كل قانون يتعلق بلجان التوثيق والإعلام والتشريع لهما.

يجب أن أهتم بكل القوانين المنظمة لاحتكار الحكومة للعقل، ولا بأس من برلمان للمثقفين، هذه الأشكال يجب أن يعتد بها خاصة لجنة التنسيق.

محمود أمين العالم

نحن لا نؤيد الإبداع الفنى فقط، فهناك إبداع علمى وهناك مواقف ضد علماء، فيجب تجاوز كل ما هو ممنوع، فقضية الإبداع ليست أدبية وفنية فقط. فيجب علينا مواجهة كل ما يعرقل الإبداع والفكر.

هذه التوصيات سجلت لتحديد مراجعتها من خلال لجنة الصياغة، والتى اقترح أن تضم ومن يريد الانضمام بعد ذلك فله.

- صلاح عيسى
- رضوى عاشور
- رضوان الكاشف
- أمير سالم
- على أبو شادى
- سيد حجاب
- علاء حامد
- شفيع شلبى

وعليهم إعادة صياغة البيان بما يتوافق مع كل ما قيل.

د. خليل حسن خليل

اعتبر أن فكرة المكتب الدائم هى فكرة أساسية، لقد أراد الأمريكان التدخل فى الثقافة بعد اتفاقية الجات لكن الفرنسيون رفضوا ذلك، لابد من ترك ذلك للحرية التامة، القطاع الخاص نقول له نحن معك ولكن ليس فى كل شىء؟! يجب ألا يمس المصالح العامة ولا يجب أن نسمح للقطاع الخاص أن يقرر الحرث والنسل. إن العمليات الإرهابية لا تقع فقط ضد الحكومة، لكنها تقع أيضا ضد المثقفين والمبدعين.. فالمعركة ثقافية واجتماعية.

خاتمة

إسمحوا لى أن أشكر جميع المشاركين فى هذا الحفل العظيم، والذى يعتبر عرساً حقيقياً، وإن كنا لم نعبرعما يجيش فى صدورنا بالكامل، لكنى أتصور أن هناك حسن إدارك من قبل حضراتكم لما نعنيه، إن عام ١٩٩٤ هو عام الهجوم على كل ما يعبر عنا، ولقد حاولنا من خلال هذا اللقاء الخاص بحرية الإبداع وحقوق المبدعين، أن نعلن غضبنا على ما يحدث فى حياتنا، وأن نقول للنظام المصرى والحكومة المصرية: كُفى عن التردد والعبث، وكفُى عن حالة الإختراق المقبولة من النظام ذاته، والمقننة سواء بقوانين أو بمؤسسات.

إننا نحاول أن نعلن - ليس احتجاجنا فقط على الهجمة التترية على العقل المصرى وتصدينا لها - بل لإثبات أن المثقف المصرى لا يقيم فى برج عاجى بل إنه يدافع عن إبداعه، حيث إن هناك ضرورة للاستمرار فى هذه المحاولة، وأعتقد أن مجمل الصياغات التى قُدمت كان بها هذه المحاولة، صياغات تكمل بعضها البعض.

إننا نشكركم على مساهماتكم ومداخلاتكم فى هذه الندوة.

أمير سالم

- 5 -

ملاحق الندوة

السيد /

تحية طيبة وبعد ،،،

يتشرف مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان بدعوة سيادتكم للمشاركة فى حوار المبدعين حول " حرية الإبداع وحقوق المبدعين " وذلك فى يومى الثلاثاء ٢٧ والأربعاء ٢٨ ديسمبر ١٩٩٤ .

وذلك بفندق شبرد بالقاهرة .

الدعوة شخصية

منسقو الندوة

على أبو شادى	رؤوف عياد	سيد حجاب
رضوان الكاشف	سعيد الكفراوى	وجيه وهبة

أسامة خليل

مدير المركز

أمير سالم

«حرية الإبداع وحقوق المبدعين»

القاهرة ٢٧ ـ ٢٨ ديسمبر ١٩٩٤
فندق شيرد

اليوم الأول

الثلاثاء ١٩٩٤/١٢/٢٧

حفل استقبال : ٥ ـ ٦م.

الافتتاح : ٦ ـ ٦,٤٥م.

مدخل لحرية الإبداع وحقوق المبدعين

كلمة المركز : أمير سالم

كلمات الافتتاح : أ. إدوار الخراط — د. مراد وهبة

أ. وحيد حامد — أ. جميل شفيق

استراحة شاى : ٦,٤٥ ـ ٧م

اليوم الأول

الجلسة الأولى : ٧ ـ ٩,٣٠م.

القوانين وعلاقتها بحرية الإبداع

- قانون حق المؤلف

قانون الرقابة على المنصفات الفنية

- قانون المطبوعات

- فتوى مجلس الدولة

مصطفى درويش «رئيس الجلسة»

أ. حمدى سرور متحدثين

أ. علي أبو شادى معقبين

أ. رؤوف عياد

اليوم الثانى : الأربعاء ١٢/٢٨/ ١٩٩٤

الجلسة الثانية : ٥ - ٧,٣٠م.

المؤسسات الرسمية وغير الرسمية

وأثرها على حقوق المبدعين

- المجلس الأعلى للثقافة

- الإعلام

- الأزهر

- النقابات الفنية، الاتحادات (الكتاب - الناشرين - الجمعيات)

- المؤسسات الدينية غير الرسمية.

- المكتب الدائم لحماية حق المؤلف.

- شرطة مكافحة جرائم المصنفات الأدبية والفنية

د. عبد المنعم تليمة «رئيس الجلسة»

أ. يوسف عثمان

أ. إعتدال عثمان متحدثين

أ. صلاح عيسى

أ. فتحية العسال

د. نهاد صليحة   معقبين

الجلسة الثالثة : ٨ ـ ١٠م

حوار مفتوح حول كيفية النهوض

بحرية الإبداع وحقوق المبدعين

يدير الحوار

أ. محمود أمين العالم

د. خليل حسن خليل

الجلسة الختامية : ١٠ ـ ١٠,٣٠م.

حفل تكريم خمس من المبدعين المصريين

المشاركين

- أنور مغيث
- أسعد كرم
- إعتماد عبد العزيز
- الحسينى البجلاتى
- أحمد التريب محمد
- أمينة سالم
- أحمد الشيخ
- إبراهيم أصلان
- إنعام محمد على
- إعتدال عثمان
- إدوارد الخراط
- أمينة النقاش
- ألفريد فرج
- ألفى خليل بباوى
- أحمد صالح
- أنسى أبو سيف
- إبراهيم عبد المجيد
- بدر توفيق
- تحية على الجمل
- جميل شفيق
- جنيفر شابر
- جلال جميعى
- حمدى سرور
- حامد العويضى
- حسين عبد الجواد
- جورج البهجورى
- حسن سرور
- حنان عياد
- حمدى صباحى
- خالد جويلى
- خالد عبده
- خليل حسن خليل
- دينا الخولى
- رضوان الكاشف
- رؤوف عياد
- رضوى عاشور
- زينب الكردى
- سعيد علام

- سعيد عبيد
- سهير الإمام
- سلوى بكر
- سيد خميس
- سمير فريد
- سيد حجاب
- سعيد الكفراوى
- سعيد عبيد
- سيد رزق
- د. سمير سرحان
- سمير حسنى
- سارة عنانى
- سمير بهزان
- سامح الميرغنى
- شريف خليل
- شفيع شلبى
- صلاح عزازى
- صلاح مرعى
- صبرى الفقى
- صلاح عيسى
- صابر نايل
- عمر الفاروق عمر

- على أبو شادى
- عبد الحكيم حيدر
- عبد الهادى الوشاحى
- عبد العزيز جمال الدين
- عصام السيد
- عبد المنعم تليمة
- عبد الرحيم حسان
- على منصور
- عايدة هاشم
- عقيد عبد الرحيم حسان
- علاء غنام
- علاء حامد
- غادة محمد
- فتحية العسال
- فتحى عبد الله
- فريدة النقاش
- ڤيولا شفيق
- فتحى عامر
- فوزية رشيد
- فاطمة البودى
- كمال رمزى
- كمال مغيث

- لطيفة الزيات
- لطفى حامد
- محمود أمين العالم
- مصطفى درويش
- محمد البساطى
- محمود بقشيش
- محمد عبلة
- محمد مستجاب
- محمود قرنى
- مجاهد العزب
- محسن زايد
- محمد الفيل
- ميلاد زكريا يوسف
- محمود بطوش
- مى الشافعى
- مصطفى الخولى
- مراد وهبة
- مصطفى أبو حسين
- محمد مرشد
- محمد أسامة على الجمل
- محمد سناء السعيد
- مجيدة نجم
- مايسة زكى
- محمد سعيد العشماوى
- نعمات البحيرى
- نائلة رفعت
- نهاد صليحة
- نبيل عبد الحميد
- نشوى بكر
- نادين شمس
- نجيب جويلى
- هانى مجلى
- هبة الشرقاوى
- هالة كمال طوبار
- هناء عطية
- وحيد حامد
- وفيق الفرماوى
- يوسف عثمان

لماذا هؤلاء ؟



حرية الإبداع
وحقوق المبدعين

يمنح مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان
هذه اللوحة التذكارية لإسم الفنان المبدع

شادى عبد السلام

لدوره الرائد الذى قدمه لتأكيد حرية الإبداع وحقوق المبدعين

مدير المركز
أمير سالم

سلم اللوحة التذكارية المخرج السينمائى رضوان الكاشف
تسلمها مهندس الديكور الفنان صلاح مرعى

شادى

وكأنك يا شادى تجلس بيننا الآن، تشير علينا بممر للخروج، الخروج من الأزمة. أزمة أمة كانت يوما فجرا للضمير.

نعم إن شادى عبد السلام مات بحلم أن نصبح ورثة لأمة ذات حضارة عظيمة، علمت الناس الحرف والحرث والسقاية ووحدانية الإله، علمت الناس كيف تصبح الأمةُ .. أمةً، حين تملك دولة قوية، معيار الحكم عليها سلباً أو ايجابا هو قدرتها على بسط سلطان العدل بين الناس، وتوحيد قوى أفرادها فى اتجاه واحد، يهدف إلى صالح الأمة وخير الناس، وبقدرتها على المساهمة الإيجابية فى صنع الحضارة الإنسانية، مشاركة الأنداد لا الأتباع، الفاعلين لا المراقبين.

يقول شادى «قضيتى هى التاريخ الغائب أو المفقود، الناس الذين تراهم فى الشارع والبيوت والمزارع والمصانع، هؤلاء الناس لهم تاريخ، ساهموا يوما فى تشكيل الحياة بل وفى صنع الحياة، أغنوا الإنسانية. كيف نعيدهم للدور نفسه، كيف نستعيد مساهمتهم الإيجابية والقوية فى الحياة. لابد أن يعرفوا من هم، ماذا كانوا؟ ماذا قدموا؟ لابد من الوصل بين إنسان اليوم وإنسان الأمس لنقدم إنسان الغد. هذه هى قضيتى؟

إنه فى «شكاوى الفلاح الفصيح» يتحدث عن الدولة والفرد. ماذا لو جارت الدولة أو عجزت عن حفظ الحقوق وإقامة العدل بين الناس؟!

مصريون حقا، كأنما التاريخ يندفع أمامك حيا لاهثا. شىء لا يمكن

أن يوصف فى «المومياء»، الدولة الممثلة لروح الأمة، الجامعة لشتتاتها فى صراع مع نباشى القبور والتجار والقوادين.

إذا كان الأخ قد اعتبر العيش على نبش القبور «عيش صالح» ودفع ثمن ذلك حياته، فإن «ونيس» خاض بحر القلق، ليصل إلى الحقيقة، ويختار فى النهاية. وصل حاضره بماضيه، ليمنع بيع «عين الحياة» الذهبية لأيوب التاجر، لقد انحاز إلى موروثه، انحاز إلى دولة تتجلى فيها روح الأمة.

وفى «اخناتون» الذى لم ير النور يكشف شادى عن البعد الإنسانى للحضارة المصرية، تعالوا لنقرأ هذا الحوار بين «إخناتون» «وحور محب» حيث ابتدع الحيثيون الأول السيف الحديدى، وباتو يهددون الدولة المصرية. يقول حور محب قائد الجيوش «إن الحيثين بسيوفهم الحديدية يغيرون الآن مجرى العصور المقبلة « يا مولاى».

«اخناتون» : هراء. سيوف الحديد لا تنتمى إلى دولة بعينها، إنها بحوزة تجار متجولون يملكون عصابات من المرتزقة، يمكن شراءهم أو بيعهم فى أية لحظة لمن يدفع أكثر، لا ولاء عندهم لأحد، ولا عقيدة تجمع بينهم.

الشتات وطنهم والغلظة شيمتهم والسلب والنهب غاية ما يطمحون إليه، وهذه الصفات لا تبنى أمة.

حور محب : «إرسل لهم جيشا جديرا باسمنا».

اخناتون : هل أعمت القوة بصيرتك فلم تعد ترى غير هذا الحل».

حور محب : «لن أقف عاجزا متوانيا وأنا أشاهد امبراطورية تتفتت أركانها وقد حكمت منذ فجر التاريخ»

إخناتون : «فجر التاريخ ولىّ وانتهى وطرق الأمس قد استهلكت، وعلينا أن نطور أنفسنا بأنفسنا وإلا هلكنا».

إننا فى الحقيقة أمام مبدع داهمه القلق مبكرا على مصير أمتنا، التى بدا منذ سنوات طويلة أنها تتداعى، تنهزم، تنقلب إلى طوائف وشيع، تحتكم فى سلوكها إلى أحط الأفكار وأكثرها تخلفا وعداءاً للحياة تتحول فيها «الدولة» من رمز للأمة ومكان تلملم فيه روحها؛ إلى قوة جهولة ترعى مصالح زمرة من الحكام وتهدر العدل فى كل جزء من الثانية، يتحول شعبنا كاملا إلى ملايين من الفلاحين الفصحاء أو غير الفصحاء، يحمل بعضهم عرائض الشكاوى، والبعض الآخر يحمل الموت وهو خارج من فوهة بندقية.

شادى عبد السلام، كان ولا يزال يحذر من موت أمة، مؤهلة بتاريخها العظيم، ليس فقط لأن تحتفظ بنفسها حية، بل وأن تنفث فى الدنيا نفسا إنسانيا عظيما.

إن شادى يدعونا فى التسعينات إلى الوعى بذاتنا، وإعادة اكتشافها، وبأن نكون ورثة ماضينا، لاخونة له. ففى معرض حديثه عن إعداده لفيلم اخناتون يصف ـ شادى ـ بشكل خفى علاقته بتاريخنا ويقول : «أنا استعمل أكثر المواد نبلاً حتى أكون أكثر اقترابا من الحقيقة، ولذا عندما سيتحلون بالمصاغ ويلبسون الشعر المستعار كالأقدمين ـ الشعر المنسوج من الصوف ـ ويرتدون الثوب الفرعونى المنسوج من القطن المصرى،

أو الملابس الكهنوتية بجلد الفهد. فى هذه اللحظة ستجرى فى عروقهم دماء ملوكنا وملكاتنا وأمراءنا ومحاربينا والقساوسة والكتاب، إنه دم الذاكرة. لن يكونوا ممثلين، بل سيصبحون ورثة».

فى «جيوش الشمس» تتسلل الكاميرا إلى داخل روح المقاتل المصرى فى ١٩٧٣، للكشف عن الجوهر الإنسانى العميق الساكن داخلها، والذى يمتد إلى آلاف السنين الفائتة، والذى لم تستطع قوافل الإستعمار المتتالية. ولا عشرات الهزائم المتعاقبة أن تفنيه، وإن كانت قد نجحت فى طمس كثير من معالمه والشوشرة عليه، يقول شادى عن «جيوش الشمس» اكتشفت اننى لم أكن أحيا، كنت ميتا، هناك تعثر على حقيقتك وتتحسسها ممتدة موغلة فى الزمن، أربعة آلاف، خمسة آلاف عام. هنالك ترى جنودا».

«يا من ستذهب ستعود
يا من تنام سوف تنهض
يا من تمضى سوف تبعث
فالمجد لك
للسماء وشموخها
للأرض وعرضها
للبحار وعمقها»

«إعطنى اسمى فى البيت الكبير وأعد إلى الذاكرة اسمى يوم أن تحصى السنين».

يا آخر الجنوبيين النبلاء سامحنا، إن كنا قد تركناك نهبا للحزن؛ فرحت به، وقد يكون ذلك رحمة لك كى لا ترى أبناء عمومتك فى الجنوب يحملون السلاح بحثا عن هوية فى صحراء الربع الخالى، .. رغم أن هويتهم بين أيديهم وملك أبصارهم.

رضوان الكاشف



حرية الإبداع
وحقوق المبدعين

يمنح مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان
هذه اللوحة التذكارية لإسم الفنان المبدع

عبد الفتاح الجمل

لدوره الرائد الذى قدمه لتأكيد حرية الإبداع وحقوق المبدعين

مدير المركز
أمير سالم

سلم اللوحة التذكارية الكاتب الروائى محمد البساطى
تسلمتها شقيقة الأديب عبد الفتاح الجمل

بغيابه تمضى إلى الأبد مرحلة كاملة لها الحلم ولها الجمال ولها ما يصاحب لحظات الاكتشاف من أنبهار بالأشياء عبد الفتاح الجمل ليس شخصاً يغيب، لكنه تاريخ يتذرى يمضى ليبقى منه المعنى . والمغزى ، وكل ماأبدع هذا الجيل الذى تحمل كل مالم يتحمله غيره، ورأى من التحولات أشدها هولا، ولكنه لم يكف عن الأبداع ، وعن مقاومة أعتى ظروف قدر لنا أن نعيشها ، وأن نعبر عنها لم يكن عبد الفتاح الجمل إلا رمزا لهذا كله، ببساطته، بقدرته على العطاء، بصفاء روحه التى لم تعرف الحقد أو الضغينة، بحماسه بكل ما هو جديد وموهوب، بقدرته اللا محدودة على منح الآخرين والفيض عليهم من ثقافته، ورؤيته الفريدة للأشياء.

عبد الفتاح الجمل «وقائع عام الفيل»، «الخوف»، «آمون وطواحين الصمت»، «محب» أعمال لا تكمل أصابع اليد الواحدة، ذلك هو عبد الفتاح الجمل العبقرى الذى أثارت روحه المبدعة أن تتوزع فى جيل بأكمله، فما من أديب من جيل الستينات سما وسمق إلا بعد أن اعتمده عبد الفتاح الجمل كاتبا، بالنشر فى ملحق المساء الأدبى فى الستينات أو بالقراءة والتوجيه للعديد من الأدباء الذين كانوا أسعد حظا بمعرفته مع خطواته الأولى.

عبد الفتاح الجمل منذ ثلاثين عاما كان قد أكتشف وأحب وفهم كتاب وفنانى الستينات. كان أول من نشر لهم، وكانوا هم آخر الأجيال التى أحبت الكتابة وأدركت معنى الولاء لها والاعتزاز بكرامة الكاتب، كانوا يتحلقون حوله فى صالة التحرير فى المساء، حيث كان طوال الوقت واقفا على مكتبه وبيده المسطرة التى يرسم بها صفحته مقهقها وشاتما، وهم يحتسون الشاى والقهوة أما هو، فكان عاصفة من الحياة التى عشقها وعاشها حتى آخر قطرة بضحكته المجلجلة، فى ذلك الزمن الذى كان يتيح متعة الاختيار وكبريائه، وعزة أن تقول لا لمن تريد أن تقولها له بالفعل. نعم. كان عبد الفتاح المعلم لقبيلة من الفنانين القادرين على الرفض والقبول، فملكوا استقلالهم واستووا على عرش الاختيار والكبرياء، فهل يستعاد هذا الزمن؟.

الفقرة الأولى جمال الغيطانى الفقرة الثانية عزت القمحاوى

الفقرة الثالثة محمود الوردانى

جريدة أخبار الأدب العدد ٣٣ /٢٧/ ١٩٩٤.



حرية الإبداع
وحقوق المبدعين

يمنح مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان
هذه اللوحه التذكارية لإسم الفنان المبدع

حسن سليمان

لدوره الرائد الذي قدمه لتأكيد حرية الإبداع وحقوق المبدعين

مدير المركز
أمير سالم

سلم اللوحة التذكارية المفكر محمود أمين العالم
تسلمها الفنان التشكيلي محمد عبله

تمنيت أن يكون عندى بعض الوقت لكى اكــتب بعض الأوراق وبعض الذكريات، فما أخصب معرفتى بحسن وما أعمق أدراكى لما يمثله حسن فى تاريخ الفن المصرى، ولكنى أذكر منذ شهرين وكنت أبحث عن من يستطيع أن يضيف شيئا فى العدد الجديد الذى أعده لقضايا فكرية عن الفكر العربى المعاصر، وخاصة فى قضية الفن التشكيلى. من يستطيع أن يحدد لى الركائز الأساسية للرؤية الجمالية المصرية للفن التشكيلى، أبحث فلم أجد غير حسن قلت لحسن : «إننى أبحث عنك أبحث عنك، مفكرا ، أبحث عنك مناضلا، مواطنا مصريا شريفا مخلصا، أريدك أن تكتب فى هذا الموضوع دعنا نناقش يا عزيزى». قال لى : «أنا ذاهب للمستشفى» وأخذ يعدد لى أمراضا عديدة يعانى منها، أحسست بأسف لأننى لم أذهب إليه إلا لأطلب منه شيئاً أحسست بأنه يستشعر المرارة من الكثير منا، قال لى : «أنا ذاهب إلى المستشفى أنا مريض بكذا وكذا وكذا ولكن أنت تعرف ما الذى يمرضنى، حقا يمرضنى الوضع الراهن فى بلدنا، يمرضنى الوضع الراهن الذى يعامل به الفن التشكيلى بالذات فى بلدنا. أنه معزول عن الناس بل إنه يستخدم أحيانا إستخداما سلعيا تجاريا أكثر من أن يكون غذاءاً فنيا لجماهيرنا، ينتقل إلى الناس ويتعايش معهم، هذا هو الذى يمرضنى حقا» ثم قال لى: أتعرف ، وكنت أعرف أن لديه كتبا عديدة. إنه لم يكن فقط كما ذكرت فى البداية فنانا مبدعاً وكان من النادر أن

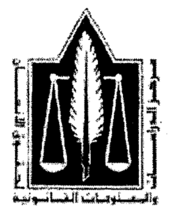
نجد أمثال حسن سليمان مناضلا لجماليات الفن بشكل عام. قال : إن كتبى القديمة لا أجد من يعيد طبعها، بل إن لدى أكثر من ثلاثة أو أربعة كتب أريد أن أطبعها، لم أجد من يطبعها، فهناك أكثر من كتاب مازال محتجزا، قلت له: سنلتقى يا حسن وأعدك بأن نبحث عن طريق لطبع الكتب الجديدة. وعد لم يتحقق بعد، لأن ظروفنا جميعا لا تزال صعبة وعدته بأن هذا سيتحقق ولكن وعدته بأن هذا سوف يتحقق فى حياته، وسنسعى جميعا لنشارك فى تحقيق وإبراز هذه الصفحة الجليلة وليس فقط فى فننا التشكيلى، بل فى رؤيتنا الجمالية المتجددة العميقة الشاملة التى ترتبط بأفقنا التراثى القديم، ولتعش فى تراب هذه الأمة، وتطل إلى أفاق المستقبل الذى نتطلع إليه جمعيا إعرف أن هذه هى القيمة الكبيرة التى تحتاج إلى أن نحتضنه ونقف معه لتكن هذه الهدية التذكارية مجرد وعد بمواصلة الطريق نحوك يا حسن، ولقاءك يا حسن وتحقيق كل ما تطمع اليه لا لنفسك ولكن أن تشعل البهجة وأن تشيع الرؤية الفنية الصحيحة لشعبنا المصرى.

تحية إليك يا حسن فى بيتك

وبرغم مرضك وعزلتك ولكن نحن معك

وسنلتقى وسيلتقى الناس جميعا فى أعمالك القادمة.

محمود أمين العالم



حرية الإبداع
وحقوق المبدعين

يمنح مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان
هذه اللوحه التذكارية لإسم الكاتبة والمبدعة

لطيفة الزيات

لدورها الرائد الذى قدمته لتأكيد حرية الإبداع وحقوق المبدعين

مدير المركز
أمير سالم

سلمتها اللوحة التذكارية د. رضوى عاشور
تسلمتها د. لطيفة الزيات

يسعدنى أن أشكر المركز على عمله هذا، وأرى أن لطيفة الزيات قدمت الكثير، فهى حياة ممتدة وثرية، فى زمن يجد فيه المبدع المصرى معوقات كثيرة كى يقدم ابداعا، وأنا أشرف أن أمثل هذا المركز بتقديم هذه الهدية لها، وأنا لست إلا واحدة من العديد من الكتاب والفنانين الذين وجدوا فيها قيمة كبيرة، وسندا هائلاً، لأن لطيفة الزيات كانت موجودة فى حياتنا، وأعتقد أننا قد تمكنا من أن نتتلمذ على يديها.

د. رضوى عاشور



حرية الإبداع
وحقوق المبدعين

يمنح مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان
هذه اللوحه التذكارية لإسم المستشار

سعيد العشماوى

لدوره الرائد الذى قدمه لتأكيد حرية الإبداع وحقوق المبدعين

مدير المركز
أمير سالم

سلم اللوحة التذكارية أمير سالم
تسلمها م . سعيد العشماوى

يقف المفكر محمد سعيد العشماوى فى طليعة المفكرين المصريين المستنيرين، الذين يعيدون إلى الذاكرة أزهى عصور العقل العربى، إبّان حركة فتوحاته الجغرافية والعقلية، وتأسيسه لحضارة روحية ومادية، أسهمت فى إنجاز الحضارة الأوربية الحديثة.

ولم تكن مصر - التى قادت أهم حركات التنوير فى العصر الحديث - ببعيدة عن طرح مساهماتها الفعالة فى تطوير العقل الفقهى، الذى تكلس إبّان عصور التخلف والانحطاط، بعد القضاء على محاولات الاجتهاد المتوالية.

وإذا كان حكم السلاطين متمثلا فى السلطة المملوكية والعثمانية قد أطاح بأربعة قرون من إبداع الأمة، فإن المؤسسة الدينية ذاتها - متمثلة فى الأزهر - هى التى قدمت محمد عبده وجمال الدين الأفغانى وعلى عبد الرازق، وإن كانت الردة التى يشهدها الواقع المصرى تمثل خطراً حقيقا على منجزاته الحديثة، فإن السلطة دائما ما تلوح بآلة القمع المطلوبة للقضاء على الظاهرة، إلا أن الجانب الآخر الذى تتناساه السلطة هو إزالة الشفاهى والميتافيزيقى والثيواقراطى عن الظاهرة من خلال مفكريها وعلى رأسهم سعيد العشماوى.

إن الإسلام السياسى كما يتصوره مفكرنا، ليس سوى اجتهاد وتحسين لفكرة الإمامة والمعصومية، التى تفصل فصلا لاهوتيا بين الأمة وبين أولى الأمر، سعيا إلى إعادة الصفوية والألوهية إلى كراسى العرش، حتى وإن زعم الأفّاقون الخروج بالنصوص من أدراج أوراقهم الصفراء، إلى واقعٍ أكثر بهاءً، وأكثر إستجابة لثورات التحديث المتوالية.

مفكرنا اليوم يتجاوز أزلية النصوص، إلى ما يشهد على تاريخية الفكرة الدينية، التى نشأت على أنقاض حضارات أقل إنسانية وأقل تطورا، وعلى ذلك فإن محاولات العودة إلى التاريخ محفوفة بمخاطر جمة، ليس أقلها التضحية بالأبنية الحضارية والمجتمعية التى أنجزها الإنسان فى صراعه مع التخلف.

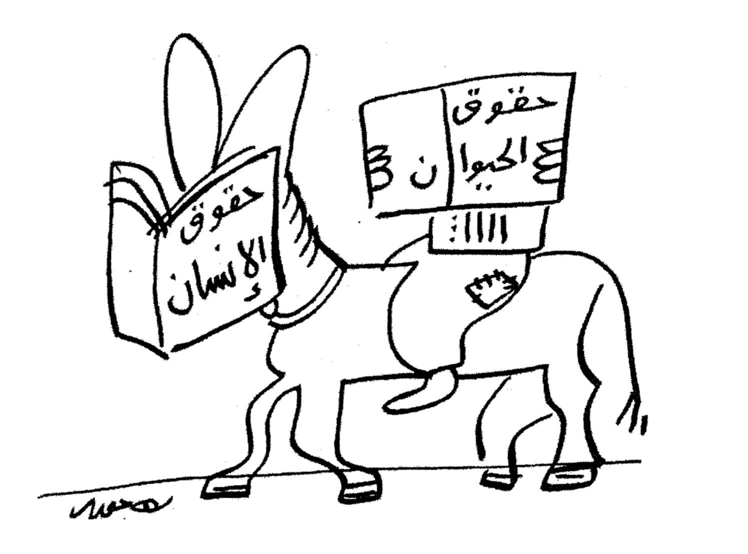
المفكر محمد سعيد العشماوى أحد الساعين إلى صياغة حضارية مشرفة للمأزق التاريخ للعقل العربى، حال تسليمه للخرافة والبيروقراطية فى أشكالها البدائية.

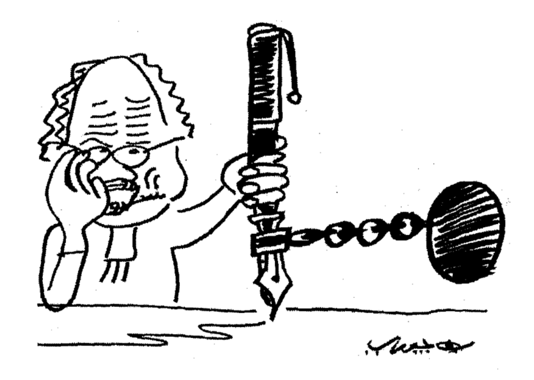
- إذاً جائزتنا للعقل،
- جائزتنا للحضارة وللإنسانية،
- ولن تكون أبداً لصالح الماضى.
- إننا نعقد الكثير من الآمال على أمثال العشماوى، القانونى والمحاضر فى الشريعة الإسلامية والقانون المقارن، فى تونس والهند وهارفارد ونيويورك وجورج واشنطن وبراون والسربون وأمستردام وغيرها.
- سعيد العشماوى، صاحب خمسة عشر مؤلفا أهمها، الإسلام السياسى وأصول الشريعة والخلافة الإسلامية.
- سعيد العشماوى، حصاد العقل المصرى الذى أضاء للإنسانية طريقا طويلا، فى أقصى عصور الظلام.

أمير سالم

الفنان جورج البهجورى بوصوله
إلى أرض الوطن شارك فى ندوة
حرية الإبداع وحقوق المبدعين
برسومه الجميلة التى أفتقدناها
منذ زمن .


الريشة
الحرة


حقوق الإنسان
حقوق الحيوا
ن




السودان
مفكر

مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان

مؤسسة مصرية غير حكومية تأسست فى أغسطس ١٩٩١ فى صورة شركة مدنية للمحاماة، يعمل على احترام وسيادة مبادىء حقوق الإنسان ودراسة القوانين المصرية التى تتعارض مع تلك المبادىء بالإضافة إلى تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان، وقد حصل المركز عام ١٩٩٣ على صفة العضو المراقب باللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، المنبثقة عن منظمة الوحدة الإفريقية.

أهداف المركز

١ - القيام بالأبحاث والدراسات المتعلقة بحقوق الإنسان، فضلا عن القيام بحملات للإصلاح القانونى تعتمد على التعاون مع كافة المنظمات والمؤسسات المحلية، وفى هذا الإطار قام المركز بإصدار عدد من الدراسات تتضمن.

١ - دفاعا عن حق تكوين الجمعيات.

٢ - حقوق الإنسان وتأخر مصر.

٣ - دستورية حقوق الإنسان.

٤ ـ حقوق الإنسان معارك مستمرة بين الشمال والجنوب .

٥ ـ خرافة التنمية أو السوق العالمى لتجارة الجوع .

٦ ـ البنك الدولى الحكومات وحقوق الإنسان.

٧ ـ المواطنة المنقوصة تهميش المرأة فى مصر .

وجارى العمل لإصدار عدد من الأبحاث الأخرى حول القوانين الاستثنائية فى مصر وموضوعات أخرى.

الأرشيف الصحفى والتوثيق

قام المركز منذ إنشاءه ببناء وتأسيس أرشيف صحفى يعتمد على عدد من المجلات والجرائد المحلية والعربية، هذا وقد تنوعت مصادر المعلومات بالأرشيف إلى حوالى ٢٩ موضوعا فى مجال حقوق الإنسان.

الندوات وورش العمل

عقد المركز فى الفترة الماضية عددا من الندوات وورش العمل فى مجالات العنف ضد المرأة والعنف الدينى وتعليم حقوق الإنسان وحرية الرأى والتعبير وقضايا أخرى عديدة، هذا إلى جانب عدد كبير من اللقاءات المحلية مع منظمات ومؤسسات محلية للتحضير لعدد من المناسبات الدولية.

برنامج التعليم الشعبى لحقوق الإنسان

قام المركز منذ تأسيسه بعقد خمس دورات تدريبية لتعليم حقوق الإنسان وسط قطاعات شبابية وفاعلة فى مجال العمل الأهلى مثل دورة : «طه حسين، النديم، الكواكبى، سيد درويش، ابن رشد»، إلى جانب إصدار أجندة حقوق الإنسان، وهى تصدر كل عام فى إطار مادة توثيقية عن حقوق الإنسان والتعريف بها وجارى العمل على إصدار كتابين فى مجال تعليم حقوق الإنسان.

الإعـــلام

فى مستهل التحضير للمؤتمر العالمى لحقوق الإنسان أصدر المركز نشرتان بإسم (منتدى حقوق الانسان)، تضمنت معلومات عن المؤتمر وكيفية المشاركة فيه وفى مايو ١٩٩٤ قام المركز بتطوير العمل الإعلامى داخله وذلك بإصدار شهرية (حقوق الناس) وهى جريدة شهرية تصدر عن المركز بشكل منتظم.

العلاقات العربية والدولية

نجح المركز منذ تأسيسه فى تكوين شبكة علاقات دولية وعربية تشمل معظم المؤسسات والمراكز العاملة فى مجال

حقوق الإنسان وخاصة على الصعيد العربى والافريقى، بالإضافة إلى الروابط الخاصة بمركز حقوق الإنسان بالأمم المتحدة وعدد من المؤسسات الدولية وشارك المركز فى عشرات من المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية فى أفريقيا والعالم العربى ودوليا ،كما نجح المركز فى أن يكون منسقا للشبكة الإفريقية لتعليم حقوق الإنسان والتى أنشئت بالتعاون مع ٨ منظمات أفريقية تعمل فى مجال تعليم حقوق الإنسان والتى ستعقد مؤتمرها الثانى فى ١٩٩٥.

مشروعات مشتركة

منذ تأسس المركز وهو يقوم بإنجاز بعض المشروعات المشتركة بالتعاون مع مؤسسات دولية وإفريقية وعربية فقد شارك المركز فى المشروع الإفريقى لتحسين أوضاع السجون مع المركز الإفريقى لحقوق الإنسان والديمقراطية بجامبيا.

وأيضا قام المركز بانجاز مشروع حول حريات الرأى والتعبير والعنف الدينى فى مصر مع المركز الدولى ضد الرقابة المعروف بإسم AR19.

ويقوم حاليا بإنجاز مشروعين مع مؤسسة التالير الدولية الأول حول طرق وتقنيات تعليم حقوق الإنسان والثانى حول المجتمع المدنى العربى والجمعيات الاهلية .

خاتمة

هناك العديد من المجالات الأخرى التى يعمل بها المركز فى إطار تأصيل ونشر ثقافة حقوق على المستوى الشعبى، بالإضافة إلى العمل على تكريس فعالية المجتمع المدنى ومؤسساته وفكره من خلال العمل على تعديل قانون الجمعيات وتفعيل أقصى قدر ممكن من مؤسسات ومنظمات حقوق الإنسان.

مدير المركز

أمير سالم

مستشاروا المركز

د. ميلاد حنا
د. محمد السيد سعيد
د. مصطفى كامل السيد
د. أحمد عبد الله
د. حسن أبو بكر
د. رشاد أنطونيوس
أ. رضوان الكاشف

شكر وتقدير

يشكر مـركـز الدراسات والمعلومـات القـانونيـة لحقـوق الإنسـان كل من : الآنسة ميرفت نوح والأسـتاذ محمود قرنى والأستاذ مـحمد عبد المنعم والأسـتاذ أحمد بدوى والأسـتاذ أشـرف حمدى للـجهـد الذى بذلوه لكـى يخرج هذا الكتاب فى زمن قياسـى .

رقــم الإيــداع
٩٥ / ٢٥٢٠
I.S.B.N
977 - 5421 - 04 - 7

مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان

لم يعد مقبولا استمرار تخريب المجتمع المصرى ككل، وتخريب كافة مكتسباته فكريا وثقافيا، والذى بلغ حد تشويه الوعى والعقل المصرى.

ولم يعد مقبولا الاستسلام لمخطط تقسيم الوطن والناس، وتكفيرهم، بسبب الدين، أو الرأى، والتحكم فى ذلك بالاعتداء على حق الحياة، ولقد أصبح الإرهاب الفكرى مقدمة ونتيجة للعنف والتطرف فى المجتمع، وأصبح اصطياد الرموز الفكرية والثقافية، والتهديد علنا باغتيالهم ماديا، واعتباريا أمرا عاديا لا نجده فقط فى منشورات ونشرات الجماعات المتطرفة، بل قد يتم ذلك عبر المؤسسة الإعلامية والصحفية ذاتها، إننا لا نبغى غير حياة لائقة، وتكوين وجود إنسانى قادر على أن يحيا بحُرّية، ويتنفس بحرية، ويحدث عما يرى، ويتحفظ بصوت عال.

وإذا كان الإبداع والتعبير عن الرأى والفكر يقود إلى خلق حياة منتجة تتصف بالأصالة، والقيمة والجدة، والحداثة، والفائدة من أجل المجتمع، فإنه فى حرية الإبداع، وحرية التعبير عن الرأى، حياة لنا ولمجتمعنا.

وما دام أصحاب الرأى والكلمة لا يملكون وسيلة للتعبير بالريشة والقلم، فقد آن لنا أن نشرع أدواتنا فى مواجهة الهجمة الظلامية على مجتمعنا، وسندافع عن حريتنا فى ممارسة التعبير عن الرأى والفكر دفاعنا عن حياتنا.

وفى بياننا هذا نحن المجتمعون فى ندوة «حرية الإبداع وحقوق المبدعين» فى نهاية عام ١٩٩٤ لن نرفع مطالب أو نناشد أحدا، ولا نتوجه بتوصيات لمؤسسة رسمية أو غير رسمية.

إننا نعلن تأسيس مكتب دائم للكتاب والفنانين والمبدعين، للدفاع عن حرية الرأى والإبداع وحقوق المبدعين، ويعتبر هذا المكتب نفسه فى حالة انعقاد دائم، ليتصدى لأى انتهاك لحرية التعبير والإبداع، أو أى انتهاك يتعرض له الكتّاب والفنانون والمبدعون بسبب ممارستهم لحقوقهم فى التعبير والإبداع، ويكون للمكتب الدائم رصد تلك الانتهاكات وتلق[ى] الشكاوى عنها ودعوة المثقفين للتصدى لها.

لقد آن الأوان لينتفض المثقفون المصريون، لقد آن الأوان لكى يتجمعوا دفاعا عن [...] ومستقبل مجتمعنا.



